خطب وتصريحات صحفية

تصريحات صحفية

(1)

محمد حسن الوزاني

مؤسسة محمد حسن الوزاني

تصريحات صحفية

(1)

تصريحات صحفية

(1)

محمد حسن الوزاني

مؤسسة محمد حسن الوزاني

الطبعة الاولى

1988 /1408

حقوق الطبع والترجمة والنقل محفوظة
لمؤسسة محمد حسن الوزاني
9 زنقة الدكتور فراج ـ فاس (المغرب)

رقم الإيداع القانوني
بالخزانة العامة ـ الرباط
1986 / 703

التنضيد: كومبيوتايب الصف الطباعي الالكتروني

الطباعة: مؤسسة جواد للطباعة والتصوير بيروت

إشـــارة

إن مذكرات محمد حسن الوزاني **حياة وجهاد**، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية، وكذلك المقالات التي نشرها باللغة العربية في مختلف الصحف والمجلات والتي جمعت في سلسلة **حرب القلم** لتنبىء عن حياة وطني مغربي ناضل في سبيل قضية بلاده والقضية العربية.

من خلال كتاباته تبرز أفكاره في مختلف الميادين. وتتأكد معرفة أفكاره وتتقوى بالاطلاع على الدراسات التي أقبل عليها، والتأملات التي خطها يراعه. وقد جمعت هذه الآثار الفكرية في سلسلة **دراسات وتأملات** تقع في ستة أجزاء، وقامت مؤسسة محمد حسن الوزاني كذلك بنشرها.

إن محمد حسن الوزاني بصفته رجلاً سياسياً دائم الحركة والنشاط، أتيحت له فرص عديدة ليتحدث سواء بصفة مباشرة إلى جمهور معين، أو بواسطة الصحف المكتوبة والناطقة إلى جمهور أوسع، معبراً عن أفكاره ومبدياً مواقفه بخصوص بعض الأحداث الدقيقة.

وإن التعرف على شخصية محمد حسن الوزاني وعلى آرائه سيظل ناقصاً إذا لم تدرس خطبه وتصريحاته الصحفية، لذلك

أخذت مؤسسة محمد حسن الوزاني على عاتقها أن تنشر أهم خطبه وتصريحاته في أربعة أجزاء، الأمر الذي سيعكس بعداً آخر لشخصية هذا المناضل وعمله الدائب في سبيل استقلال بلاده، وإقامة صرح ديموقراطية حقيقية تعتبر الضمان الوحيد لحقوق المواطنين.

تكون هذه الكتب ـ ولا شك ـ مصدراً أساسياً للأحداث التي عرفها المغرب، وتغني في نفس الوقت الجانب التوثيقي لتاريخ المغرب المعاصر منذ سنة 1930.

ترجمة التصريح الذي أدلى به محمد حسن الوزاني للجريدة الفرنسية «الباريزي المحرر»

"Le Parisien Libéré"

(23 غشت ـ 1946)

ـ المدير: ما هي الغاية من عملكم؟

ـ الوزاني: إن حزب الشورى والاستقلال (وهو الحركة القومية الاستقلالية سابقاً) لَمُصمِّمٌ العزم على أن يعمل ـ كما يرمز إليه عنوانه ـ بكل ما في وسعه من وسائل من أجل القضية الوطنية المغربية، ولا يمكن أن تكون له في عمله هذا غاية وهدف سوى تركيز ديموقراطية سياسية واجتماعية بالمغرب، وسوى الإحراز على حرية الوطن واستقلال البلاد، وإذا كان حزبنا يعمل من أجل هذه الغاية فهو إنما يعمل ليصل إليها المغرب كله والمغاربة كلهم الذين سيكون من واجبهم عندما يعلن المغرب دولة مستقلة أن يسترجعوا وحدة بلادهم السياسية والترابية تحت إشراف وحكم صاحب الجلالة ملك البلاد أيده الله.

ـ المدير: كيف تقدرون العلاقات التي تكون بين فرنسا والمغرب إذا ما انتهى عقد الحماية وأحرز المغرب على استقلاله؟.

ـ الوزاني: مما لا ريب فيه أن المغرب بعدما يحرز على استقلاله سيكون بوده أن يرتبط بخير ما يمكنه من الروابط مع

فرنسا وعلى أساس استقلاله. فنحن نقبل مبدئياً ومن الآن تكوين معاهدة جديدة مع بلادكم تكون الغاية منها ضمانة استقلال المغرب وتنظيم العلاقات الحسنة المتبادلة بينه وبين فرنسا والاحتفاظ للفرنسيين بمصالحهم المشروعة بالبلاد ولا سيما في الميدان الثقافي والاقتصادي والصناعي.

وأعلن بدقة وتحديد أن المغرب لا ينقاد لأن تكبدوه في هذه المعاهدة الجديدة أي ضغط لا معنوي ولا مادي.

ـ المدير: أتظنون أن المغرب يعيش مستقلاً ولا يجد حرجاً ولا صعوبة في ذلك؟.

ـ الوزاني: فإن كنتم تلمحون إلى مسألة الفنيين، فسأجيبكم بأن هذه المسألة ليست حاجزاً يحول بين المغرب والاستقلال وأنها مسألة يمكن في الحقيقة حلها عاجلاً وبسهولة ما دمنا نستطيع أن نستبقي الذين تدعو إليهم الضرورة من الفنيين أصحاب الكفاءات، ولكن سنبقي هؤلاء الفنيين الفرنسيين لا على أن يكونوا ساداتنا وأولي الأمْر عندنا بل على أنهم أجراء ومستشارون موقتون في بعض خدمات الإدارة المغربية.

وإن كنتم ترون الحرج والصعوبة فيما يستبد بعموم الشعب من عدم التربية والتهذيب فأقول لكم: إن عموم الشعب لا يمكن أن يربى التربية الصالحة ولا أن يهذب التهذيب النافع تحت نظام الحماية الفرنسية التي ظاهرها الحماية وباطنها الاستعباد الاستعماري: وإني لأتحدث عن هذا حديث مغربيّ على خبرة تامة بالقضية المغربية، فإن أربعاً وثلاثين سنة مضت على

الحماية ما كان العمل طيلتها إلا على تجهيل المغرب وسلبه كل حرية فلم يحصل فيها لا على ثقافة ولا على تربية اجتماعية ولا على تهذيب سياسي. وسلب ما كان له من الحرية التي هي ضرورية له ليحيى وليتقدم كما يود ويبتغي. وليس الاستقلال بالإضافة إلينا مثلاً أعلى فحسب ننشده نحن المغاربة ولكنه زيادة على ذلك الوسيلة والشرط اللازم الذي لا بدّ منه لتطورنا القومي ولنهضة وطننا العزيز. وإن شعباً منكوباً مكبلاً يرسف في قيود الحديد لا يتقدم ولا يتطور.

ـ المدير: أحزاب اليسار تتخوف أن يكون المغاربة الوطنيون سادة مترفين (بورجوا) يهتمون للاستقلال السياسي أكثر مما يهتمون لتحسين حال الطبقات الشعبية، فما رأيكم في هذا التخوف؟.

ـ الوزاني: إن هذا التخوف لا مبرر له وإنما هو تعسف. وإن الوطنيين المغاربة لا يكافحون من أجل قضية بلادهم بنفس الروح والنوايا السيئة التي تكون لدى سادة مترفين ولكن يكافحون بروح وعزيمة رجال أمناء صادقين في خدمة شعبهم مخلصين لقضية الوطنية المقدسة لا يشغل بالهم إلا أن يحصل على الفوز والنجاح مادياً ومعنوياً، ولا نكون راضين على استقلال بلادنا إذا هو هذا الاستقلال لم يضمن لكافة طبقاته الاجتماعية الخير والسعادة اللذين تنتظرهما منه.

ـ المدير: وبإنصاف وتجرد ماذا تفكرون في التصريحات التي أفضى بها المقيم العام إريك لبون؟.

ـ الوزاني: سيطول بي القول إن أردت أن أعرض عليكم

رأيي وما أفكره في خطابه الأخير الذي أفضى به كبرنامج إلى مجلس شورى الحكومة، ويكفي أن أقول لكم إن المغاربة قد خابت آمالهم تماماً إزاء محتويات هذا الخطاب وبطل ما كانوا ينتظرونه من السفير الجديد، ولقد رحنا بعد هذا الخطاب نخشى كثيراً على حالة البلاد ومصير الوطن العزيز.

- المدير: هل تستطيعون أن تنظروا شخصياً أو أن ينظر زملاؤكم في تعاون على الإصلاحات التي يراد القيام بها؟.

- الوزاني: لا أريد هذا ولا أستطيعه ولا يستطيعه زملائي وهم معي على وفاق تام.

- المدير: هل هناك شروط تمكن لكم المفاهمة بشأن هذا التعاون؟.

- الوزاني: أنا أطرح كل تعاون في إصلاحات يراد القيام بها في دائرة الحماية. وإني بل وإننا جميعاً لأعداءٌ لهذا النظام السياسي المزور الذي تختال من ورائه خطة استعمارية من أشد الخطط إفراطاً ومغالاة في مذهب الاستعمار. ولكن كونك عدو النظام السياسي ليس معناهُ أنك عدو للبلاد وللشعب الذي يجري ذلك النظام السياسي باسمه. ولهذا فنحن نضع تمييزاً واضحاً بين الحماية وبين شعب فرنسا، وإن كنا نعد الشعب الفرنسي وقادة الرأي فيه مسؤولين عن السياسة الفرنسية المتبعة في المغرب، ونرجو أن يدرك فرنسيو فرنسا واجبهم الذي يقضي عليهم بالتنقيب والاستخبار للتحققق من أمر المشكلة المغربية ثم بتأييد مغربنا حتى يظفر من الحكومة الفرنسية بالتنازل له عن حقه

التنازل التام وبعدلها وإنصافها للقضية المغربية التي تتلخص في هاتين الكلمتين:

الحرية والاستقلال

وإن الحالة لخطيرة والحوادث تضغط ضغطاً، والمستقبل يقبل وفي طيه خبايا ومجاهيل، وحق أن يجتنب بالمغرب ما ارتكب من الخطإ في سوريا. فعلى فرنسا أن تظهر بمظهر الحذق والتبصر فتعمل بسرعة وبسرعة بالغة، وسوف لا تندم على تفطنها لخطورة الحالة وعملها على إنصافنا في الوقت المطلوب.

تصريح لمحمد حسن الوزاني (بالرأي العام)

عدد : 169 - 22 شتنبر 1950

لقد رأينا ـ عند وضع مشروعنا السياسي ـ أن تسوية القضية المغربية العامة يعترضها مشكل أصلي ذو نقطتين : نقطة اتفاق ، ونقطة خلاف .

أما نقطة الاتفاق فهي أن الفرنسيين ـ وعلى رأسهم الجنرال جوان ـ صرحوا مراراً وتكراراً بأن للحماية حداً ونهاية ، وبهذا وافقوا المغاربة في مطلب الحرية والاستقلال .

وأما نقطة الخلاف فهي أن المغاربة يريدون التعجيل بإلغاء الحماية والاعتراف لهم من فرنسا بالاستقلال بينما يريد الفرنسيون تأجيل ذلك إلى أن يتم إعداد الرجال الفنيين الأكفاء لتسيير دوالب الدولة المغربية الحرة .

فالفريقان يتفقان في الفكرة والمبدإ ولا خلاف بينهما إلا في الوسائل والآجال .

وحلاً للمشكل اقترح حزب الشورى والاستقلال فكرته السياسية العملية الرائعة التي وقع التعبير عنها في مذكرة 23 شتنبر 1947 (بمرحلة الانتقال) ، فهي كفيلة بالتوفيق بين الطرفين وبين وجهتي نظرهما في حل المشكلة السياسية التي تفرض وجودها على الفرنسيين أحبوا أم كرهوا .

ويريد حزبنا أن تكون مرحلة الانتقال مسبوقة بإلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال وفي هذا إرضاء المغاربة، وتحقيق أملهم المنشود.

زعماء المغرب يتعاونون في الداخل والخارج تحت لواء الجبهة الوطنية المتحدة

الزعيم محمد حسن الوزاني يعلن للصحافة أنه يعمل باسم الجبهة الوطنية المغربية

مدريد ـ قبل أن يغادر مدريد الأستاذ محمد حسن الوزاني أحد أقطاب الجبهة الوطنية المتحدة والأمين العام لحزب الشورى والاستقلال أذاع سكرتيره الخاص الأستاذ أحمد بن سودة بلاغاً موجهاً إلى مراسلي الصحف والوكالات الإخبارية جاء فيه ما يأتي: لقد وصل الزعيم إلى مدريد يوم الأربعاء الماضي عن طريق الجو قادماً من طنجة حيث استقبل عدداً كبيراً من العناصر الوطنية الموجودة بطنجة والقادمة من تطوان، وخلال إقامته بطنجة أجرى محادثات سياسية مهمة خصوصاً مع رؤساء الأحزاب الوطنية المغربية التي تؤلف جبهة واحدة منذ 9 أبريل 1951 وهو التاريخ الذي تم فيه إمضاء «ميثاق الاتحاد الوطني المغربي» تحت رعاية وفد من الجامعة العربية ووفد من نقابة الصحافة المصرية، وقد تمت تلك المحادثات الوطنية في نفس الجناح ونفس الأوطيل الطنجي الذي تم فيه توقيع الميثاق والذي أدى فيه الزعماء الوطنيون يمين الإخلاص للميثاق على المصحف الكريم.

وبعد إقامة قصيرة في مدريد سافر بالطائرة قاصداً القاهرة، حيث ينوي أن يعمل، باسم الجبهة الوطنية المغربية،

وبالتعاون مع العناصر الوطنية الموجودة من قبل هناك، سواء لدى الجامعة العربية أو لدى الرأي العام الشرقي، كل ما يساعد ويعين على رفع قضية «الاستقلال المغربي» في نوفمبر المقبل إلى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة.

هذا هو تعريب البلاغ الذي وزعه الزعيم الوزاني قبيل مغادرته مدريد في طريقه إلى القاهرة، وقد أمضاه باسمه سكرتيره الخاص الأستاذ أحمد بن سودة.

الجزيرة عدد : 1546 - 25 آذار 1951

تصريح رئيس حزب الشورى والاستقلال بالدار البيضاء

دعوة فرنسا إلى حل المشكلة سلمياً ومنح المغرب استقلاله تدريجياً

الدار البيضاء ـ عقد حزب الشورى والاستقلال اجتماعاً صحفياً حضره مندوبو كبريات الصحف اليومية الفرنسية والبريطانية وممثلو وكالات الأنباء الأجنبية. وفي هذا الاجتماع أفضى الأستاذ الوزاني الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال بتصريح مهم ضمنه وجهة نظر الحزب في الموقف الراهن وفي وسائل حل المشكلة المغربية التي ازدادت تحرجاً في الآونة الأخيرة وأصبحت تتطلب تسوية عاجلة تتفق ورغبات الشعب المغربي.

وقد استهل الأستاذ الوزاني تصريحه بقوله: «لا ينكر أحد أن المغرب يجتاز اليوم أزمة سياسية دقيقة لا نظير لها في تاريخ العلاقات المغربية الفرنسية نتيجة تجاهل رغائب الشعب المغربي واسترسال فرنسا بتطبيق السياسة القديمة القائمة في البلاد، رغم ما طرأ على المغرب والوضع الدولي من تطور خصوصاً إثر الحرب العالمية الثانية، ورغم اتجاه الرأي العام الذي تمثله هذه البلاد إلى حل المشكلة على أساس يضمن تحقيق الأماني القومية التي لا نزال نكافح من أجلها بكل ما نستطيع.

وبعد أن استعرض الأستاذ الوزاني مختلف مراحل القضية المغربية وتطلع أبناء المغرب نحو التحرر والانعتاق وموقف فرنسا السلبي من هذه الحركة الوطنية المباركة انتقل إلى الكلام عن حزب الاستقلال الذي يرأسه الأستاذ علال الفاسي فانتقد السياسة (الحزبية) التي يسير عليها والأساليب التي يتبعها لتنفيذ برنامجه ووصف تلك الأساليب بأنها تجعل منه حزباً رجعياً محافظاً لمصلحته الخاصة وقال: «وهو إذ يقاوم دعوتنا الديموقراطية الدستورية يناصر في الواقع فكرة الحكم المطلق لحسابه الخاص».

واسترسل الأستاذ الوزاني في حديثه قائلاً: «ولقد كان حزبنا يخشى أن تُؤدي تلك الأساليب وما يترتب عليها من أخطاء إلى وقوع أزمة سياسية ضارة بقضية البلاد، لذلك وجهنا في العام الماضي دعوة لحزب الاستقلال من أجل تأليف جبهة وطنية تعصم البلاد من شر الأزمة المتوقعة فرفض دعوتنا ـ ولا يبرر هذا الرفض غير الاعتبار الحزبي فقط ـ وبذلك يتحمل حزب الاستقلال مسؤولية سياسته».

وقد خلص الأستاذ الوزاني من الحديث عن حزب الاستقلال وسياسته لينتقل إلى الكلام عن حزبه وبرنامجه فقال: «إن حزبنا يسعى إلى الاستقلال على أساس الديموقراطية ومن خلال مرحلة انتقالية، محدودة الأجل، وهو يرى أن الاستقلال وسيلة لتحقيق الديموقراطية، وأن كل استقلال لا يرتكز على الدستور والحريات الديموقراطية لا يعد في نظرنا استقلالاً حقيقياً».

واسترسل الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال قائلاً:

«ولقد تقدم حزبنا في عام 1947 ، إلى صاحب الجلالة وإلى الحكومة الفرنسية بواسطة المقيم العام بالمشروع المعروف بـ »مذكرة 23 سبتمبر» وفيها عرضنا برنامجاً محكماً يقوم على اقتراحات عملية لحل المشكلة المغربية. وهذه الاقتراحات تستهدف اعتراف فرنسا بحق المغرب في الاستقلال. وفتح مرحلة انتقالية تمكن المغرب من اجتياز طور النظام السياسي الراهن إلى طور نظام جديد يقوم على الديموقراطية والاستقلال على أن تنتهي هذه المرحلة بإبرام معاهدة تقوم على التحالف والمودة بين المغرب وفرنسا وتحفظ المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب المقيمين في المغرب. ولكن مما يؤسف له أن هذا المشروع فشل من جراء المكائد الحزبية ـ التي دبرت له عندما كان موضع درس بيننا وبين المراجع العليا. كما أنه كان للجو المضطرب الذي حدث إذاك، ولفقدان الشجاعة من لدن المسؤولين الفرنسيين هنا أكبر الأثر في توقف المحادثات وفشل هذا المشروع».

ولم يشأ الأستاذ الوزاني أن يختم حديثه الصحفي قبل أن يغمز من قناة حزب الاستقلال مرة ثانية فقال: «إننا لا نجعل من التطرف سياسة نتملق بها الجماهير. إننا نريد أن نستعمل طريق المفاوضات بيننا وبين فرنسا على أساس برنامج يسرع بالمغرب نحو استقلاله عن طريق الدستور والديموقراطية. وإن الحزب ليجدد نداءه إلى المسؤولين في المغرب وفي فرنسا لإقامة البرهان على حسن الاستعداد والتفاهم لحل المشكلة في جو سياسي سالم من التوتر لتربح فرنسا بذلك صداقة الشعب المغربي وجلالة ملكه العظيم.

ندوة صحافية لمحمد حسن الوزاني : 10 يبراير1951

نشرت هذه الندوة بجريدة الرأي العام عدد : 186
(16 يبراير 1951)

في صباح يوم السبت 10 يبراير 1951 انعقدت بالدار البيضاء ندوة صحفية، حضرها مبعوثو بعض كبريات الصحف اليومية الفرنسية والأنجلوسكسونية وممثلو وكالتي روتر الإنكليزية وأسوسيطيد بريس الأمريكية كما حضرها إلى جانب هؤلاء مندوب «الرأي العام» .

وقد كانت تلك الندوة مخصصة لبيان وجهة نظر حزب الشورى والاستقلال في الموقف الراهن وفي وسائل حل المشكلة المغربية التي ازدادت تحرجا في الساعة الحاضرة وأصبحت تتطلب أكثر من ذي قبل تسوية عاجلة تتلاءم مع رغائب الشعب المغربي .

وخلال تلك الندوة راجت أحاديث إضافية حول مسائل جوهرية وجوانب بارزة من جوانب القضية المغربية، ولكن الصحف التي تحدثت إلى هذا الحين عن تلك الندوة لم تثبت أهم التصريحات، وإنَّ ما اقتصرت على نشره إنّما هو قليل من كثير، وهذا القليل نفسه لم يخلُ من التحريف في الفكرة أو العبارة، بل ربما عمدت بعض الصحف وحتى بعض الإذاعات إلى إضافة ما لم يرد ذكره في تلك التصريحات، الشيء الذي قد يحدث التباساً في حقيقة البيان الذي رأى الحزب من المصلحة الإدلاء به في تلك الندوة .

وبما أن أسباباً مطبعية قاهرة أخرت صدور الجريدة في المدة الأخيرة فإننا نثبت اليوم حديث الندوة كما سجله مندوبنا.

قلم التحرير

ابتدأ الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال الأستاذ الوزاني حديثه إلى الصحفيين قائلاً:

لا ينكر أحد أن المغرب يجتاز اليوم أزمة سياسية دقيقة لا نظير لها في تاريخ العلاقات المغربية الفرنسية، وذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها: تجاهل رغائب الشعب المغربي بمواصلة السياسة القائمة في البلاد رغم ما طرأ على المغرب والوضعية الدولية من تطورات خصوصاً إثر الحرب العالمية الأخيرة، ورغم اتجاه الرأي العام الذي نمثله في هذه البلاد إلى حل المشكلة على أساس يضمن تحقيق الأماني القومية التي لا نزال نكافح من أجلها بكل ما نستطيع. وهنا وجه بعض الصحفيين الأسئلة التالية:

س - وماذا تعنون بالرأي العام؟

ج - الرأي العام هنا هو مجموع العناصر المغربية التي لها رأي أو تستطيع أن تُكوِّن رأياً في جميع قضايا البلاد.

س - هل هذه العناصر كلها تعمل داخل الأحزاب السياسية المغربية؟

ج - يوجد داخل الأحزاب المغربية أهم هذه العناصر وأنشطِها، ولكن توجد إلى جانب ذلك خارج الأحزاب طائفة من هذه العناصر لا يستهان بها ورأيها محترم.

ونحن بصفتنا حزباً ديموقراطياً كنا ولا نزال نقاوم كل احتكار للرأي في البلاد ونعتبر أن لكل مغربي كامل الحق في إبداء رأيه في القضايا المغربية العامة بالوسائل المشروعة، لأن هذه القضايا تهم أمة بأسرها وليست من اختصاص طائفة من الشعب دون أخرى.

وغير خفي عليكم أنه في الوضعية الحاضرة لا يوجد غير الصحافة أداة للتعبير عن ذلك الرأي لو أمكنها أن تتحرر من قيود الرقابة.

س ـ هل يشاطركم حزب الاستقلال وجهة نظركم هذه؟

ج ـ يظهر من أساليب هذا الحزب أنه يميل إلى احتكار الرأي السياسي والاستبداد بالعمل دون غيره من الهيئات والأفراد. كما أن تلك الأساليب تجعل منه حزباً رجعياً محافظاً لمصلحته الخاصة.

وهو إذ يقاوم دعوتنا الديمقراطية الدستورية يناصر في الواقع فكرة الحكم المطلق لحسابه الخاص.

وبهذه المناسبة لا نخفي عنكم اندهاشنا لانقياد بعض الصحفيين الديموقراطيين في فرنسا لدعاية ذلك الحزب وهي تجعل منهم عملياً مناصرين لأساليب تتعارض ومبادىء الديموقراطية.

س ـ ما هو برنامج حزب الاستقلال؟

ج ـ لا نعلم له برنامجاً محدداً ولكن له سياسة مرتجلة تعمل لتجمع بين المتناقضين. فهي تارة تظهر ذلك الحزب في مظهر

المتعاون، وتارة أخرى في مظهر المتطرف. فهو من جهة يتعاون مع الإدارة ويدخل في مجالسها، ومن جهة أخرى يريد أن يظهر أمام الشعب بفكرة المتطرف الذي يطالب بالاستقلال التام الناجز. ومن الأساليب التي ننكرها عليه وينكرها معنا جمهور الشعب المغربي ما دأب عليه ذلك الحزب من الزج بالعرش المغربي وصاحب الجلالة الملك - في كل مناسبة - في دعايته الحزبية التي تزعم دائماً في الداخل والخارج أن ملك البلاد لا يصدر إلا عن رأيه، ولا يوافق على غير خطته وسلوكه. الأمر الذي كان له الأثر السيء في الماضي وفي الأزمة السياسية الحاضرة. مما اضطر الصدارة العظمى أخيراً إلى إصدار بيان حقيقة يكذب هذه الادعاءات المغرضة ويعلن في صراحة أن العرش فوق الأحزاب، وأنه لا يناصر حزباً على حزب ولا فكرة سياسية على أخرى.

ونحن نستنكر جميع تلك الأساليب، التي لا صالح لقضية الشعب المغربي من ورائها وباختصار فإن سياسة الحزب المذكور تقوم على التناقض، هذا التناقض الذي يجعله الآن - فيما يظهر - يسلك سياسة التراجع الستراتيجي محاولاً الظهور بمظهر الاعتدال والديموقراطية، بينما كان إلى هذه الساعة خصماً لدعوتنا في سبيل الدستور الذي كان حزبنا أول من طالب به رسمياً منذ سنوات.

ولَن يُدهشنا أن نرى في المستقبل القريب هذا الحزب يقيم من نفسه بطل النظام الدستوري ويتبنى برنامج حزب الشورى والاستقلال الذي يرمي إلى توطيد الديموقراطية في المغرب على

أساس حكومة وطنية برلمان في ظل ملكية دستورية.

واسترسل الأمين العام للحزب في أحاديثه قائلاً: ولقد كان حزبنا يخشى أن تُؤدي تلك الأساليب وما يترتب عليها من أخطاء إلى وقوع أزمة سياسية ضارة بقضية البلاد، لذلك أقدمنا مخلصين في مثل هذا الشهر من السنة الماضية على توجيه دعوة لحزب الاستقلال من أجل تأليف جبهة وطنية تعصم البلاد من شر الأزمة المتوقعة، ووالينا النداء تلو النداء في رسائل أجاب عنها المسؤولون عن سياسة حزب الاستقلال بما يعد تملصاً ورفضاً لكل تضامن وتعاون لخير البلاد والشعب ولا يبرر هذا الرفض غير الاعتبار الحزبي فقط، وبذلك يتحمل حزب الاستقلال مسؤولية هذه السياسة. وهذه السياسة الملتوية هي التي جعلت كثيراً من أعضاء حزب الاستقلال ينفصلون عنه لينضموا إلى جانبنا. وأخيراً انفصلت عن حزب الاستقلال في فرنسا طائفة من أحرار الطلبة التقدميين الذين كونوا من بينهم «اتحاداً» خاصاً بهم.

وموقفنا اليوم من أساليب حزب الاستقلال هو تطبيق لقرار مؤتمرنا الوطني العام المنعقد بفاس في غشت سنة 1950. وقد أكد هذا القرار أخيراً المجلس الوطني المنتخب من لدن المؤتمر العام والذي يملك الصلاحية لتعديل قرارات المؤتمر حسبما تقتضيه المصلحة في الظروف الاستثنائية.

س ـ ما هو برنامج حزب الشورى والاستقلال؟

ج ـ إن حزبنا يسعى إلى الاستقلال على أساس الديموقراطية ومن خلال مرحلة انتقالية. محدودة الأجل، وهو يرى أن

الاستقلال وسيلة لتحقيق الديموقراطية، وأن كل استقلال لا يرتكز على الدستور والحريات الديموقراطية لا يعد في نظرنا استقلالاً حقيقياً.

لقد تقدم حزبنا في شهر شتنبر 1947 إلى صاحب الجلالة وإلى رئيس الحكومة الفرنسية بواسطة المقيم بالمشروع المعروف «بمذكرة 23 شتنبر» وفيها عرضنا برنامجاً محكماً يقوم على اقتراحات عملية لحل المشكلة المغربية نجملها في النقط الأساسية التالية:

أ ـ ضرورة خلق جو سياسي سالم من التوتّر، ويمكن الوصول إلى هذا الجو السياسي بتصريح رسمي من الحكومة يتضمن الاعتراف بحق المغرب في الاستقلال.

ب ـ فتح مرحلة انتقالية تمكن المغرب من اجتياز طور النظام السياسي الراهن إلى طور نظام جديد يقوم على الديموقراطية والاستقلال.

وفي أول هذه المرحلة تتألف حكومة وطنية مغربية تملك حرية العمل وتتمتع بثقة الشعب والملك وتعمل تحت إشراف جلالته وتوجيهاته للسير بالمغرب عن طريق الدستور نحو مصيره الجديد كوطن حر مستقل.

وتنتهي هذه المرحلة الانتقالية بإبرام معاهدة تقوم على التحالف والمودة بين المغرب وفرنسا وتحفظ المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب المقيمين بالمغرب.

والمؤسف أن هذا المشروع دبرت له مكائد حزبية عندما كان

محل الدرس بيننا وبين المراجع العليا، كما أن للجو المضطرب الذي حدث إذ ذاك، ولفقدان الشجاعة من لدن المسؤولين الفرنسيين هنا أكبر الأثر في توقف المحادثات التي كانت جارية على أساس ذلك المشروع.

س - ألا تتنافى الملكية الدستورية التي تنشدونها مع الملكية المتوارثة ذات الحق الإلهي التي يقول بها الإسلام؟.

ج - إن نظرية الحق الإلهي وجدت في تاريخ النصرانية في القرن السادس عشر أما الإسلام فشريعة ديموقراطية سامية.

س - وهل تريدون إدخال النظام الديموقراطي في المغرب دفعة واحدة؟.

ج - إن قيام الديموقراطية في أي بلد يحتاج إلى تطور، وتترتب عليه مسؤوليات والمغرب بلاد متقدمة، وقد تهيأ في نظرنا لتحمل كثير من المسؤوليات الديموقراطية ومما ساعد على ذلك أن المغربي ديموقراطي بطبعه. ونظام الجماعات في البادية يمثل المبدأ الديموقراطي، وإن كان ذلك النظام في طوره الحالي يحتاج إلى إصلاح جوهري يتلاءم والأنظمة الدستورية العصرية (وضرب الأستاذ الوزاني مثلاً لذلك قصة شيخ مع قبيلة).

وختم الأمين العام حديثه الصحفي بقوله: إننا لا نجعل من التطرف سياسة نتملق بها الجماهير، كما أن مطالبنا معقولة واضحة الأهداف بينة الوسائل إننا نريد أن نستعمل طريق المفاوضات بيننا وبين فرنسا على أساس برنامج يسرع بالمغرب

نحو استقلاله عن طريق الدستور والديموقراطية. وإن الحزب ليجدد نداءه إلى المسؤولين في المغرب وفرنسا لإقامة البرهان على حسن الاستعداد والتفاهم لحل المشكلة في جو سياسي سالم من التوتر لتربح فرنسا بذلك صداقة الشعب المغربي وملكه المعظم.

وكالة (فرانس ـ بريس)
تصريح محمد حسن الوزاني لوكالة (فرانس بريس)

المنشور في جريدة الرأي العام
عدد : 187 - (25 يبراير 1951)

في يوم الأربعاء 14 يبراير الجاري اتصل مندوب وكالة الأخبار الفرنسية بالأمين العام لحزب الشورى والاستقلال السيد محمد بن الحسن الوزاني وألقى عليه عدة أسئلة تتعلق بالمشكلة المغربية وكيف يرى حلها. فأجابه الأمين العام بما يلي :

إن حزب الشورى والاستقلال يعتبر أن الحالة الحاضرة أو بالأحرى الأزمة الحالية نتيجة منطقية لسياسة الانتظار التي سلكتها الإقامة العامة من جهة، ولتداخل السلطات من جهة أخرى.

ذلك أن الحالة بالمغرب بعد حوادث طنجة وذهاب «م. إريك لابون» كانت قد بلغت عند مجيء الجنرال جوان حداً كبيراً من التوتر.

وقد عمل حزب الشورى والاستقلال منذ ذلك الوقت ليوقف تطور هذه الأزمة، وقدم في 23 شتنبر 1947 مذكرة إلى الملك وإلى رئيس الوزارة الفرنسية بواسطة المقيم العام. وقد حدد في هذه المذكرة لأول مرة برنامجاً كفيلاً بالعمل على تطوير المغرب وتوجيهه نحو الاستقلال توجيهاً ديموقراطياً يسمح له بتمتين علاقات الود بين فرنسا والمغرب.

وقد عرض حزب الشورى والاستقلال من جملة الوسائل الموصلة إلى هذه الغاية الالتجاء للمفاوضات وقبول مرحلة انتقالية، وذلك مع إرسال نداء إلى فرنسا ومطالبتها بأن تقدم للشعب المغربي دليلاً على حسن استعدادها لتفهم المشكلة المغربية، وحسن إرادتها وتبصرها السياسي، مؤملاً بذلك خلق جو سياسي يساعد على إخراج المغرب من حالة التوتر المخيمة عليه.

وتمتاز هذه المرحلة الانتقالية، كما تشرحها مذكرة 23 شتنبر 1947، بتأسيس حكومة وطنية مغربية، ومتمتعة بثقة الشعب المغربي وثقة جلالة الملك، ومهمتها انتهاج سياسة جريئة لتحقيق إصلاحات جوهرية في جميع الميادين، وإعداد دستور يسمح للمغرب بأن يتطور ليصبح دولة عصرية.

وترمي المذكرة إلى عقد اتفاق مؤقت (Modus Vivendi) يحدد مدة المرحلة الانتقالية، والعلائق المغربية الفرنسية، في انتظار عقد معاهدة نهاية للتحالف والصداقة، تحفظ المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب القاطنين بالمغرب.

وقد نالت هذه المذكرة تأييداً كبيراً في الدوائر المسؤولة التي يهمها تحسين العلائق المغربية الفرنسية سواء في الرباط أو باريز.

ولكن هذه المذكرة ـ رغم جرأة الفكرة التي تحتوي عليها ـ لم تستطع التغلب في آخر الأمر على العراقيل الكثيرة التي انتصبت في طريقها. وفضلت الإدارة الحائرة المترددة الاستمرار في سياستها الجامدة على أن تقطع بعزم قوي كل صلة بالماضي.

ولو أن الإدارة كانت قد اتخذت حلاً للمشكلة المغربية على ضوء مذكرة حزب الشورى والاستقلال، لكان المغرب قد تجنب بذلك هذه الأزمة الحالية.

وحزب الشورى والاستقلال مقتنع ـ مهما تكن قرارات الإقامة العامة ـ بأنه لا يمكن القيام بأي عمل قار إن لم تغير فرنسا سياستها في المغرب تغييراً جوهريا، وتعمل على ضوء وجهة نظر هذا الشطر من الرأي العام المغربي الذي يمثل المستقبل.

حديث خاص بالرأي العام

بعد قطع العلاقات بين القصر الملكي والإقامة العامة

الرأي العام عدد 187-25 يبراير 1951

«ما كدنا نطلع على خبر قطع العلاقات بين القصر العامر والإقامة العامة يوم الأربعاء الماضي حتى اتصلنا بالأمين العام الأستاذ محمد بن الحسن الوزاني وألقينا عليه الأسئلة الآتية طالبين منه أن يجيبنا عنها لينير الرأي العام المغربي المتطلع إلى معرفة نظريته في الموقف الراهن وقد تفضل الأستاذ الوزاني فأجابنا بغاية الوضوح والدقة والصراحة، غير مراعٍ في حديثه إلا الصالح العام، والقضية الوطنية العزيزة على أنفسنا جميعا.

«الرأي العام»

س ـ ذكر «الرأي العام» في عدده الماضي أن بعض الصحف والإذاعات الفرنسية حرفت بعض ما جاء في الحديث الذي أدليتم به في ندوتكم الصحفية الأخيرة. ألا ترون ـ إذن ـ من المناسب تكذيب ما ورد من التحريف في تلك الصُّحف والإذاعات، خصوصاً ما أذاعه راديو باريس مثلاً، وما نشرته جريدتا الفيغارو والأرور؟.

ج ـ إن فيما نشرته جريدة (الرأي العام) التي هي لسان الحزب خير رد على ذلك، فكل ما روته تلك الإذاعات والصحف الخارجية مخالفاً لما ورد في نص الحديث المنشور

في «الرأي العام» يجب أن يعتبر مجرد تقوُّلٍ ناشىء عن سوء فهم أو تأويل، وبعض الصحف التي وردت فيها خلاصة الحديث مشوهة لم تنشر أكثر وأهم ما تحدثت به إلى ممثليها، وإنما اقتصرت كل واحدة منها على ما همها من ذلك، وتصرفت في بعض ما نشرته تصرفاً تتحمل وحدها كل مسؤولية سواء من حيث الفكرة أو العبارة أو الزيادة، وإن الحزب لا يهتم بتكذيب ذلك تفصيلاً لأنه لا يرى مصلحة في الدخول مع بعض الإذاعات والصحف في جدال أغنى عنه ما نشر في «الرأي العام» مفصلاً عن الندوة، وما عرفنا به من مبادىء وأفكار في الداخل والخارج.

غير أني أنتهز هذه الفرصة لأكذب ما زعمته ـ مثلاً ـ إحدى الصحف الباريسية من أني صرحت في الندوة بأن ستين طالباً في باريس انفصلوا عن حزبهم وانضموا فعلاً إلينا، فهذا ما لم أصرح به بتاتاً، وإنما أشرت أثناء الحديث مع الصحفيين وعلى سبيل المثال فقط إلى أن عدداً من أحرار الطلبة المغاربة في فرنسا قد يبلغون نحو الستين انفصلت طائفة منهم عن الحزب الذي كانت تنتمي إليه، وأصبحوا يعملون مع آخرين ضمن (اتحاد) خاص بهم، وهذا ما سجله مندوب (الرأي العام)، والجريدة التي انفردت ـ فيما أعلم ـ بنشر ذلك التصريح محرفاً هي (لورور) وفي عدم نشر الصحف الباريسية الأخرى لذلك التصريح خير إشارة إلى أن هذه النقطة لم تكن في حديث الندوة أساسية بل ذكرت في سياق الحديث كمثال.

س ـ ماذا قصدتم في حديث الندوة بالرجعية والاستبداد؟.

ج ـ يعد في نظر حزبنا رجعياً ومستبداً كل فرد أو حزب أو هيئة يخالف في أعماله وتصرفاته حرية الفكر التي أتى بها الإسلام وضمنها النظام الديموقراطي الحديث، كما يعد في نظرنا رجعياً ومستبداً كل من يسعى في تأخر الشعب عقلياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وكل من يحارب حرية الرأي والديموقراطية، أي نظام الشورى والدستور.

وأغتنم فرصة هذا الحديث لأسجل هنا مرة أخرى أن حزبنا بصفته حزباً شعبياً انقلابياً كان أول من دعا إلى هذه المبادىء جهاراً وطالب بالدستور رسمياً، وأقام دعوته السياسية على تحرير الفكر المغربي بجميع الوسائل، إذ في تحرير المغاربة حضريين وبدويين خير ضمان لتحرير المجتمع المغربي.

وقد قلنا ولا نزال نؤكد أن كل استقلال لا يرتكز على الشعب ولا يقوم على صالح الشعب إنما هو استقلال ناقص، فعمدة الاستقلال وضمانته الكبرى هي الديموقراطية المرتكزة على الدستور الذي يضمن للشعب حقوقه وحرياته، وينظم علاقات الأمة والحكومة، ويحفظ للوطن عزته وكرامته ويصون سيادته واستقلاله.

س ـ أخبرت بعض الجرائد بأن دولة الصدر الأعظم كان استدعى رجال الأحزاب المغربية منذ أسابيع وفي بداية الأزمة الحالية، وبلغهم باسم المخزن الشريف أشياء ذكرتها تلك الجريدة فهل هذا صحيح؟.

ج ـ لست مأذوناً في إذاعة ما تحدث به إليَّ دولة الصدر الأعظم في الاجتماع الذي أشرت إليه، غير أني لا أكتمك ـ في

هذه المناسبة ـ أني انتهزت فرصة مقابلة دولة الصدر الأعظم لتعريفه إذاك برأي الحزب في الحادثة التي تطورت لأزمة منذ وقوعها، وأعربت لدولته عن ثقة الحزب في حكمة جلالة الملك لعلاج الموقف، فتفضل دولته وطمأنني بعبارات صريحة معلناً أن المساعي متجهة لإعادة المياه إلى مجاريها، ومنذ ذلك الوقت التزمنا موقفاً ظنه البعض حياداً وما هو بحياد، وإنما هو اعتماد على التطمينات الصريحة التي تفضل دولة الصدر ببذلها أثناء حديثي معه في بداية الأزمة الراهنة، ومما أيد لنا التطمينات المذكورة ما ورد في بلاغ الصدارة المتعلق بالحادثة من أن جلالة الملك فوق الأحزاب، وأنه لا يتأثر بأي واحد منها، وأن الحادثة ـ كما أكد البلاغ المخزني ـ ليست ذات صبغة سياسية في نظر جلالة الملك نصره الله، وأنها مؤقتة، وتسويتها مرهونة بإرادتِهِ السامية.

ولقد كان من شأن ذلك أن يبعد الأحزاب عن كل تدخل في الحادثة. ولما تطورت الحادثة إلى أزمة سياسية خطرة، وعلمنا ما كان يجري بين القصر العامر والإقامة العامة من اتصالات ومحادثات ارتحنا لهذا وتفاءلنا خيراً، وذلك لما نعهده في جلالة الملك نصره الله من المواهب السياسية التي تعين على حل الأزمات وتسوية المشاكل على أساس الصالح العام، ولا أكتم هنا أن انقطاع المحادثات أمس بين القصر والإقامة قد كان له أشد الألم في نفوسنا وفي نفوس جميع المواطنين ـ وما أكثرهم ـ الذين يغارون على مقدسات الوطن المغربي ومقومات الأمة المغربية، وبالرغم عما وقع فإننا ما نزال نؤمل استئناف المحادثات

بين الفريقين المغربي والفرنسي على أساس يحفظ كرامة الملك، ويضمن حقوق الشعب والوطن.

س - هل قام الحزب ببعض المساعي في الوقت المناسب للتخفيف من حِدَّة الأزمة الحالية؟.

ج - لقد تتبع الحزب بكامل الاهتمام جميع تطورات الأزمة في الداخل والخارج وبذل عدة مساعٍ لتلافي أضرارها. وبهذه المناسبة أذكر أن الحزب بعث - بتاريخ يوم الأربعاء 7 يبراير 1951 - وفداً من المكتب السياسي إلى صاحب الجلالة نصره الله ليبلغه رأيه في الأزمة وتأييده وليعلن لجلالته أن الحزب يضع نفسه رهن إشارته للقيام بأية مهمة يعهد بها إليه.

س - لقد راج أخيراً في بعض الصحف الفرنسية حديث عن اللجنة المغربية الفرنسية المزمع تأليفها لدرس مشروعات إصلاحية فما هو رأيكم فيها؟.

ج - لا أريد أن أتحدث عن تلك اللجنة التي ما يزال الناس يجهلون حقيقتها، غير أني أذكر أن المسألة التي تهمنا نحن المغاربة ليست هي اللجنة، بل ماذا ستكون مهمة ونتيجة هذه اللجنة، ورأينا أن كل لجنة تركب على غير أساس النظر في المشكلة العامة والوضعية الحاضرة إنما يكون مآلها الحبوط والفشل.

س - يرى بعض الناس أن ما قمتم به في الندوة الصحفية من نقد ربما كان غير مناسب في هذا الوقت، فما رأيكم في ذلك؟.

ج - إننا عملاً بحرية الفكر التي ينصرها حزبنا نعتقد أن من

حقنا في كل وقت أن نعلن وجهة نظرنا، ونجهر بآرائنا ليطلع عليها الشعب المغربي ويحكم لنا أو علينا والظروف الحاضرة تدعو بصفة أخص إلى بيان موقفنا كحزب سياسي له رأيه وعمله في الميدان.

وإن ما قلناه ليس بجديد، وإنما هو تأكيد لما جاهرنا به من الحقائق في مناسبات مختلفة.

وقد كان من واجبنا أن نبين الأخطاء السياسية التي كان لها أكبر الأثر في هذه الأزمة، تلك الأخطاء التي حاولنا تلافيها عندما دعونا مراراً في السنة الماضية إلى توحيد الاتجاه السياسي على أساس تأليف جبهة وطنية مغربية تخدم قضية البلاد في الداخل والخارج، ولو قدر النجاح للجبهة لتلافى بها المغرب ما وقع فيه من أخطاء وأخطار.

س ـ ما هي كلمتكم إلى المسؤولين عن حل المشكلة المغربية؟.

ج ـ إننا لا نفتأ نكرر للمسؤولين أن المشكلة المغربية ـ مهما تشعبت مظاهرها ـ مشكلة واضحة الأسس، بينة العناصر، فيجب لحلها حلاً مرضياً أن يجد المسؤولون الشجاعة الكاملة لمراجعة الوضعية الحاضرة بما يحقق رغبة المغرب في الحرية والسيادة.

وليست مشكلتنا بصعبة الحل إذا ما توفر لحلها حسن النيّة والاستعداد، ولن يكون ذلك إلا في جو سالم من الضغط والتوتر والاضطراب.

ولعل المسؤولين يدركون هذا ولا ينكرون معنا أن المشكلة

المغربية لا تزداد كلما تأخر حلها إلا تعقداً، وأن سياسة التردد والانتظار ليس من شأنها إلا أن تزيد في استفحال خطر المشكلة الموضوعة على البساط.

حديث أجراه مبعوث جريدة «الدعوة المصرية»
عبد الكريم محمد (شتنبر 1951)
نشرته كذلك جريدة «الرأي العام»
(29 شتنبر 1951)

قال مبعوث «الدعوة»:

أتيحت لي مقابلة الزعيم المراكشي الأستاذ محمد حسن الوزاني رئيس حزب الشورى والاستقلال بمراكش وضيف مصر الآن، وقد طلبت منه أن يحدثنا عن قضية مراكش حديثاً شاملاً فأجابني إلى ذلك مدلياً بالحديث التالي:

بلاد لم تستعبد:

لم يسجل التاريخ أن مراكش قبل أن تفرض عليها الحماية في مارس 1912 كانت خاضعة لدولة أجنبية ولو كانت إسلامية كتركيا التي امتد سلطانها إلى القطر الجزائري، ومراكش هي البلد الوحيد الذي ظل خارجاً عن حكم الأتراك..

ومنذ احتلت فرنسا تونس سنة 1880 ازداد طمعها في الاستيلاء على مراكش لكي تتم لها السيطرة في الشمال الإفريقي، وقد لجأت في سبيل هذه الغاية إلى سياسة قائمة كلها على التحرش بالمملكة المغربية وتحديها بكل الوسائل.

وقد حاولت الحكومة المغربية أن توقف إغارة الفرنسيين على الحدود فأبرمت اتفاقيات مع الحكومة الفرنسية كانت كلها حبراً

على ورق، فإن فرنسا كانت مصممة على احتلال المغرب كما احتلت الجزائر وتونس.

مصالح الاستعمار:

وفي 1904 استطاعت فرنسا أن تتبادل مع الدول الأوربية التي كانت حجر عثرة في سبيل التوسع الفرنسي فتنازلت لإنجلترا عن كل نفوذ في مصر، ولإيطاليا عن كل تدخل في ليبيا، ولإسبانيا عن منطقة نفوذ في شمال مراكش، وتنازلت هذه الدول بدورها لفرنسا عن التدخل والنفوذ في مراكش، وكانت إلى جانب الاتفاقات العلنية المبرمة سنة 1904 اتفاقات سرية ملحقة بها.. ولم تبق من الدول التي تعارض ذلك إلا ألمانيا التي زار أمبراطورها غليوم الثاني طنجة سنة 1906 بدعوة من ملك المغرب، وعقد مؤتمر دولي بمدينة الجزيرة الخضراء بإسبانيا كان الهدف منه وضع نظام لعلاقات الدول بالمغرب، ولكن تلك المعاهدة فرضت التدخل الأوربي ونظمته تنظيماً محكماً.. وأخيراً تم لفرنسا الاتفاق مع ألمانيا في سنة 1909 ثم سنة 1911.

صراع:

وقبل الحماية الرسمية بست سنوات دخلت مراكش مع فرنسا في صراع عنيف كانت فرنسا فيه مستندة إلى جميع الدول التي تبادلت معها المصلحة... وقامت فرنسا بعدة عمليات حربية ضد مراكش. ومما ساعد فرنسا على التوغل في الاحتلال ما كانت عليه الحالة الدولية من اضطراب بسبب التطاحن بين ألمانيا وبين فرنسا وحلفائها وعلى رأسهم إنكلترا، وهكذا

استغلت فرنسا الغفلة الدولية وأخذت تحتل جميع الجهات الاستراتيجية لتضع الحكومة المغربية أمام الأمر الواقع فتقبل معاهدة سنة 1912 التي لم تكن نتيجة مفاوضات بل مؤامرات دبلوماسية وعدوانات عسكرية. وقد اعترفت بهذا إذ ذاك جريدة «الطان» الباريسية التي صرحت بأن كل الأخبار الواردة وقتئذٍ من مراكش كانت تؤكد امتناع السلطان عبد الحفيظ من التوقيع على المعاهدة معلناً أنه لا يريد أن يمضي على انهيار ملكه.

ثورة:

وأما الشعب فلم يكد يبلغه خبر معاهدة الحماية حتى ثار ثورته المشهورة يتقدمه الجيش المغربي الذي قتل عدداً من الضباط الفرنسيين في بعثة التدريب العسكري، واشتهرت مدينة فاس بهذه المعركة، وقد عرفت هذه الثورة في تاريخ الحماية بأيام فاس الدموية (17 ـ 18 ـ أبريل سنة 1912) وقد دأب الفرنسيون على إحياء ذكراها كل سنة.. فمنذ سنة 1907 لم يقم الاحتلال الفرنسي في مراكش إلا على جثث الضحايا ودماء الشهداء سواء في قبائل الشاوية بعد احتلال الدار البيضاء سنة 1907 أو في غيرها من القبائل.

مقاومة وأبطال:

ولئن أخضعت الجيوش الفرنسية مدن المغرب وما جاورها من قبائل السهول فإن مناطق الجبال ـ وما أكثرها في مراكش! ـ ظلت معتصمة بالمقاومة المسلحة مدى خمس وعشرين سنة،

قاتل خلالها المراكشيون بأبسط السلاح وأقله، جيوش الاحتلال الجرارة ذات العدة والعتاد في البر والبحر والجو، وقد تزعم المقاومة المسلحة قادة عظام من أشهرهم موحى وحمو الزياني في الأطلس المتوسط الذي قاوم مع فئة قليلة حتى استشهد، و«سيد رحو» في قبائل بني واراين من الأطلس أيضاً، وقد قاتل حتى الموت، والسملالي في تافلالت بالجنوب الشرقي. والحرب الريفية بقيادة بطل المغرب سمو الأمير عبد الكريم الخطابي، وقد كانت حرباً تحريرية منظمة بدأت في شمال المغرب «الريف» ضد الإسبان والفرنسيين، وقد استطاع المجاهدون المغاربة بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي أن يزلزلوا كيان السيطرة الإسبانية الفرنسية حتى إن حكومة مدريد كادت أن تجلو لولا التحالف بينها وبين فرنسا.

قرار الجامعة:

وقد قررت الجامعة العربية في اجتماعها في مارس سنة 1951، نصرة مراكش في جهادها وتأييد الحركة الوطنية في عملها، ولكن الجهود التي بذلتها الجامعة لم تثمر إذا استمرت فرنسا في عنادها، **وهذا ما دفعني إلى زيارة مصر.**

وقد أسفر اجتماع اللجنة السياسية أخيراً عن توكيد عرض قضية مراكش على هيئة الأمم المتحدة في دورتها المقبلة، وأهمية هذا القرار الخطير من الوجهتين المعنوية والسياسية لا تخفى على عاقل بصير، ومراكش لا تعتمد على المجالس الدولية في نيل استقلالها، بل لا تريد أن تلجأ إلى هذه المجالس إلا لأنها من وسائل الكفاح الخارجي والدولي.. أما العمل في

سبيل نيل الاستقلال ففي الكفاح الداخلي ما يجدي من الوسائل، ومراكش التي جاهدت بالسلاح في سبيل الاحتفاظ بالاستقلال أكثر من 25 سنة لا تزال تحتفظ بروح المقاومة حية قوية، ولا تزال مستعدة لأن تخوض معركة التحرير مرة أخرى، وماضي مراكش الحافل بجلائل أعمال المقاومة كفيل بأن يدفعها إلى أن تقوم قومة رجل واحد إحقاقاً لحقها في الحرية والاستقلال..

وهنا شكرت للزعيم الكبير حديثه القيّم وبيانه الرائع.

الزعيم المغربي محمد بن حسن الوزاني يجيب عن أسئلة مكتب تونس الحرة

«الأسبوع» عدد: 27-3 سبتمبر 1951

القاهرة في 17 ـ 8 ـ سنة 1951 . ما يزال المندوب الصحفي لمكتب تونس الحرة بالقاهرة يواصل اتصالاته بزعماء المغرب العربي وقد تمكن من مقابلة السيد الوزاني الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال المراكشي حيث وصل إلى القاهرة أخيراً وذلك للاتصال بالدوائر العربية والتحدث إليها بشأن عرض قضية مراكش على التحكيم الدولي.

وقد ألقى مندوبنا على السيد الوزاني الأسئلة الآتية:

1 ـ ما رأي سعادتكم في توحيد خطة السياسة المغربية؟ وكيف يمكن تحقيقها؟.

2 ـ ما قولكم في التجربة التونسية وكيف كان وقعها على الشعب المراكشي؟.

3 ـ ما رأيكم في الدعوة التي أرسلتها (الجبهة القومية الحرة)؟.

الأجوبة:

1 ـ إن توحيد خطة السياسة الوطنية في المغرب العربي يؤمن بها كل مخلص يكافح في سبيل حق الوطن وحريته واستقلاله. ورأيي أن توحيد الخطة لا يمكن أن يتم إلا بعد ما تنهج الأحزاب

محمد حسن الوزاني يحيي
الزعيم التونسي صالح بن يوسف

التحريرية في الجزائر وتونس الشقيقتين السبيل الذي سلكناه نحن أحزاب المغرب الأقصى لما ائتلفنا واتحدنا داخل جبهة وطنية تحريرية تقوم على ميثاق «طنجة» المعلن في 9 أبريل سنة 1951 . ومنذ هذا التاريخ ونحن ننتظر بفارغ الصبر اتحاد الأحزاب الوطنية في بقية الشمال الإفريقي. وقد كنا عازمين على توجيه نداء إليها نطلبها فيه بالعمل في سبيل جمع الصفوف وتوحيد الكلمة وتنسيق الكفاح في الداخل. ولكن بطل المغرب سمو الأمير عبد الكريم الخطابي تولى توجيه هذا النداء فرأينا أن نكتفي به لأنه عبر عن رغبتنا وسموه أحق بأن يوجهه وليس لنا إلا التأييد.

وهذا ضروري لكل عمل تقوم به الأحزاب المغربية لتوحيد خطتها السياسية العامة في ميدان الكفاح الخارجي.

2 ـ وإن رأيي هو رأي كل وطني يحارب الاستعمار وحمايته ويرفض كل تعاون معهما داخل الوضع المفروض في الأراضي المبتلاة برحى الاحتلال وذلك ما أكدته الأحزاب المغربية في ميثاق «طنجة» الذي يحرم أحد فصوله كل تعاون مع الحماية وقبل ميثاق «طنجة» مع ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي سياسة المشاركة في نظام الحماية وهو ميثاق قد وَحَّدَ في الداخل والخارج الخطة المشتركة بين سائر الأحزاب الاستقلالية في المغرب العربي. وقد ذكر نداء سمو الأمير بن عبد الكريم الخطابي في بيانه الصادر بتاريخ 8 شوّال 1380 ـ 17 يوليه سنة 1951 .

فالطريق إذاً واضح والوجهة ظاهرة، وشعب مراكش بالطبع

على رأي أحزابه الوطنية المتآلفة.

3 ـ الدعوة التي أرسلتها الجبهة القومية الحرة لا يمكن أن تصادف مني إلا التأييد لأن فيها مصلحة تونس وهي توحيد خطة الكفاح السياسي فيها إزاء الاستعمار وحمايته المفروضة في البلاد كلل الله جهود المخلصين العاملين بكل توفيق ونجاح.

استجواب أجراه مع محمد حسن الوزاني
محمد معاذ مراسل وكالة الأنباء الباكستانية المتحدة
بالقاهرة (8 شتنبر 1951)

س 1 ـ ما هي الحالة التي وصل إليها الشعب المراكشي بعد السنين الطويلة من وجود السيطرة الفرنسية الاستعمارية في البلاد وذلك من الناحية الاجتماعية والصحية والثقافية؟.

ج 1 ـ تعمل السيطرة الفرنسية الاستعمارية عملها في مراكش منذ فرض الحماية على هذه البلاد رسمياً بمعاهدة 30 مارس 1912 وبالرغم من أن المغرب ـ بحكم هذه المعاهدة المفروضة ـ إنما هو بلد حماية لا مستعمرة، وبالرغم من أن هذه الحماية مقيدة بشروط دولية تفرضها معاهدة الجزيرة الخضراء المتفق عليها من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر الدولي المنعقد في تلك المدينة خلال سنة 1906، وبالرغم عن أن تلك المعاهدة الدولية ضمنت وحدة المغرب الترابية واستقلاله وسيادته، فإن السيطرة الفرنسية انتشرت في مراكش ووطدت أركانها عن طريق الاحتلال العسكري، والاستيلاء السياسي، والاستغلال الاقتصادي وذلك بصورة جعلت الفرنسيين القابضين على زمام الحكم والمتصرفين وحدهم في البلاد وشعبها وخيراتها، وقد نتجت عن هذه السيطرة العسكرية والسياسية والاقتصادية لصالح الاستعمار الفرنسي والأوروبي ـ وذلك مدة أربعين سنة ـ وضعية شاذة تحمل ويتحمل الشعب

المراكشي جميع شرورها ومساوئها/ فحالة السواد الأعظم من الشعب المراكشي ـ في الحاضرة والبادية ـ تعسة جداً وأعظم الشرور التي تفتك بأكثرية الشعب المراكشي هي البؤس والمرض والجهل والظلم فالسياسة الاستعمارية المفروضة في مراكش لا تعدو أن تكون في مجموعها سياسة تفقير، وأمراض، وتجهيل واضطهاد، وهذه أهداف كل استعمار مهما كانت ألقابه وأشكاله وأساليبه.

س 2 ـ هل للسلطات الاستعمارية نفوذ يمكنها من التصرف في الأوقاف الإسلامية بمراكش ومنع استغلال مواردها لتحسين المسلمين والمؤسسات الإسلامية التي رصدت لها أموال الوقف؟.

ج 2 ـ لا نفوذ في مراكش لغير السلطات الفرنسية الاستعمارية، وتصرفات هذه السلطات قد شملت كل شيء ولم تحترم حتى المؤسسات والأنظمة الإسلامية المنصوص عليها في معاهدة الحماية المؤرخة في 30 مارس 1912، فإن هذه المعاهدة الأجنبية قد التزمت فيها الحكومة الفرنسية باحترام الإسلام وشريعته وأوقافه ولكن لم تمضِ سنة ونصف على فرض تلك المعاهدة حتى أصدر الجنرال ليوطي مرسوماً شرع به ما عرف في تاريخ الاستعمار الفرنسي في مراكش ـ بالسياسة البربرية ـ وتتخلص هذه السيادة الاستعمارية في فصل البربر عن العرب المغاربة عملاً بالمبدإ فرق تسد، في محاربة الإسلام كدين وشريعة بإحياء الأعراف القبلية وإحلالها محل القضاء الإسلامي وفي مقاومة العربية كلغة دينية وقومية وفي تحطيم

معالم القومية المغربية المرتكزة ـ على الإسلام والعروبة وذلك عن طريق فرنسة البربر، وقد كان هدف الفرنسيين من كل هذا إلى تكوين كتلة بربرية متفرنسية ترتكز عليها سياستهم الاستعمارية ضد عرب المغرب الذين لا يطمئن إليهم الفرنسي ولكن مقاومة الشعب المراكشي بجميع عناصره أحبط تلك السياسة المشؤومة وقضى على ما كانت ترمي إلى تحقيقه بالقوة والمكيدة من أغراض عنصرية واستعمارية، ولم تقتصر الحماية على محاربة الإسلام وشريعته عن طريق السياسة البربرية، بل امتدت يد السيطرة الفرنسية ـ باسم التنظيم والإصلاح المزعومين ـ إلى الأوقاف الإسلامية فتصرفت فيها بما اقتضته سياسة الاستعمار من تفويت كثير من الأراضي الزراعية إلى المستعمرين الفرنسيين والأجانب وتمليكها لهم بوسائل وأساليب معروفة، وقد احتجت الحركة على هذا التصرف الشنيع دون جدوى وبالمثال يتضح المقال، ففي سنة 1928 سلمت الحماية الفرنسية للاستعمار من أراضي الأوقاف عشرة آلاف هكتار، وفي سنة 1930 منحت السلطة الفرنسية للاستعمار مائة وستين قطعة من أخصب أراضي الأوقاف كما باعت في نفس السنة للملاكين مئتي عقار وثماناً وثمانين عقار، وسلمت في نفس الوقت مائتي عقار وست عقارات وكل هذا ورد في تقرير رسمي تحت عنوان «سير إدارة الحماية أثناء سنة 1938» وتلك أمثلة لتصرفات الحماية الفرنسية في الأراضي والعقارات الإسلامية، ولا تأخذ إدارة الأوقاف عن تلك الممتلكات إلا تعويضات زهيدة. والأوقاف الإسلامية تعتبر أكبر ملاك في مراكش، ولكنها أشبه شيء بشركة عقارية كبيرة منها بمؤسسة دينية واجتماعية إسلامية

وقد فرضت عليها الحماية الفرنسية تدخلها بواسطة مراقبة منظمة كانت ولا تزال صاحبة السيطرة المطلقة في كل ما يخص الأوقاف، وأكبر مهمة تتولاها المراقبة الفرنسية المفروضة على الأوقاف الإسلامية استغلال مواردها العظيمة المتزايدة في مشاريع عقارية وتجارية، أما تحسين حال المسلمين عن طريق المؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية فلا يصرف فيه من موارد الأوقاف إلا ما دون ذلك، غير خافٍ على المراكشيين أن قسطاً وافراً من أموال وأملاك الأوقاف الإسلامية يغصبه أو يستغله المكلفون بها من الولاة والرقابة الفرنسية لا تجهل شيئاً من هذا النهب والاستغلال ولكنها تقابله بغض الطرف ضاحكة في نفسها.

س 3 ـ ماذا بقي من مقومات السيادة والإشراف الفعلي على شؤون الجيش والتعليم والاقتصاد في يد جلالة الملك ورجال الحكومة الوطنيين.

ج 3 ـ لم يبق ـ مع الحماية الاستعمارية الفرنسية ـ من مقومات السيادة والإشراف على شؤون البلاد إلا الألقاب والمظاهر؟ أما عملياً فإن السيطرة الفرنسية حلت محل السيادة القومية، وأصبحت السلطة الأجنبية في مراكش هي السلطة الفعلية بدون منازع، وتتجلى هذه السيطرة في جميع الميادين بدون استثناء أي واحد منها، فجيش الاحتلال هو العمدة في نظام الحماية وعليه ترتكز سياسة الاستعمار يسندها في خطتها بوليس سياسي وافر العدد في كل مكان: أما التعليم فيسير ببطء عظيم يحافظ على انتشار الأمية في طول البلاد وعرضها، ويكاد

يكون التعليم الرسمي فرنسياً محضاً: فالعربية وثقافتها، والإسلام وشريعته، كلاهما مقرر في برامج التعليم الرسمي بصورة ضئيلة وثانوية، وأما الاقتصاد المغربي ففي قبضة الاستعمار وشركاته الرأسمالية: والسيطرة الفرنسية القابضة على زمام الأمور في مراكش ـ سياسياً وإدارياً ومالياً ـ تجعل الاقتصاد في مراكش مسخراً للفرنسيين والأجانب في الدرجة الأولى.

وبلاد تعاني ذلك النوع من الاستعمار مثل ما تعانيه مراكش لا يمكن أن يبقى فيها للحكومة الوطنية ولا لجلالة الملك أي نفوذ ولا إشراف، فالملك وحكومته شريكان للشعب فيما يقاسيه ـ تحت سيطرة الاستعمار ـ من أحكام وتصرفات ما أنزل الله بها من سلطان.

س 4 ـ ما هو النظام القضائي المتبع الآن في المناطق المغربية المختلفة (الشرعي والمدني والجنائي) وهل لا تزال الأحكام العسكرية سائدة وعامة؟.

ج 4 ـ قبل فرض الحماية الفرنسية على مراكش كان القضاء أهلياً محضاً قوامه الشريعة الإسلامية، أما بعد الاحتلال فقد تضاءل سلطان القضاء الأهلي تدريجياً فقد أنشأ الاستعمار محاكم فرنسية زيادة على المحاكم القنصلية الخاصة برعايا الدول، وأصبحت ككل المحاكم تطبق التشريع الفرنسي كغيرها من المحاكم في فرنسا نفسها، كما أخذت تطبق التشريع المراكشي الجديد المتأثر بالقوانين الفرنسية والمحاكم الفرنسية لا يقتصر اختصاصها على قضايا الفرنسيين والأجانب الذين ألغت حكوماتهم امتيازاتها في مراكش، بل يمتد اختصاصها إلى

كثير من قضايا الرعايا المراكشيين أنفسهم خصوصاً القضايا التي يكون أحد طرفيها فرنسيا أو أَجْنَبِيّاً.

وأحكام القضاء الفرنسي تصدر باسم رئيس الجمهورية الفرنسية وجلالة ملك المغرب معاً. ومما زاد في تقلص سلطان القضاء المغربي عامة والإسلامي خاصة أن فرنسا بعد سنتين من فرض حمايتها على مراكش خلقت بمرسوم في سبتمبر 1914 سياسة بربرية تقوم على قضاء عرفي قبلي مطعم تطيعماً فرنسياً إذ يشرف الولاة الفرنسيون من عسكريين ومدنيين على المجالس التي تطبقه في المناطق البربرية وتسجل جميع الأحكام والعقود المتعلقة به باللغة الفرنسية. وقد احتج الشعب المراكشي على السياسة البربرية المشؤومة احتجاجاً إجماعيّاً شاركه فيه العالم الإسلامي وذلك بمناسبة صدور الظهير البربري بتاريخ 16 مايو 1930 ولا تزال السياسة البربرية من أعظم وسائل الاستعمار الفرنسي في مراكش وهي مفروضة بالقوة على البرابر الذين يطالبون بإلغاء تلك السياسة الباطلة وبالانضواء تحت الشريعة الإسلامية بصفتهم مسلمين، ومما تقدم يدرك الإنسان ما خسره القضاء الأهلي والإسلامي في مراكش منذ أربعين سنة قضتها تحت سيطرة الاحتلال «وحمايته» الباغية، فالمناطق البربرية في مراكش لا توجد بها غير المجالس العرفية البربرية دون الشرعية الإسلامية، وفيما عداها يحتكم الأجانب والمراكشيون في كثير من قضاياهم المدنية والجنائية إلى القضاء الفرنسي الذي يشمل رعايا الدول باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تزال محتفظة بامتيازاتها القديمة وبمحاكمها القنصلية، وإلى جانب ذلك توجد المحاكم المغربية المدنية

والجنائية في أكثر المدن، كما توجد محاكم شرعية إسلامية في غير المناطق البربرية، وقد طغت على كثير من اختصاصاتها المحاكم الفرنسية كما أشرنا إليه سابقاً، أما الأحكام العسكرية الفرنسية فلا تزال مفروضة في كثير من المناطق.

س 5 ـ هل تتوقعون إمكان استرداد مراكش للاستقلال والحرية الكاملة من وراء التظافر للأحزاب فيها واستيقاظ الوعي الوطني والتعضيد الأدبي من جانب الأمم الإسلامية الأخرى أو المنظمات الدولية أو تنافس المصالح الفرنسية والأمريكية، وإن لم يكن لشيء من ذلك نتائج عملية إيجابية لتقوية وسائل التحرير والقضاء على الاستعمار الفرنسي والإسباني. فهل لدى القادة والأحزاب سياسة أخرى مرسومة لبلوغ الهدف.؟

ج 5 ـ إن مراكش مصممة على استرجاع سيادتها واستقلالها، وقد ناضل الشعب المراكشي بقوة السلاح مدة خمس وعشرين سنة ليحفظ تلك السيادة وذلك الاستقلال، ولا تزال روح المقاومة قوية فيه ولم يزدها اضطهاد الاستعمار إلا قوة وصلابة، وقد ضرب شعبنا في الماضي أروع الأمثلة في ميدان الجهاد ضد العدوان الأجنبي، والشعب الذي استطاع أن يقارع سلاح الباطل بقوة الإيمان والتضحية لا يزال موجوداً وقادراً على أن يستأنف المعركة. بما عهد فيه من الشجاعة والثبات، والوضعية الداخلية في مراكش أحسن اليوم من أمس، فالوعي القومي منتشر في الحواضر والبوادي بالرغم عن مضايقات الاستعمار ومقاوماته بجميع الوسائل التشريعية والبوليسية والسياسية وروح المقاومة لم تزدها الحوادث

الأخيرة وتصرفات المستعمرين إلا نمواً وارتفاعاً وكل ما أظهره العالم الإسلامي والعالم العربي تجاه القضية المغربية في مناسبات مختلفة من مظاهر النصرة والتأييد لم يكن من شأنه إلا رفع معنوية الكفاح في الشعب، وقد تحسنت الوضعية الداخلية في مراكش منذ أشهر بسبب تأليف الجبهة الوطنية التي قامت على ميثاق تحريري مؤتمن لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي لها فضل كبير في تحقيق وحدة الأحزاب الوطنية المراكشية والتي تعمل كل ما في وسعها لتنسيق تضامن العرب مع مراكش في قضية استقلالها، ومراكش لا تعتمد في نيل استقلالها، ـ بعد الله تعالى ـ إلا كفاحها مسندة فيه معنوياً ودولياً بجامعة الدول العربية وبالأمم الإسلامية كالباكستان وأندونيسيا وإيران، وقد أثبتت هذه الدول الإسلامية عطفها العظيم على قضية مراكش، فإننا نذكر المظاهرات التي قامت في الأشهر السالفة بين تلك الشعوب الشرقية تضامناً مع مراكش، وقد تحدث الزعيم آية الله الكاشاني لمبعوث جريدة «لومند» الباريسية عن قضية بلادنا بما أدهش هذا الصحفي الذي كان ينتظر من محدثه الإيراني أن يقصر حديثه على مشكلة إيران الداخلية، ولكن آية الله الكاشاني أبى إلا أن يتحدث للصحفي الفرنسي عن قضية مراكش بمنتهى الاهتمام والحماس قبل أن يتحدث له عن القضايا الخاصة بإيران.

ولم تكن دولة الباكستان أقل الأمم الإسلامية تأييداً لمراكش المكافحة، بل لم تكد تسمع بالأزمة السياسية الأخيرة حتى هبت لنصرة الشعب المراكشي وملكه وحركته الوطنية بما قامت به من حركات الاحتجاج على الاستعمار الفرنسي ومن مظاهرات

التضامن مع مراكش المضطهدة، ومما تذكره من أيادٍ بيضاء للباكستان أنها أوفدت عدداً من رجالها الأبرار إلى مراكش سواء من الصحفيين أو من رؤساء المؤتمر الإسلامي العام، وأعني الأستاذين الجليلين محمد إكرام الله وسعيد رمضان اللذين كانا سفيري الشعب الباكستاني لدى الشعب المراكشي الذي يبادله أصدق الإخاء والوفاء.

فمراكش لا تخوض اليوم معركة التحرير الوطني وهي منعزلة عن شقيقاتها العربية وأخواتها الإسلامية، وأضيف إلى هذا أننا قد نستعين في كفاحنا الوطني بالظروف التي تواتينا بما يظهر في مراكش من خلاف وتباين بين الدول كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكننا لا نعتمد على هذا إطلاقاً، قد عود الأقوياء ضحاياهم من الشعوب أن يتفقوا بعد الاختلاف على قفاهم، وفعلاً وقع شيء من هذا لما اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أشهر مع فرنسا على احتلال قواعد جوية استراتيجية في مراكش والخلاف الذي حدث منذ أشهر مع فرنسا وأمريكا على مصالح تجارية لهما في بلادنا لم يبلغ بعد الحد الذي يجعله عنصراً أساسياً يستفاد منه في قضية التحرير ونكتفي في هذا الموضوع بأن نسجل ما أعلنته الإذاعات ونشرته الصحف في 7 و8 سبتمبر 1951 نقلاً عن مصادر ديبلوماسية من أن فرنسا تعد مذكرة شديدة اللهجة لترسلها إلى أمريكا احتجاجاً على تدخلها في شؤون مراكش أي في الطريقة التي يسير عليها الفرنسيون في تصريف شؤون مراكش، واتهم الفرنسيون ممثلي وزارة الخارجية الأمريكية في مراكش بأنهم يعطفون جهاراً على الوطنيين الذين يعملون لتحقيق استقلال بلادهم عن فرنسا، ومهما يكن

من أمر هذا وغيره فإن الجهود متجهة اليوم في مراكش ـ خصوصاً بعد تحقيق الاتحاد الوطني بين الأحزاب ـ إلى تقوية وسائل الكفاح في الداخل والخارج رغبةً في إدراك نتائج إيجابية تدني شعبنا بأسرع ما يمكن من أهدافه القومية التي هي الحرية والسيادة والاستقلال.

حديث أجراه مندوب جريدة «البصير» الشهيرة في الاسكندرية . (شتنبر 1951) كما نشرت هذا الحديث جريدة «الرأي العام» (22 شتنبر 1951)

س ـ ما هو الموقف الذي تتخذونه إذا لم تؤيد هيئة الأمم مطالب مراكش؟

ج ـ نحن على بينة وبصيرة من حقيقة أن الهيئة الدولية التي شاهدنا مواقفها في كثير من القضايا وخاصة قضايا الشعوب المغلوبة على أمرها، ولكن مع هذا لا نريد أن نتغافل عن وجود تلك الهيئة التي تضم كثيراً من الدول الشرقية والغربية المناصرة لحرية الشعوب ضد سيطرة الاستعمار الباغية والتي تمكن تلك الشعوب من منبر تفضح من فوقه سياسة المستعمرين والمتسلطين في الأرض. فنحن نريد أن نلجأ إلى الهيئة الأممية كوسيلة من الوسائل للتشهير بساسة الاستعمار في مراكش وتعريف الرأي العام العالمي بالقضية المراكشية وبوضوح الحق فيها وفي هذا كسب معنوي لقضية الاستقلال ببلادنا.

وحينما نسعى لعرض قضيتنا الوطنية على هيئة الأمم المتحدة لا ينبغي لأحد أن يفهم أننا نعتمد عليها في إنالتنا حقنا في الحرية والاستقلال، بل الاعتماد ـ بعد الله تعالى ـ على كفاح الشعب المراكشي في الداخل.

وشعبنا قد قاوم الاستعمار بالسلاح مدة خمس وعشرين سنة،

والحرب الريفية التي قادها بطل المغرب سمو الأمير عبد الكريم الخطابي أشهر من أن تعرف.

وقد كانت من أكبر مظاهر المقاومة المسلحة في مراكش ولا تزال روح المقاومة قوية في نفوس الشعب المراكشي الذي ضَرَب الأمثلة الرائعة على شجاعته وروح النضال فيه.

وشعب كهذا لا يعتمد في استرداد حقوقه وحريته من أيدي المغتصبين الأجانب إلا على الكفاح. ورجال المقاومة المسلحة لا يزالون أحياء ينتظرون اليوم الذي يلبون من جديد نداء الواجب الوطني بما يجدي من الوسائل. وسواء أيدت هيئة الأمم المتحدة قضية استقلال مراكش أو لم تؤيدها فإن شعبنا الباسل مصمم على التضحية وخوض المعركة الحاسمة التي تمكنه من الظفر بحقه كاملاً في حياة العزة والحرية. وذلك عملاً بالقاعدة المثلى الاستقلال يؤخذ ولا يعطى. وشعبنا في حركته النضالية في سبيل استقلاله مؤيد ومسند بالكتلة العربية التي أصبحت اليوم أكثر تماسكاً وتناسقاً في اتجاهاتها الخارجية، والفضل في هذا يرجع إلى المواقف المعادية التي وقفتها دول الغرب الطامعة أخيراً من قضايا الشرق، وفي طليعتها قضية الخلاف المصري الإنجليزي.

س ـ ما هو موقف مراكش من قضية مصر؟.

ج ـ إن مراكش تؤيد مصر تأييداً تاماً مطلقاً بصفتها بلاداً شقيقة، وزعيمة العروبة وعمدة الجامعة العربية، وبصفتها أمة ذات قضية كلها حق وعدالة لا يباري فيها إلا الجاحدون والماكرون والطامعون من الأجانب.

ومراكش لا تكتفي بأن تكون بالقول مع مصر المجاهدة في سبيل الوحدة والجلاء التام، بل إن مراكش مستعدة بأن تضحي بدم أبنائها في سبيل مصر العزيزة وقضيتها المقدسة في نصرة مصر ونصرة مراكش نفسها وجميع الدول العربية التي تلتف اليوم ببلاد الكنانة تخصها بالنصر والتأييد.

س ـ ما هي الاتجاهات والأفكار التي سادت اجتماع اللجنة السياسية في نظر مسألة مراكش؟.

ج ـ لقد حضرت في الجلسة التي خَصَّصَتْهَا اللجنة السياسية يوم السبت فاتح سبتمبر، لبحث القضية المراكشية وأدليت فيها ببيان طويل استعرضت فيه جميع المراحل التي قطعتها مراكش الوطنية المكافحة لحمل فرنسا على حل المشكلة معها حلاً أساسه الاستقلال، ثم أشفعت هذا الاستعراض ببيان الأسباب الأساسية العشرة التي تدعو إلى التعجيل برفع القضية المراكشية إلى الأمم المتحدة في الدورة المقبلة.

وبينت من جديد الأضرار التي تلحق مراكش والجامعة العربية من عدم التعجيل بعرض القضية المراكشية. ولم أحضر المناقشة التي جرت بعد الإدلاء بالبيان بين الوفود العربية حول قضية مراكش. لهذا لم أستطع معرفة الاتجاهات والأفكار التي سادت اجتماع اللجنة الخاصة بقضية مراكش.

غير أن مندوب العراق سعادة السيد نجيب الراوي اغتنم الفرصة فتحدث عما نشرته بعض الصحف عن ظهور رأي عربي يقول بعدم عرض القضية المراكشية في اجتماع اللجنة

السياسية، وبعدم قبول ممثلي الوطنية المراكشية في اجتماع هذه اللجنة.

وقد فنَّد رئيس الجلسة معالي الدكتور صلاح الدين باشا ما نشر في تلك الصحيفة تفنيداً أيده فيه جميع ممثلي العرب الحاضرين ومعالي عزّام باشا. وقد ارتحت لهذا التفنيد ارتياحاً تاماً. فأما أنا فأستطيع أن أؤكد أن اتصلاتي بالوفود العربية قبل اجتماع اللجنة السياسية أمكنتني معرفة نظر إخواننا العرب، وقد صرحوا لنا جميعاً بأنهم يؤيدون قضيتنا كل التأييد، وطمنوني على موقف اللجنة من قضية مراكش التي هي قضية العرب جميعاً.

وقد جاء قرار اللجنة السياسية مؤكداً لتصريحات الوفود العربية ومبرهنا على أن ما نشر لا يطابق الحقيقة، والأعمال بخواتمها وقد كانت خاتمة اللجنة السياسية نصراً وتأييداً لقضية استقلال مراكش، وهذا ما يهم الآن.

وفق الله العرب لما فيه عزهم وسؤددهم وحقق اللَّهُ لمصر العزيزة أمانيها الغالية في الوحدة والجلاء، بسعي الشعب وحكومته الحازمة، تحت ظل تاج حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول المعظم.

محمد حسن الوزاني
أمين عام حزب الشورى والاستقلال بالمغرب يصرح «لكومبا»

الرأي العام عدد : 224-5 يناير 1952

تحت العنوان أعلاه نشرت الجريدة الصباحية الباريسية الكبرى «كومبا» عقب جلسة 13 دجنبر للجمعية العمومية الخاصة بقضية المغرب حديثا لها مع الزعيم الوزاني قالت عنه : إنها نشرته على سبيل الاطلاع وإن لم يوافق مشربها الاستعماري المعروف، وقد فعلت الجريدة ذلك بعدما حذفت بعض الجمل، كما حذفت سؤالاً مع جوابه خاصاً بالجنرال كيوم وسياسة الإصلاحات، لعدم رضاها عن الجواب وقالت الجريدة :

إن محمد حسن الوزاني الذي هو أحد الزعماء المغاربة الثلاثة الأكثر اعتباراً له من العمر خمس وأربعون سنة ، وهو رجل ودود ممتلىء حيوية ، هادىء جداً ، ونظرته السمراء وراء نظارته متيقظة ، وهو دقيق متزن ، ننشر أجوبته على أسئلتنا بالنص ، ولكن «كومبا» لا تنشرها بالبداهة إلا لأجل الاطلاع عليها .

س ـ ما رأيكم في تصويت 13 دجنبر بهيئة الأمم ، هل يشتمل على نتيجة لفائدتكم ؟ .

ج ـ لقد كان نجاح لا ينكر لقضيتنا المغربية ، لأن العالم كله

قد فهم أن الأغلبية الضعيفة التي صوتت على التأجيل «المؤقت» لتقييد القضية في جدول الأعمال برهنت على تعاضد أكثر مما برهنت على رغبة في الثقة بالسياسة الفرنسية بالمغرب إذ لم يقع تصويت على الثقة لا سيما وأن المسألة كانت تتعلق بالمسطرة فقط، بيد أن هذه المسطرة أعطت الفرصة لدول الكتلة العربية الآسيوية للمناقشة في المشكلة المغربية وجعلها مشكلة من نوع دولي، فالنتيجة التي تؤخذ من تصويت 13 دجنبر هي أن هيئة الأمم المتحدة رفعت إليها القضية وأن مناقشة يوم الخميس الماضي بالجلسة العامة للأمم المتحدة، كانت إنذاراً مهماً للحكومة الفرنسية التي رأت نفسها قد منحت وقتاً للتأمل من أجل تنفيذ الالتزامات التي تستنبط من تصريحات مسيو شومان قبل نهاية هذه الدورة. إن الكتلة العربية الآسيوية التي دافعت بفصاحة وحماس عن الشعب المغربي تنتظر إذن من فرنسا الأعمال، وإلا فإن المشكلة المغربية ستطرح قطعاً من جديد على البساط خلال الدورة الحالية.

س ـ هل تعتقدون أن هذا الالتجاء لدى هيئة الأمم المتحدة كان أحسن وسيلة لحل المشاكل الفرنسية المغربية؟.

ج ـ بعد كل المجهودات المبذولة بالمغرب وبفرنسا مدة سنوات طويلة، سواء من لدن جلالة السلطان أو من لدن الحركة الوطنية المغربية من أجل الوصول إلى هذا الحل على أساس معاهدة جديدة تضمن استقلال المغرب والمصالح المشروعة لفرنسا، يشمل الالتجاء لدى منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بنا على إحدى الوسائل التي لا يمكن اجتنابها، وهي نقل المشكلة

المغربية من الميدان المحلي إلى الميدان الدولي. أعلم أن هيئة الأمم المتحدة ليست محكمة تحكم في الدعاوي بين الدول وتصدر أحكامها بالاستقلال، فالرغبة التي ستوصي بها ذات يوم هيئة الأمم المتحدة في شأن القضية المغربية، لن تعطينا الاستقلال الذي سنأخذه بوسائلنا الخاصة، ولكنها ستعطينا سنداً ذا أهمية معنوية جديرة بالاعتبار، وآبى إلا أن أؤكد أن الالتجاء إلى منظمة الأمم، لم يكن من شأنه أن يقطع القناطر بين المغرب وفرنسا، بل بالعكس إنه يفتح الباب على مصراعيه للمفاوضات القانونية من أجل معاهدة جديدة تتوافق والأماني المشروعة للشعب المغربي وميثاق الأمم المتحدة الذي يحمل توقيع فرنسا.

س ـ هل جلالة السلطان صادق بتصريح منه على هذه الوسيلة من وسائل النشاط؟.

ج ـ إن صاحب الجلالة يصادق على كل الوسائل التي من شأنها خدمة قضية الشعب المغربي الذي هو متضامن معه، على أن بيدنا تصريحاً من جلالة السلطان صرح به أمام الهيئة الديبلوماسية بطنجة في أبريل 1947. فإن صاحب الجلالة السلطان بعدما أعاد إلى الأذهان التضحيات الكبيرة التي قام بها المغرب طيلة الحرب العالمية الأخيرة، طالب يومئذٍ ـ أمام ممثلي الدول بطنجة ـ بالحقوق المشروعة للشعب المغربي التي قال عنها إنها مماثلة لحقوق كل الشعوب المعاصرة. وبعد الأزمة الفرنسية المغربية في فبراير 1950 صرح أيضاً صاحب الجلالة لصحافي باكستاني عظيم جاء زائراً للمغرب: بأن

المشكلة المغربية ذات صبغة دولية وأنها ممكنة الطرح على البساط العالمي (تصريحات نشرتها الجريدة المصرية الكبرى (المصري).

س ـ ما رأيكم في تصريحات مسيو شومان يوم الخميس بمنبر هيئة الأمم المتحدة، هل ترون فيها حظوظاً لتطور مُرضٍ؟.

ج ـ لا أريد أن أقدر الكيفية التي ارتأى مسيو شومان أن يقدم بها الرأي الفرنسي أمام هيئة الأمم المتحدة، أما فيما يرجع لتصريحاته المتعلقة بتطور الشعب المغربي فإنها إنما تشتمل على وعود مبهمة غير قابلة لأن تمسك، ومن جهتي فأنا لا أثق بها أبداً. ولأجل ذلك لا يمكنني أن أرى فيها ما تسمونه بحظوظ تطور مُرْضٍ. وعلى كل حال فإن تصريحات مسيو شومان لا تشير إلا إلى إصلاحات باردة ضمن إطار ما سماه بعقد 1912، وهذا فيه معارضة للأماني الوطنية للشعب المغربي الذي صمم تصميماً تاماً على استرجاع استقلاله ضمن إطار صداقة خالصة مع فرنسا.

س ـ هل التجربة التونسية للدستور الجديد يمكن أن تصح في المغرب؟.

ج ـ إن حزب الشورى والاستقلال الذي أمثلة ما فتىء هو والأحزاب الأخرى المنتمية للجبهة الوطنية المغربية يعارضون في كل تجربة على نسق التجربة التونسية. ومعارضتنا مبنية في الواقع على أسباب من النوع الداخلي والوطني باختلاف الرأي الموجود بين التونسيين والفرنسيين في شأن صبغة وأهمية هذه

التجربة ينقصها كثيراً في أعيننا ويمنعنا من أن نلتمس للمغرب شيئاً آخر غير السيادة الكاملة والاستقلال بمقتضى معاهدة جديدة للصداقة والتحالف مع فرنسا.

حديث سياسي خاص بجريدة المعرفة

«المعرفة» عدد: 42-15 أبريل 1952

يسر المعرفة ويشرفها أن تتحدث إلى زعيم الشورى والاستقلال الأستاذ المجاهد سيدي محمد بن الحسن الوزاني وذلك بعد رجوعه إلى أرض الوطن من رحلته إلى الشرق العربي وسويسرا وفرنسا، تلك الرحلة التي كان لها صدى كبير وكان لوقفته المباركة في اجتماع الجامعة العربية الذي عقد في العام الماضي وخصص لدرس القضية المغربية كانت لوقفته فيه أثر كبير في قرارها التاريخي بعرض قضيتنا العادلة أمام هيئة الأمم المتحدة.

ولقد كانت المعرفة ضمن ركب الشعب المغربي متتبعة خطوات ابن المغرب البار ومقدرة جهوده الطيبة المباركة التي أوقفها لتحرير الوطن وإنقاذه من كبوته. فلما رجع إلى طنجة خففنا لاستقباله رافعين إليه الشكر راجين أن يتفضل بالإجابة عن أسئلتنا التي خصصناها لما يهم الشعب المغربي في حاضره ومستقبله وقد تفضل وأجاب مشكوراً.

السؤال الأول ـ قمتم برحلة في ربوع مصر وسويسرا وأخيراً فرنسا للدفاع عن قضية المغرب فما هي النتائج التي حصلتم عليها خلال هذه الرحلة؟.

الجواب ـ لقد حققت بسفري إلى مصر أمنية عزيزة طالما علقت بها نفسي التواقة إلى معرفة الشرق العربي وبالأخص مصر زعيمته وقلب العروبة الخفاق، وفي مصر تعرفت بكثير من الشخصيات السياسية والعلمية والأدبية والصحفية وربطت بيني وبينهم أواصر المحبة والإخاء وكانت جميع اتصالاتي بهم لصالح القضية المغربية التي كرست حياتي لخدمتها بكل ما أستطيع من قوة الإيمان وصدق الكفاح وروح التضحية، وكان أبرز وأهم عمل رحلت من أجله إلى مصر هو الاتصال بالجامعة العربية، وإطلاعها على تفاصيل وأسرار القضية المغربية قديمها وحديثها وتزويدها بما تحتاج إليه لمواصلة تأييد المغرب في حركته التحريرية خصوصاً في المجال الدولي، وكل هذا في دائرة ميثاقها الأساسي، واعتراف هيئة الأمم المتحدة بالجامعة العربية ككتلة إقليمية ومشاركة أمينها العام في دورات المنظمة العالمية ولو بصفته ملاحظاً، وما أصبح لها من قوة نفوذ في المحافل الدبلوماسية العالمية، كل هذا مكن الجامعة العربية من أن تقوم بمهمات عظيمة في المجال الدولي خدمة لصالح العرب شرقاً وغرباً، وأهم النتائج التي أدركها المغرب من الجهود المبذولة في مصر عامة ولدى الجامعة العربية خاصة هي القرارات التي اتخذتها اللجنة السياسية.

ـ بعد الاستماع للبيانات التي أدلينا بها في اجتماعها بالاسكندرية آخر أغسطس 1951 ـ وكلها ترمي إلى عمل الجامعة العربية على تقديم قضية المغرب إلى هيئة الأمم المتحدة في دورتها السادسة الماضية، وقد تم هذا على يد مصر مؤيدة

بجميع دول الجامعة والدول الإسلامية والدول الآسيوية الأخرى. وبعض دول إفريقيا وأوروبا الشرقية، وأمريكا الجنوبية، ويرجع هذا إلى الأعمال التي قامت بها الجامعة العربية وإلى الاتصالات التي قمنا بها أثناء الدورة الأممية في باريس، وقد شغلت القضية المغربية كثيراً من جلسات اللجن كلجنة حقوق الإنسان (اللجنة الثالثة) ومجلس الوصاية (اللجنة الرابعة) والجمعية العمومية (مرتين اثنتين) فقضية المغرب قد أدرجت عملياً في جدول أعمال تلك الهيئات، ونوقشت فيها، وتحدث عنها ممثلو العرب والمسلمين وغيرهم بما شاءوا، وقامت من أجلها مساجلات ومعارك جعلت قضيتنا أهم قضايا الدورة الماضية. وبالرغم عن جهود الدول الكبرى ومحاولاتها الضغط على الدول الأخرى لصالح فرنسا وسياستها فقد حصلنا على 23 صوتاً مقابل 28 صوتاً و 7 أصوات لم تعلن موقفها، وهذا ربح عظيم لنا قد كان له من الأثر في تطوير قضية المغرب ما لا يحتاج إلى بيان وسيكون له ما بعده. وبالاختصار فقد نقلنا قضيتنا الكبرى من قضية محلية إلى قضية دولية، واستطعنا إدخالها إلى مختلف مجالس هيئة الأمم المتحدة وإن لم تسجل رسمياً في جدول الأعمال، وهذا مجرد إجراء لم يحل دون مناقشة القضية، هي أهم ما كنا نتوخاه وما أدركناه. ونحن لا نرغب في عرض القضية المغربية على هيئة الأمم المتحدة طمعاً في أخذ حكم منها باستقلال المغرب، وإنما نريد من ذلك التعريف بقضية المغرب في الخارج ورفع صوت الشعب بالمطالبة باستقلاله، وفضح سياسة الاستعمار في المغرب من فوق منبر الأمم المتحدة الذي يجب أن لا يبقى مقصوراً على

الدول المستقلة، وفعلاً احتله أنصارنا في الدورة الماضية أكثر من عشرين مرة بدل أربع مرات لخصوم المغرب، وقضيته، وإذا لم يأتِ استقلالنا على أيدينا بالكفاح فلن يتكرم علينا به أحد ولن ينزل علينا من السماء.

السؤال الثاني ـ في أثناء وجودكم بباريس عقدت الأحزاب الوطنية في شمال إفريقيا جبهة متحدة فما هي أغراض هذه الجبهة وكيف تكونت؟.

الجواب ـ فكرة اتحاد الحركات الوطنية في شمال إفريقيا فكرة قديمة وعزيزة على المغاربة أجمعين. وقد أتاح وجود أكثر رؤساء الأحزاب والهيئات الإفريقية بباريس أثناء الدورة الأممية الأخيرة فرصة ثمينة للاتصال فيما بينهم وتقريب وجهات النظر، وتحقيق اتحاد ضمن جبهة عامة مؤسسة على ميثاق تحريري يلزم الممضين عليه بالتعاون في الكفاح ضد سياسة الاستعمار في شمال إفريقيا، وقد تجلى هذا التضامن بمناسبة حوادث تونس، ومن المنتظر أن يتجلى أكثر فيما يستقبل من الأيام.

السؤال الثالث ـ قبل وصولكم طنجة حصل تبديل مهم في السياسة الإسبانية في شمال المغرب، وبسببها استأنف حزب الإصلاح الوطني نشاطه هناك فما هي نظرتكم إلى هذه السياسة، وهل ينوي حزب الشورى فتح فروع له في المنطقة الخليفية؟.

الجواب ـ لا أنكر التطور الذي طرأ أخيراً على موقف الإقامة العامة في تطوان من الحركة الوطنية ورجالها المبعدين منذ سنوات، وأنا أقدر هذا التطور حق قدره، إذ أعاد المياه إلى

مجاريها، وإني لمضطر إلى عدم إغفال التصريحات السياسية التي أدلى بها في لندرة منذ أسابيع قليلة وزير خارجية إسبانيا الذي هو المسؤول المباشر عن سياسة حكومته في منطقة شمال المغرب، وخلاصة تلك التصريحات أنها نفت نفياً باتاً وقوع أي اتفاق دبلوماسي وسياسي جديد أثناء رحلة صاحب السمو الخليفة إلى مدريد، هذا ما يرجع إلى ما أسميته حضرتك (بتبديل مهم)، أما نظرتي إلى كل نشاط وطني في شمال المغرب فهي عين نظرتي إلى كل نشاط وطني في البلاد، فليست لي نظرات سياسية بعضها خاص بجهات من الوطن دون جهات أخرى، ويكفي بياناً أن أعلن هنا أن نظرتي تتقيد بعهود الميثاق الوطني التحريري الذي أبرمته الأحزاب المغربية في طنجة ـ منذ سنة تقريباً ـ بمحضر وفدي الجامعة العربية ونقابة الصحافة المصرية والذي لا يزال محفوظاً في الأمانة العامة في القاهرة، فكل من يخالف نصوص ميثاقنا الوطني إنما أعده لغواً ولعباً ولهواً. . . وأما القيام بتأسيس فروع في شمال المغرب فهو حق كل حزب من أحزاب المغرب الذي هو وطن المغاربة أجمعين لا فرق بين شماله وجنوبه، فالوطنية المغربية لا تعترف بالنسبة إليها بالحدود والمناطق التي وجدت في عهد الحماية، إذ الاعتراف بهذه التقسيمات إنما يكون تقليداً لنظام مخالف لوحدة الوطن وشعبه، وقضيته العامة في الوقت الحاضر.

السؤال الرابع ـ في 14 مارس الماضي وجه جلالة الملك المعظم مذكرة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية قيل بأنه يطالب فيها بتأليف حكومة جديدة لتدخل في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية

على أساس تعديل معاهدة الحماية ـ حسب ما أخبرت به الأنباء ـ فما هو رأي حزب الشورى والاستقلال في هذه المذكرة وهل تأملون أن تلبي فرنسا مطالب جلالة الملك؟ .

الجواب ـ إن المذكرة السلطانية الأخيرة لا يزال نصها مجهولاً عند الشعب المغربي بحيث لا يستطيع أحد أن يتحدث عن محتوياتها كما يتحدث عن شيء معروف، والحكم على الشيء فرع تصوره، كما يقال. أما ما نشرته الصحف الفرنسية عن تلك المذكرة فيجب أن يقابل بتحفظ واحتراز، ويظهر حسبما راج في الصحف الأجنبية عن المذكرة السلطانية أنها تشتمل على مطالب هي نفس المطالب الواردة في مذكرة 23 سبتمبر 1947 التي قدمها حزب الشورى والاستقلال إلى جلالة الملك وإلى الحكومة الفرنسية بواسطة المقيم إذ ذاك الجنرال جوان، والتي دارت حولها محادثات رسمية ـ مدة أسابيع ـ بين الحزب وبين لجنة تمثل الإقامة العامة، وتتفق المذكرتان في المطالبة بخلق جو سياسي سالم من التوتر، وتأليف حكومة مغربية من اختصاصاتها الأساسية إجراء مفاوضات مع فرنسا، ولكن حزب الشورى والاستقلال كان ولا يزال يرى أن تكون هذه الحكومة، كما أعلن هذا في الرأي العام (29 مارس 1952) وطنية نيابية تتمتع بثقة الشعب المغربي وتمثله أصدق تمثيل، وتكون لديها القدرة على تحمل المسؤولية والصلاحية للتحدث باسم الشعب المغربي الذي يعاني ويلات الوضع الحاضر منذ أربعين سنة، وهذه الحكومة الوطنية النيابية هي وحدها التي يقبلها الشعب ويرضى عنها، إذ هي التي تعرف كيف تدافع عن مطالب الشعب، وهي وحدها التي تضمن

للمفاوضات الوصول إلى نتيجة مرضية لصالح الطرفين، ومما يجب أن أوضحه هنا أننا لا نقبل أن تكون المفاوضة من أجل مجرد تعديل معاهدة الحماية، بل من أجل إلغائها إلغاءً تاماً وتعويضها بمعاهدة تضمن حقوق السيادة التامة للمغرب الحر المستقل، كما تصون مصالح الأجانب المشروعة أي التي لا تتنافى مع حقوق المغرب ومصالحه.

ومما نأسف له جميعاً ويشاركنا في هذا ساسة العرب والمسلمين، أن المذكرة السلطانية لم ترفع إلى الحكومة الفرنسية أثناء دورة هيئة الأمم المتحدة للمطالبة الصريحة بإلغاء الحماية، وبإعادة سيادة الوطن واستقلاله.

أما رأيي فيما سيكون موقف الحكومة الفرنسية من المذكرة السلطانية فهو أن هذا الموقف لم يختلف عن موقفها من المذكرات السلطانية السابقة ومن المذكرات التونسية، إذ الحكومة الفرنسية لا تفكر في غير ما تسميه «بالإصلاحات» في دائرة الحماية الاستعمارية ومن أجل ربح الوقت ومحاولة تضليل الرأي العام في الداخل والخارج تقترح فرنسا لجنة مشتركة سواء في المغرب أو تونس، ومن المتوقع أن تتظاهر الحكومة الفرنسية بالاهتمام بالمذكرة السلطانية وأن تعمل في هذا المجال ما من شأنه أن يمكنها من استغلال تلك المذكرة والمحادثات التي قد تجري حولها لتربح الوقت حتى إذا جاءت الدورة المقبلة لهيئة الأمم المتحدة واستعدت دول العرب والشرق لإعادة الكرة في سبيل القضية المغربية لجأت الحكومة الفرنسية إلى الاحتجاج بالمحادثات على التحكيم الدولي في

الخلاف القائم بينها وبين الشعب المغربي، مسنداً بالكتلة العربية الآسيوية وبما ينضاف إليها من الدول الأعضاء في هيئة الأمم، ومما قد يجري حولها من محادثات حجة وسلاحاً ضد عرض القضية المغربية على المجالس الدولية، وأن حركة القمع التي تتولاها سلطات الحماية الفرنسية في المغرب ضد الوطنية ورجالها ومشاريعها لبرهان قوي على أن الحكومة الفرنسية لا تزال متمسكة بسياستها التقليدية، وموقفها من القضية التونسية لا يترك أي أمل لنا، لهذا يجب علينا أن نكون واقعيين فنعتمد في نيل حقوقنا على قوة كفاح الشعب المغربي في الداخل ـ أقول هذا وأكرره ـ إذ هو الأساس والسلاح الكفيل بإحقاق الحق وإزهاق الباطل وعلى إسناد ذلك الكفاح الشعبي في الخارج بتوجيه القضية المغربية وجهتها القاصدة في الميدان الدولي الذي لنا فيه أنصار سيكثرون بقدر ما يبرهن الشعب وحركته الوطنية على صدق الكفاح القومي.

السؤال الخامس ـ أظهر الشعب المغربي بالدماء التي بذلها يوم 30 مارس الماضي سخطه على معاهدة الحماية، فهل كان لهذا الشعور أثره في العالم وخصوصاً عند فرنسا؟.

الجواب ـ لقد ضرب الشعب المغربي يوم 30 مارس 1952 المثل الأعلى في الاتحاد والاعتصام بحبل الله المتين، فبرهن بهذا على أنه شعب له من الإيمان والإرادة، والوعي، وروح التضحية ما أقام به الحجة على أن أربعين عاماً قضاها في جحيم الحماية والاستعمار لم تفقده شيئاً من الثقة بالله ناصر الحق بالحق، ومن الشعور بالعزة ومن روح الاستبسال في

سبيل الحرية الغالية المنشودة، وطبيعي أن يكون لموقف الشعب المغربي في ذلك اليوم المشؤوم على الحماية أثره البعيد في العالم الذي قدر شعبنا حق قدره وازداد يقيناً بروح القوة والانبعاث فيه وبكلمته المجمعة على التخلص من استعباد الحماية ومن زورها وبهتانها، وقد انفضح كل هذا أمام العالم، وانكشف للرأي العام الدولي أن الحماية الفرنسية إنما كانت وما تزال مفروضة بالقوة الغاشمة، وأنها استعمار ظلوم يريد أن يقوم فينا على رؤوس الحراب، ولكن هذا إن دل على شيء فإنما يدل على فشل السياسة الاستعمارية، إذ اللجوء إلى قوة الأسلحة لا يحل المشكلة بل يعقدها تعقيداً، وليس من شأنه إلا أن يحفز شعباً حياً ناهضاً شجاعاً كشعبنا المغربي الأبي لمضاعفة الكفاح في سبيل الحرية التي لا ينالها إلا من يعرف ويدفع ثمنها الغالي، ومما لا يجهله أحد أن شعبنا قد قاوم الاستعمار بالسلاح مدة ربع قرن، وبفقد السلاح لم يفقد شيئاً من معنوياته التي كانت ولا تزال ذخيرته وعتاده في معركة الحرية الدائرة اليوم بينه وبين البغاة والمسيطرين، وقد يجني الاستعمار على حياة أفراد وجماعات منا كما فعل في 30 مارسْ الأخير وبعده بطنجة، وآسفي، ومريرت. ولكن مما لا شك فيه أن الاستعمار إنما يسعى في حتفه بظلفه وأنه يكتوي بناره ويجني بسلاحه على نفسه وهو غير شاعر حتى يأخذه الله أخذ عزيز مقتدر، فالدماء المغربية الزكية التي بذلت في شتى الأماكن من الوطن المفدى بمناسبة ذكرى الحماية المشؤومة لم تذهب سدى بل كتب بها شهداؤنا الأبرار آيات بينات في سجل النصر الوطني المبين، وإننا بنفوس مكلومة وأفئدة دامية نذكر ضحايانا الكرام، ولا يعزينا في فقدهم

إلا اعتقادنا أن الله تعالى ـ كما مَنْ عليهم بنعمة الشهادة ـ سيمن على الوطن بحياة الحرية جزاء الكفاح والتضحية في سبيلها، **﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً﴾**.

السؤال السادس ـ تأجل عرض القضية المغربية في هيئة الأمم المتحدة في دورتها الماضية فما هي الأسباب التي دعت إلى هذا التأجيل، وهل هناك أمل في عرضها أثناء الدورة القادمة لهذه الهيئة؟.

الجواب ـ لتأجيل عرض القضية المغربية مرة ثانية أثناء الدورة الأممية الأخيرة سببان رئيسان: أحدهما أنه لم يحدث في المغرب ما كنا نتوقعه ويتوقعه معنا أنصار قضيتنا من العرب والمسلمين وغيرهم في هيئة الأمم، وما لو حدث كان يعد (عملاً جديداً) يبرر إعادة الكرة لصالح القضية المغربية، والوقت لم يحن بعد لتعيين المسؤوليات وذويها من المواطنين أنفسهم، والثاني ما حدث فجأة في مصر من أزمة سياسية أدت إلى خروج حزب الوفد من الحكومة وإلى رجوع وزير خارجية مصر ورئيس وفدها في هيئة الأمم معالي محمد صلاح الدين باشا، ومصر ـ كما نعلم جميعاً ـ هي التي كانت متولية عرض القضية المغربية على هيئة الأمم المتحدة مؤيدة في هذا بدول الجامعة والعالم الإسلامي وغيرهما وجميع هذه الدول لا تزال تناصرنا، والأمل وطيد في استئناف العرض في الدورة القادمة ونجاح قضيتنا في هيئة الأمم سيكون بقدر ما يريده الشعب ويعمل له بجد وثبات.

السؤال السابع ـ رغبة في إفادة المواطنين في منطقتنا أرجوكم

التحدث عن حزب الشورى والاستقلال وبرامجه وغاياته؟ .

الجواب ـ إن حزب الشورى كما يدل عليه اسمه، يعمل تنظيماً ديمقراطياً صحيحاً فهو يسعى في سبيل الدستور والاستقلال معاً، وإليه يرجع فضل المطالبة رسمياً بالدستور والدعوة إليه بكل الوسائل، وكل استقلال لا يرتكز على الدستور لا يكون ـ في نظرنا ـ استقلالاً حقيقياً ـ والدستور هو الكفيل بجعل الاستقلال في صالح الوطن والشعب، ونحن ننظر إلى الاستقلال كوسيلة لا غاية إذ الغاية هي العمل ـ عن طريق انقلاب سياسي واجتماعي وثقافي واقتصادي ـ لما فيه سعادة الشعب في البادية والحاضرة باعتبار أنه هو كل شيء في أرض الوطن المفدى

حديث لزعيم حزب الشورى والاستقلال المراكشي
الفرنسيون يزيدون الضغط في مراكش

«الدعوة» عدد: (19 ذو الحجة سنة 1371)

في الوقت الذي أوشكت فيه قضية مراكش أن تثار أمام الرأي العالمي مرة أخرى ونظراً لاقتراب موعد اجتماعات مجلس الجامعة العربية حضر إلى مصر الزعيم المراكشي الأستاذ محمد حسن الوزاني زعيم حزب الشورى والاستقلال بعد محاولات لعرقلة سفره بذلها الفرنسيون.

وقد قابلته إثر حضوره إلى القاهرة ووجهت إليه أسئلة حول القضية المراكشية أجاب عليها فيما يلي:

ازدياد الضغط

ـ هل نفذ الفرنسيون ما سبق أن تعهدوا به أمام هيئة الأمم في الدورة الماضية من تغيير اتجاهاتهم في مراكش؟.

ـ إن الفرنسيين لم يتغيروا ولن يتغيروا إلا إذا أُجبروا على ذلك بل بالعكس فقد ازدادوا عنفاً في سياستهم فالاضطهادات بين القبائل الموالية للحركة الوطنية مستمرة ولكن ذلك لم يزد رجالها إلا استمساكاً بحقوقهم ودفاعاً عنها وقد عمد الفرنسيون أخيراً إلى التهديد بالقوة والبطش حتى إنه قبل سفري أعلنوا في الصحف أن عدد القوات الفرنسية المرابطة في مراكش قد زيد

وأنه قد غيرت أسلحتها تغييراً كاملاً وزودت بأحدث الأسلحة وأشدها فتكاً.

العمل الجدي داخل مراكش وخارجها

قلت للأستاذ الوزاني وهل ترجون نتيجة من عرض القضية على الأمم المتحدة؟ فقال:

ليس لعرض القضية من نتائج نرجوها إلا أن تظهر للرأي العام أساليب فرنسا في مراكش ولهذا فإن النتائج التي نرجوها إنما تأتي من وراء العمل الجدي المثمر داخل البلاد وخارجها.

وهذا هو ما يجب أن يتبع لحل القضية لا توجيه الاعتماد على عرضها على المنظمات الدولية.

الشورى والاستقلال معاً

وسألت الأستاذ الوزاني عن مبدأ الشورى الذي ينادي به الحزب وهل قبل الاستقلال أو بعده فقال:

نحن نرى أن الشورى والاستقلال صنوان لا بد من تحقيقهما معاً لأنهما حق الشعب فكما أن من حق الشعب أن يكون حراً من التدخل الأجنبي فمن حقه أيضاً أن يكون حراً في إعداد كيانه الداخلي.

ولهذا حرصنا على تقرير مبدأ الشورى بجانب الاستقلال فكلاهما لا يصلح وحده.

إعداد

وقد عملنا على إعداد الشعب للحياة الشورية التي دعا إليها

حديث لزعيم حزب الشورى والاستقلال المراكشى
الفرنسيون يزيدون الضغط فى مراكش

فى الوقت الذى اوشكت فيه قضية مراكش أن تثار امام الراى العالمى مرة اخرى ونظرا لاقتراب موعد اجتماعات مجلس الجامعة العربية حضر الى مصر الزعيم المراكشى الاستاذ محمد حسن الوزانى زعيم حزب الشورى والاستقلال بعد محاولات لعرقلة سفره بدلها الفرنسيون

وقد قابلته اثر حضوره الى القاهرة ووجهت اليه اسئلة حول القضية المراكشية أجاب عليها فيما يلى : -

ازدياد الضغط

- هل نفذ الفرنسيون ماسبق أن تعهدوا به امام هيئة الامم فى الدورة الماضية من تغيير اتجاهاتهم فى مراكش.

- ان الفرنسيين لم يتغيروا ولن يتغيروا الا اذا اجبروا على ذلك بل بالعكس فقد ازدادوا عنفا فى سياستهم فالاضطهادات بين القبائل الموالية للحركة الوطنية مستمرة ولكن ذلك لم يزد رجالها الا استمساكا بحقوقهم ودفاعا عنها وتد

حمد الفرنسيون اخيرا الى التهديد بالقوة والبطش حتى أنه قبل سفرى أعلنوا فى الصحف ان عدد القوات الفرنسية المرابطة فى مراكش قد زيد وانه قد غيرت أسلحتها تغييرا كاملا وزودت باحدث الاسلحة واشدها فتكا .

وخارجها

العمل الجدى داخل مراكش

قلت للاستاذ الوزانى وهل ترجون نتيجة من عرض القضية على الامم المتحدة فقال : -

ليس لعرض القضية من نتائج نرجوها الا أن تظهر للراى العام أساليب فرنسا فى مراكش ولهذا فان النتائج التى نرجوها انما تأتى من وراء العمل الجدى المثمر داخل البلاد وخارجها .

وهذا هو مايجب ان يتبع لحل القضية لا توجيه الاعتماد على عرضها على المنظمات الدولية

الشورى والاستقلال مصا

وسألت الاستاذ الوزانى من مبدأ ..

78

الإسلام وهي أساس من أسسه العامة فأنشأ الحزب مدرسة لإعداد الدعاة والموجهين يرسل إليها المبعوثون من مختلف أنحاء مراكش عن طريق الانتخاب ويدرس لهم فيها القواعد الأساسية للشورى والحقوق العامة والقضايا العربية والإسلامية.

زعيم من مراكش يتحدث إلى الزمان :
ـ حركة الجيش خطـوة ضرورية لتحقيق آمـال مصـر والعرب
ـ يجب أن نعتمد على أنفسنا في حل قضايانا
ـ تغيير أساس شكوى مراكش إلى الأمم المتحدة

«الزمان» (8 سبتمبر1952)

حضر إلى مصر منذ يومين الزعيم المراكشي الأستاذ محمد حسن الوزاني زعيم حزب الشورى والاستقلال . . وكان أول حديث صحفي له مع مندوب الزمان الذي سجل الحديث فيما يلي :

قلت للأستاذ الوزاني لقد كنتم في مراكش حينما وقعت حركة الجيش المباركة في مصر فماذا كان صداها لدى الشعب المراكشي المكافح؟ .

فأسرع يقول : إن المراكشيين يتطلعون دائماً إلى مصر ويرقبون أحوالها في اهتمام بالغ كاهتمامهم بقضية بلادهم . ولهذا فإنه ما كاد يعرف نبأ قيام الجيش المصري بحركته التطهيرية المباركة حتى عم السرور المراكشيين جميعاً ورأوا في هذه الحركة خطوة هامة ضرورية لتحقيق آمال المصريين والعرب والمسلمين في مصر العزيزة التي عقدوا الآمال الكبار على زعامتها للبلاد العربية والإسلامية وما يمكن أن تؤديه لهذه البلاد من خدمات جلى بحكم مركزها الدولي والجغرافي والروحي .

أخبار .. وحوادث

زعيم من مراكش يتحدث إلى الزمان :

- حركة الجيش خطوة ضرورية لتحقيق آمال مصر والعرب
- يجب أن نعتمد على أنفسنا في حل قضايانا
- تقرير أساس شكوى مراكش إلى الأمم المتحدة

ولقد تسابقت الصحف الوطنية المراكشية في الكتابة عن حركة الجيش المصري ونشر أنبائها حتى أن صحيفة (الرأي العام) التي تنطق بلسان حزب الشورى والاستقلال أفردت جانباً من صفحاتها لمتابعة أنباء الحركة وتأييدها وإحاطة الشعب المراكشي بأهدافها السامية.

يجب أن نعتمد على أنفسنا.

وانتقل الحديث إلى القضية المراكشية التي قررت الكتلة العربية الآسيوية، طلب إدراجها إلى جدول الجمعية العامة المقبلة للأمم المتحدة فسألت الأستاذ الوزاني عن رأيه في ذلك فقال:

لا شك أن عرض قضية مراكش على الجمعية العامة سيفيد القضية المراكشية من ناحية بسطها مرة أخرى على الرأي العام العالمي وكشف ما خفى عليه منها وإظهار ما يحدث هناك، والسياسة التي تتبع فيها والتي تجافي نص وروح ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية.

لهذا فنحن نرى أن الاعتماد في حل القضية المراكشية يجب ألا يركز في عرض القضية على هيئة الأمم، بل ينبغي أن ندرك أن الاعتماد في حل قضايانا يجب أن يكون على أنفسنا وإمكانياتنا.

أساس الشكوى

قلت: وهل ترون تغيير الأساس الذي بنيت عليه شكوى مراكش في العام الماضي؟ فأجابني:

قدمت شكوى مراكش في الدورة الماضية على أساس خرق

الجنرال محمد نجيب يستقبل محمد حسن الوزاني

فرنسا ليمثاق حقوق الإنسان في مراكش وقد أتاح ذلك لفرنسا أن تتقدم بدفع حول اختصاص الأمم المتحدة ببحث المسألة وعدم اختصاصها وثار الجدل الفقهي حول ذلك حتى إن مندوب الباكستان رأى في آخر جلسة عقدت لبحث أمر إدراج القضية أن يعرض على مندوب فرنسا تغيير أساس الشكوى إذا وافق على ذلك، ولكنه لم يوافق . . .

أما نحن فنرى أن الأساس الذي نتمسك به هو حق مراكش في السيادة والاستقلال وهو أمر يبعد كثيراً من المناقشات والدفوع والجدل الذي قد يثار مما يضيع الوقت دون جدوى.

حديث لصحيفة «البلاغ» المصرية حول القضية المراكشية

البلاغ» العدد : 9495-10 سبتمبر 1952

سأل مندوبنا الأستاذ محمد حسن الوزاني الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال المراكشي الذي يوجد الآن في القاهرة بمناسبة انعقاد مجلس الجامعة العربية عن الحلول العملية التي يراها كفيلة بحل القضية المراكشية فقال :

«ليس من رأيي أن تقتصر الدول العربية على المطالبة بإدراج القضية المراكشية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة. وإني وإن كنت لا أنكر ما في هذا المسعى من فوائد للقضية المذكورة لكني أرى أن هذا الإجراء وحده غير كفيل بحل القضية وتحقيق أماني مراكش وإنما الذي أراه أجدى في هذا الشأن هو أن تعترف الجامعة العربية بمراكش دولة موحدة ذات سيادة وأن تضمها بين أعضائها العاملين، كما تسعى لدى دول الكتلة العربية الآسيوية لتعترف بدورها بمراكش في وضعهما الجديد وتعمل أخيراً بالتعاون مع هذه الدول لترشيح مراكش لعضوية هيئة الأمم. فكل هذا من شأنه أن يحقق دولياً استقلال مراكش ويسير حثيثاً بالشعب المراكشي إلى تحقيق أهدافه في السيادة والاستقلال.

وأرى من الواجب أن يتركز مجهودنا ومجهود إخواننا العرب

البلاغ
لسان حال الوفد المصري
تصدر عن دار البلاغ والجريدة السائرة
رئيسة
نادرة حمزة
فخر الدين
حمزة
عبد القادر حمزة
الاعلانات : يتفق
مع قسم الاعلا
دار الـ
٢٦ شارع منه
تليفون

زعيم مراكشي يطلب من دول الجامعة

الاعتراف بمراكش دولة مستقلة ذات سيادة

واقناع كتلة الـ.ـل العربية الاسيوية بالاعتراف بها

الاستاذ محمد حسن الوزانى
الامين العام لحزب الشورى

سأل مندوبنا الاستاذ محمد حسن الوزان الامين العام لحزب الشورى والاستقلال المراكشي الذي يوجد الآن في القاهرة بمناسبة انعقاد مجلس الجامعة العربية عن الحلول العملية التي يراها كفيلة بحل القضية المراكشية فقال :

« ليس من رأيي أن تقتصر الدول العربية على المطالبة بادراج القضية المراكشية في جدول اعمال هيئة الامم المتحدة وان كنت لا انكر ما في هذا المسعى من فوائد للقضية المذكورة لكني ارى ان هذا الاجراء وحده غير كفيل بحل القضية وتحقيق أماني مراكش وانما الذي اراه اجدى في هذا الشأن هو ان تعترف الجامعة العربية بمراكش دوله موحده ذات سيادة وان تضمها بين اعضائها العاملين ، كما تسعى لدى دول الكتله العربية الاسيويه لتعترف بدورها بمراكش في وضعهما الجديد وتعمل اخيرا بالتعاون مع هذه الدول لترشيح مراكش لعضوية هيئة الامم . فان هذا من شأنه ان يحقق دوليا استقلال مراكش ويسير حينئذ بالشعب المراكشي الى تحقيق أهدافه في السيادة والاستقلال .

وارى من الواجب ان يتركز مجهودنا ومجهود اخواننا العرب في العمل على نجاح هذه السياسة الواقعية الجديدة

واضاف السيد الوزان الى ذلك قوله :

« ان املنا في انقاذ مراكش واسترداد حريتها واستقلالها معقود على الشعب المراكشي وحده وجهاده ، ولكن التجاءنا الى هيئة الامم قائم على اساس ان هذه الهيئة تضم مندوبي دول العالم فنحن نريد ان نسمع صوتنا للعالم اجمع عن طريق هؤلاء المندوبين ولتعلم فرنسا أن مراكش لم تعد كما كانت في حظيرتها الضيقة ودائرتها الاستعمارية المحصورة

ثم قال :

ان مراكش قد اجمعت كلمتها على المطالبة بالاستقلال والعمل على تحقيقه مستعينة على هذا بما يجدي من الوسائل السياسية وغيرها خصوصا وان المراكشيين يؤمنون بأن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى .

وقبل أن أختم حديثي معكم أرجو أن تعبروا لأسرة « البلاغ » الكريمة عن تقديري وتقدير المراكشيين جميعا لما تراه قضيتهم من عناية ورعاية .

« سامي يعقوب »

في العمل على نجاح هذه السياسة الواقعية الجديدة.

وأضاف السيد الوزاني إلى ذلك قوله:

«إن أملنا في إنقاذ مراكش واستردادها لحريتها واستقلالها معقود على الشعب المراكشي وحده وجهاده، ولكن التجاءنا إلى هيئة الأمم قائم على أساس أن هذه الهيئة تضم مندوبي دول العالم أجمع عن طريق هؤلاء المندوبين ولتعلم فرنسا أن مراكش لم تعد كما كانت في حظيرتها الضيقة ودائرتها الاستعمارية المحصورة ثم قال:

إن مراكش قد أجمعت كلمتها على المطالبة بالاستقلال والعمل على تحقيقه مستعينة على هذا بما يجدي من الوسائل السياسية وغيرها خصوصاً وأن المراكشيين يؤمنون بأن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى.

وقبل أن أختم حديثي معكم أرجو أن تعبروا لأسرة «البلاغ» الكريمة عن تقديري وتقدير المراكشيين جميعاً لما توليه لقضيتهم من عناية ورعاية.

زعيم مراكشي كبير في مصر
الوزاني يقول: الاستقلال يؤخذ عنوة ولا يعطى بقرار
فاروق رفض تبني مصر لقضية مراكش
صلاح الدين يعصي أمر الملك السابق ويثير القضية بهيئة الأمم

«النداء» 14 ـ أكتوبر ـ 1952

يزور مصر في هذه الأيام، الأستاذ محمد حسن الوزاني، الزعيم المراكشي المعروف ورئيس حزب الشورى والاستقلال، في طريقه إلى أمريكا لحضور دورة هيئة الأمم المتحدة التي تعقد في الأسبوع المقبل..

وقد التقى مندوب «النداء» بالسيد الوزاني ودار بينهما حديث جامع تناول كثيراً من المسائل السياسية التي تشغل الأذهان في مصر، والبلاد العربية نسجله فيما يلي:

العهد الجديد:

بدأ الزعيم المراكشي حديثه بتحية العهد الجديد في مصر، فقال:

ـ إن مراكش وبلاد الشمال الإفريقي وقد عرفت في تاريخها بالصراحة والجد، قد استبشرت خيراً بالعهد الجديد في مصر.. وهي مؤمنة بأنها مستطيعة في هذا العهد النظيف أن تجد من مصر التأييد المطلق لقضاياها بروح أخوية تتفق مع مبادىء الانقلاب التي تنطوي على التطهير والتحرير، ولذلك فليس عجيباً إذا قررت أن الشعب المراكشي، في كل بقعة من دياره، يهتف

لبطل مصر محمد نجيب ويتحدث أفراده عن أعماله العظيمة كأنهم في أرض مصرية، فحماس عرب مراكش لوثبة الجيش المصري المباركة، لا تقل عن حماس شعب مصر العظيم.

كنس الفساد:

واستطرد السيد الوزاني يقول:

ـ ولقد كان للإصلاحات الكثيرة التي أنجزها رجال العهد الجديد، في هذه الفترة القصيرة صدى بعيد في المحافل الوطنية، والصحافة العربية في شمال إفريقيا.. حتى إن صحيفة «الرأي العام» المراكشية نشرت نصوص أكثر قوانين الإصلاح الزراعي وإلغاء الرتب وعلقت عليها بما ينير لأفراد الشعب الأهداف المبتغاة منها.

إننا في مراكش نعتبر أن «كنس» الفساد، وهدم الطغيان ومكافحة الظلم في مصر، هو هدم للطغيان والظلم واستئصال الفساد في كل أنحاء الشرق. فمصر هي مرآة بلاد العروبة والإسلام جميعاً...

موقف فاروق من قضية مراكش:

وصمت محدثنا قليلاً ثم قال بعد تفكير قصير:

ـ لعلك تسألني: ولماذا تهتم مراكش كل هذا الاهتمام بتقويض الظلم والطغيان في مصر.. وإني لأكشف لك الستار عن سر خطير لم يعلم به إلا القلائل من الواقفين على دقائق السياسة المصرية والعربية يثبت لك أننا نحن المراكشيين أصابنا من طغيان الملك السابق «فاروق» نصيب غير قليل.. فقد كان

زعيم مراكشي كبير في مصر

الوزاني يقول: الاستقلال يؤخذ عنوة ولا يعطى بقرار

فاروق رفض تبني مصر لقضية مراكش

صلاح الدين يعصى أمر الملك السابق ويثير القضية بهيئة الأمم

يزور مصر في هذه الايام ، الاستاذ محمد حسن الوزاني ، الزعيم المراكشي المعروف ورئيس حزب الشورى والاستقلال ، في طريقه الى امريكا لحضور دورة هيئة الامم المتحدة التي تعقد في الاسبوع المقبل ج.

وقد التقى مندوب «النداء» ، بالسيد الوزاني ودار بينهما حديث جامح تناول كثيرا من الاذهان في مصر ، والبلادالعربية نسجله فيما يلي :

العهد الجديد

بدأ الزعيم المراكشي حديثه بتحية العهد الجديد في مصر ، المسائل السياسية التي تشغل بالويل والثبور كل من يبدي حماسة ، في الاتجاه بها الى الهيئات الدولية

ولاباس من ان اذكر لك الوقائع بشيء

كما انه عمل بواسطة بعض رجال حاشيته على الاتصال ببعض الدول الاعضاء في الجامعة العربية واوحى الى المسئولين فيها ان يعارضوا بدورهم في ادارة قضية مراكش في تلك الدورة ..

ولقد كان من نتائج ذلك ان الدكتور صلاح الدين بعدم السفر الى هذه الامم - بحجة ان الظروف التي احيطت بالقضية المعقدة تستدعي بقاءه في القاهرة . ... ولكن صلاح الدين عقد بالاستطاعة . اذا لم يسافر على راسي وفد مصر . والخطر الملك السابق ان يذعن للامر ثم انتهاه !

الدكتور صلاح الدين بعدم السفر الى هذه الامم - بحجة ان الظروف التي احيطت بالقضية المعقدة تستدعي بقاءه في القاهرة . ... ولكن صلاح الدين عقد بالاستطاعة . اذا لم يسافر على راسي وفد مصر . والخطر الملك السابق ان يذعن للامر ثم انتهاه !

قضايا شعوب شمال افريقيا ومؤازرة كفاحها الوطني ... وحركتها التحريرية قد قوبل بالجحد والنكران ، وهذا ليس

«فاروق» في السنة الماضية، يعارض أشد المعارضة في تبني مصر، لقضية مراكش، وهدد بالويل والثبور كل من يبدي حماسة في الاتجاه بها إلى الهيئات الدولية.

ولا بأس من أن أذكر لك الوقائع بشيء من التفصيل ـ للحقيقة والتاريخ.

صلاح الدين يعصي أمر الملك:

ـ لقد حدث قبيل اجتماعات الدورة الأخيرة لهيئة الأمم المتحدة في قصر «شايو» بباريس، أن أزمعت الحكومة المصرية إثارة قضية مراكش على الهيئة، رغم وثوقها بأن عدد الأصوات التي ستحصل على تأييدها سيكون قليلاً..

ولكن الحكومة لم تبالِ بقلة هذا العدد لأنها كانت واثقة أن مراكش تستفيد من هذا العرض، مهما تكن النتائج.. غير أنها قبل أن تناقش المسألة فيما بينها، في داخل اجتماع مجلس الوزراء اصطدمت بعقبة جديدة لم تكن تخطر على بال أحد من الوزراء.. فقد أرسل فاروق إلى رئيس الوزراء يعلمه أنه يعارض كل المعارضة في أن تتبنى مصر هذه القضية العادلة..

كما أنه عمل بواسطة بعض رجال حاشيته على الاتصال ببعض الدول الأعضاء في الجامعة العربية وأوحى إلى المسؤولين فيها أن يعارضوا بدورهم في إثارة قضية مراكش في تلك الدورة...

ولقد كان من نتائج ذلك أن الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية أحس بأن الملك السابق إنما يرمي من وراء معارضته

إلى تحديه هو بالذات، فخرج من جلسة مجلس الوزراء الذي كان قد عقد في ذلك اليوم، وأفضى إلى الصحفيين بتصريح طويل، كان بمثابة «التقاط القفاز». . ورد التحدي للملك السابق.

تحرج الموقف:

. . وتحرج الموقف بين الحكومة والملك على أثر هذا الحديث ورأى الدكتور صلاح الدين أن يتقدم إلى رئيس الوزراء باستقالته من منصبه. . ولكن الرئيس السابق النحاس رفض قبولها، وأكد له تأييد الحكومة له في موقفه. .

ولما مرت هذه العاصفة. . . عاد الملك السابق. فطلب إلى رئيس الحكومة، الرئيس مصطفى النحاس أن يشير على الدكتور صلاح الدين بعدم السفر إلى هيئة الأمم ـ بحجة أن الظروف التي أعقبت إلغاء المعاهدة تستدعي بقاءه في القاهرة. . . ولكن صلاح الدين هدد بالاستقالة، إذا لم يسافر على رأس وفد مصر، واضطر الملك السابق أن يذعن للأمر في النهاية.

دور خسيس:

وقال الأستاذ الوزاني:

ـ هذه هي القصة التي حاول أن يلعب فيها فاروق دوراً خسيساً يطعن فيه قضية وطنية، لأمة عربية شقيقة من الخلف، لولا أن صلابة الدكتور صلاح الدين قد فوتت عليه غرضه الخفي، ولا شك أن هذا العمل من صلاح الدين سيظل مذكوراً بالتقدير، وعرفان الجميل.

وبهذه المناسبة أود أن أشير إلى أن ما ورد في برنامج الوفد الجديد من النص على رعاية قضايا شعوب شمال إفريقيا ومؤازرة كفاحها الوطني . . . وحركتها التحريرية قد قوبل بالحمد والثناء، وهذ ليس بمستغرب على حزب له تاريخ حافل ومواقف مشهورة في الوطنية ومحاربة الاستعمار.

كشف الاستعمار:

قلت:

وهل تعتقدون أن النتيجة المنتظرة لعرض قضية مراكش، في الدورة الحالية ستختلف عن النتيجة التي أسفرت عنها الدورة الماضية؟.

وأجاب الزعيم المراكشي في حماسة:

يا سيدي لقد كان الغرض الرئيسي الذي طلبنا من أجله إلى الجامعة العربية وإلى مصر في العام الماضي أن تتبنى قضيتنا وتعمل على إثارتها أمام هيئة الأمم المتحدة هو تنوير العالم الدولي بدقائقها، وكشف السياسة الفرنسية على حقيقتها أمام العالم، ذلك لأن أكثر أمم العالم، لم تكن تعرف حقيقة الأوضاع السائدة في مراكش، وكانت فرنسا مسرفة في عدوانها على الحريات العامة عاملة على تطبيق شريعة الغاب وسلب الحقوق واستغلال البلاد.

وكان القصد من الوصول إلى هذه النتائج هو الضغط على فرنسا حتى تخفف من غلوائها وتمكن الشعب المراكشي من التنفس.

إن الغاية من كل كفاح، في مثل هذه الميادين ليس الوصول إلى الاستقلال، فالاستقلال يؤخذ عنوة ولا يعطى بقرار. . ونحن نؤمن بأن هذا لن يتحقق إلا بمعركة داخلية بيننا، وبين الاستعمار يكون وقودها التضحية والبذل والجهاد المرير.

ورغم أن هيئة الأمم لم تنصفنا في الدورة الماضية فيكفينا أن العالم عرف الكثير من دقائق قضيتنا، الأمر الذي رفع الروح المعنوية لكفاح الشعب في داخل الستار الفولاذي الذي فرضته فرنسا على مراكش.

سياسة خرقاء:

واستأنف الأستاذ الوزاني قائلاً:

ـ ومن غير شك، لقد تغيرت الظروف في الدورة الحالية عن الظروف الماضية ذلك لأن الرأي العام الدولي، وبعد أن برزت في الجو مشكلة تونس أصبح أكثر استعداداً لفهم القضية، ولا سيما بعد أن أثبتت التجارب فشل السياسة الفرنسية وافتضاحها وعجزها عن الوصول إلى تسوية لها بطريق المفاوضة، بل عمدت بمقترحاتها إلى جعل المراكشيين ـ أبناء البلاد ـ شركاء للفرنسيين على أساس أن يكون للفرنسيين نصيب الأسد في كل شيء.

يضاف إلى ذلك التغيير الذي طرأ على موقف أمريكا من القضية، إن هذا التغيير لدليل على أنها ترى أن سياسة فرنسا سياسة خرقاء. ضارة بمصالح دول الغرب جميعاً، الأمر الذي أحنق فرنسا، وحملها على التهديد بالانسحاب من هيئة الأمم

المتحدة، دون ما حاجة إلى تهديد أو وعيد، ففرنسا تعلم أن ذلك لن يجديها نفعاً فهي بمخالفتها لميثاق الهيئة وخرقها لمبادئها تكون معرضة للفصل منها، طبقاً لنصوص الميثاق نفسه، فإذا انسحبت فرنسا بالفعل كانت كمن يطبق المثل العربي القائل: بيدي لا بيد عمرو.

قضايا عادلة:

وختم حديثه بقوله:

ـ لقد كانت فرنسا تدعي أن مشكلة مراكش هي مسألة داخلية بينها وبين المراكشيين وموافقة الأمم المتحدة على إدراجها في جدول أعمالها يبطل حجة الفرنسيين ونحن نؤمن بأن هيئة الأمم لا ترد ضائعاً ولكن إذا كانت الأمم الكبرى تستغلها لقضاء مصالحها، فأولى بالأمم الصغيرة أن تستغلها لخدمة قضاياها العادلة في حدود المستطاع.

تصريح لمحمد حسن الوزاني نشر بجريدة «الرأي العام» عدد: 253 ـ 16 أكتوبر 1952 ـ

الاستعمار الفرنسي يكشف عن وجهه القناع:

كان عدد الرأي العام الماضي جاهزاً عندما أعلن جلالة الملك مساء يوم الأربعاء ثامن أكتوبر البلاغ الخاص بمراحل المباحثات التي أجراها القصر الملكي مع الدوائر الفرنسية، فلم نتمكن بسبب ذلك من نشر البلاغ والتعليق عليه حينذاك وهذا لا يمنعنا اليوم من أن نقول كلمتنا واضحة كما اعتادها القراء منا، طبقاً لما اتخذناه من خطة الصراحة في جميع مواقفنا وأعمالنا وما عرفنا به من حرص على أن تكون هذه الصراحة شعارنا الذي نلتزم به ولا نحيد عنه:

البلاغ استجابة لنداء الشعب:

لقد كان صدور ذلك البلاغ استجابة من جلالة الملك لما طالبه به شعبه الكريم من كشف الستار عن أمر المباحثات والمذاكرات التي كانت محور تلك المباحثات، وهذه الاستجابة الملكية نسجلها لجلالته مغتبطين، فقد كان لا بدّ أن يعرف الشعب حقيقة تلك المباحثات، وأن يطلع على وجهات النظر المختلفة، ويعرف أين يوجد ذلك (الحوار) الذي لا يفتأ الاستعماريون يرونه الوسيلة الوحيدة لإنقاذهم أمام الأمم

المتحدة يوم يقفون أمامها في قفص الاتهام.

اختلاف وجهات النظر:

فتولى البلاغ الملكي أمر الإعراب للشعب عما يعترض ذلك الحوار من مشاكل وأظهر خطورة المشاريع الفرنسية التي تنوي فرنسا تحقيقها في المغرب عن طريق ذلك الحوار. كما أبرز اختلاف وجهة النظر بين جلالة الملك المتمسك بسيادة المغرب وفرنسا التي تريد أن تطعن تلك السيادة في الصميم ولم يخف البلاغ الملكي أن جلالة الملك عرف الحكومة الفرنسية في مذكرة سنة 1950 أن (المشكلة المغربية لم تعد قضية إصلاحات جزئية تدخل على النظام الحالي، بل أصبحت مشكلة شعب يطالب بإقامة وضعية جديدة تحقق مطامحه، وتتلاءم وروح العصر الجديد).

كما أكد البلاغ الملكي (أن الحكومة الفرنسية أعربت من جديد عن تشبثها بعقد الحماية) وأنها قدمت برنامج إصلاحات (مرتبطة بعضها ببعض وناتجة عن نظرة إجمالية واحدة فهي كل لا يتجزأ) وأنها مستعدة لأن (تعلن في رسم حافل مبادىء مشاركة ودية وارتباط مصالح وأعمال الطرفين بعضها ببعض) فأعرب جلالة الملك في الأخير عن (أسفه لكون الحكومة الفرنسية لم تجب على مقترحاته وألفت نظرها إلى أن برنامج الإصلاح المعروض يرمي إلى اقتسام السيادة المغربية.

انتصار للشورى:

وفي البلاغ ـ بالإضافة لذلك ـ انتصار لفكرة الشورى

السياسية، فقد جاء فيه أن جلالته يرغب في (تمكين الشعب المغربي من تدبير شؤون البلاد بواسطة مجلس نيابي وحكومة دستورية على نمط دستوري عصري ديمقراطي) فهذا النظام الديمقراطي قد كان أشار جلالة الملك له في خطب عرشه السابقة، ولكنه أفصح عنه في البلاغ الملكي إفصاحاً.

فقد صرح جلالته في خطاب العرش من السنة الماضية بأن (أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظله بلاد تتمتع بسيادتها هو الحكم الديموقراطي، وأن هذا النظام هو الذي يكفل للمغاربة (أقصى ما يمكن من حرية وعدل وكرامة) ولكن جلالته حدده - لأول مرة - في بلاغه تحديداً لم يبق معه التباس.

وهذا ما يسجله - بابتهاج - حزب الشورى والاستقلال الذي لا يعرف في المبادىء الديموقراطية هوادة، لأنه من أجل العمل لها أنشىء، ولتحقيقها يعيش وهو يرى في المبادىء الديموقراطية القائمة على المجلس النيابي والحكومة الدستورية خير وسيلة لتكوين الشعب المغربي تكويناً جديداً يتلاءم وتطور العصر الحديث.

نشر النصوص يقطع تلفيقات الاستعمار:

وإذا كنا في مقالنا السابق قد تحدثنا بأن إصدار بلاغ لا يشفي غليل الشعب المغربي المتطلع إلى معرفة نصوص المذكرات، فما ذلك إلا لأننا نؤمن بأن نشر نصوصها الكاملة سيفيد قضية المغرب العامة، إذ سيمكن أولئك الذين انتصبوا للدفاع عن المغرب من نصوص وثائق يحرص المستعمرون على تركها في

الخفاء للخداع والتضليل وها نحن ـ بعد أن ألقى البلاغ الملكي ضوءاً على تلك المذكرات لا نزال نسمع ونقرأ عن محاولات يقوم بها ممثلو الحكومة الفرنسية قصد إيهام الرأي العام المغربي والدولي أن المشاريع الفرنسية لم يكن هدفها هو (اقتسام السيادة المغربية) كما جاء في البلاغ، وأن فرنسا لا تفكر في المساس بوحدة السيادة وإنما ترغب في تسيير مشترك للجهاز الإداري.

هذا النوع من الغموض الذي يقصد الفرنسيون إلى خلقه يساعدهم عليه إبقاء نصوص المذكرات تحت الخفاء ولذلك فما نزال نرى أن رفع الستار عن تلك النصوص سيكون الوسيلة الوحيدة لقطع هذه التلفيقات التي يخلقها الاستعمار الفرنسي ليحاول بها إلقاء نوع من الغموض على مشاريعه التي ستكشف عن خطورتها البالغة.

نقض لنصوص المعاهدات وروحها:

فليس من شك الآن في أن الحكومة الفرنسية بعرضها لمشاريع الإصلاحات الجديدة، تحاول أن تضرب بنص وروح المعاهدات والالتزامات التي قطعتها على نفسها عرض الحائط، تلك الالتزامات التي لم تفتأ حكومات فرنسا السابقة ونوابها في المغرب يؤكدون ـ زوراً وبهتاناً ـ التمسك بما فيها.

وليس أدل على ذلك مما جاء في البلاغ الملكي من كون الحكومة الفرنسية أظهرت استعدادها لأن (تعلن في رسم حافل مبادىء مشاركة وديّة وارتباط مصالح الطرفين بعضها ببعض تلك

المبادىء التي سترتكز عليها العلاقات بين المغرب وفرنسا) وإذا كانت الحكومة الفرنسية قد احترزت بأن ذلك لا يقع إلا إذا لم يمس بالأهداف والسلط المحددة بمعاهدة فاس، فإن هذا الاحتراز يجب أن يعتبر لغواً للمنافاة التامة بين مبادىء المشاركة التي تعني امتزاج العناصر وارتباط المصالح ببعضها وبين أسس تلك المعاهدة التي لا تجرد أصحاب البلاد الشرعيين من وضعيتهم القانونية الدولية وتخولهم هذه الوضعية جميع حقوقهم الطبيعية التي تجعل منها العنصر الأساسي صاحب السيادة في البلاد.

فهذا الوضع الجديد الذي تريد إقامته فرنسا في المغرب، وتعلنه في رسم حافل ليس إلا وضعاً يدفع بالمغرب إلى الوحدة الفرنسية التي طالما تغنى بها بعض رجال فرنسا ورددتها معهم الصحافة الاستعمارية.

فكرة الوحدة الفرنسية ليست وليدة اليوم:

وهذه الفكرة ليست وليدة اليوم فقد ظهرت واضحة في مؤتمر برازافيل الذي ابتدأ يوم 30 يناير 1944 والذي انعقد تحت إشراف الجنرال دوكول والذي مثل فيه الشعوب التابعة لفرنسا إذ ذاك المندوبون الفرنسيون المشرفون على تلك الأقطار فقد جاء في توصيات ذلك المؤتمر الاستعماري الخطير أن (لا بد من إدماج أقطار ما وراء البحار التابعة لفرنسا في الجامعة الفرنسية بما لتلك الأقطار من شخصية ومصالح ومطامح).

وقد تحدث المسيو روني بليفن وزير المستعمرات في خطاب

الافتتاح لهذا المؤتمر فذكر ـ موجهاً الكلام إلى الجنرال دوكول ـ (أن ذلك اليوم يسجل نهاية مرحلة وابتداء أخرى) ولم يكن المسيو بليفن يعني بذلك إلا أن الشعوب التابعة لفرنسا أصبحت منذ ذلك المؤتمر مرتبطة بفرنسا الارتباط النهائي وجاء في مقدمة قرارات ذلك المؤتمر ما يلي :

(إن الغاية المتوخاة من العمل التمديني الذي تقوم به فرنسا في المستعمرات تنحي كل فكرة تهدف للاستقلال الذاتي وتقضي على كل سعي للتطور خارج الجبهة الفرنسية)، كما نصت التوصيات أيضاً على ضرورة قيام مؤسسات تضم إلى جانب الفرنسيين العنصر الذي دعته تلك التوصيات بالعنصر المتولى عليه أو الموضوع تحت الإدارة الفرنسية.

كما ألحت التوصيات في ضرورة تمثيل ذلك العنصر في البرلمان المقبل. وفي سنة 1945 أي بعد سنة خلت على مؤتمر برازفيل ظهرت لأول مرة في التصريح الذي فاه به يوم 8 مارس 1945 عن الهند الصينية.

وكانت نهاية الحرب في نفس هذا التاريخ مدعاة للتفكير في تنفيذ توصيات مؤتمر برازفيل، ولكن الحرب انتهت وظهرت بانتهائها أفكار تحريرية رددتها جهات أخرى من المعمور، فأعلنت مقررات مؤتمر سان فرانسيسكو المنعقد يوم 26 يونيه 1945 واعترف ميثاق الأطلسي للشعوب بحق تقرير مصيرها بنفسها، وقبل ذلك أعلن المأسوف عليه الرئيس روزفلت مبدأ الحريات الأربع، فزلزل كل ذلك الأفكار الاستعمارية التي كانت تحوم في فرنسا، ولكن الحكومة الفرنسية في ذلك العهد

كانت ألقت بكلمة الوحدة الفرنسية، ثم ظلت تنتظر أن تحدد معناها بما يحقق الغاية الاستعمارية لتلك الوحدة، وما لا يتنافى مع مبادىء الحرية التي أزعجت آذان الفرنسيين الاستعماريين في ذلك العهد.

ويكفي أن نستمع إلى وزير فرنسا فيما وراء البحار كوست فلوري وهو يصرح سنة 1948 لندرك الغموض الذي ظل ملازماً كلمة الوحدة الفرنسية قال الوزير: (إن الوحدة الفرنسية كلمة تخفي شيئاً كما أن كل منا يحس من أعماق قلبه أنه شيء كبير بيد أننا لا نعرف حتى الآن ما يراد منه ولا كيف سيقوم أساسه).

ومن الطبيعي أن لا تجد الوحدة الفرنسية تعريفها الصحيح بعد أن اصطدمت الفكرة في ميدان التطبيق بعراقيل وصعوبات لا يمكن التغلب عليها، وهذا ما جعل الكثيرين من الفرنسيين يرون فيها مغامرة تحمل أخطار مخيفة.

على أن هذا لم يمنع الفرنسيين من أن يظلوا مخلصين للفكرة التي طالما تغنوا بها، وهي تحقيق فكرة المشاركة وهذا ما ظلوا يعرضونه على الساسة المغاربة وما أصبحوا يعرضونه الآن بصفة رسمية في جوابهم الأخير على المذكرة الملكية.

حزب الشورى والاستقلال والوحدة:

وقد لا نذيع سراً إذا قلنا إن فكرة المشاركة والوحدة الفرنسية كانت من بين العوامل التي باعدت الهوة بين نظر حزب الشورى والاستقلال والإقامة العامة بالرباط أثناء محادثات سنة

1947 حول (مذكرة 23 شتنبر) مما جعل تلك المحادثات تقطع بين الحزب والدوائر الفرنسية لما أظهره الحزب من تمسك بالمطامح الوطنية برفضه مشروع الوحدة الفرنسية رفضاً باتاً علله بالأسباب التالية (التي ننقلها عن الكتاب الأصفر الذي وزعه وفد الحزب بقصر شايو في السنة الماضية عندما كان ممثلو فرنسا في الأمم المتحدة إذ ذاك يحاولون إثارة مسألة عدم الاختصاص ليبعدوا قضية المغرب عن المناقشة، كما لا يزالون يحاولون اليوم):

1 ـ أن الوحدة الفرنسية تناقض الآراء الجديدة التي تجتاح العالم أجمع، وحتى المبادىء التي نصت عليها مقدمة الدستور الفرنسي لسنة 1946 والتي تنص على الوفاء للأفكار التحريرية واحترام قواعد الحق العام الدولي، كما تحكم بالإعدام على كل فكرة ترمي إلى الغزو واستعمال القوة ضد حرية أي شعب ويتعهد الدستور باحترام حقوق الشعوب والاعتراف لهم بحقهم في الحريات وحكم نفسهم بنفسهم وبتسيير شؤونهم ديمقراطياً بأنفسهم والتخلي عن كل نظام استعماري.

2 ـ أن الوضع القانوني والديبلوماسي للمغرب يعارض نصوص الدستور الفرنسي المتعلقة بالوحدة الفرنسية فالمغرب يعتبر بلاداً أجنبية عن فرنسا له سيادة منفصلة عن السيادة الفرنسية لأن القوانين الفرنسية لا تنطبق على التراب المغربي.

3 ـ أن الدولة التي تلتحق بالوحدة الفرنسية تصبح شخصيتها داخلية وممتزجة بشخصية فرنسا، وهذا لا يتأتى بالنسبة

للمغرب الذي يقول عنه الماريشال ليوطي في خطبته بالرباط يوم 24 نونبر 1919 ما يلي :

(أن المغرب دولة مستقلة استقلالاً ذاتياً يحتفظ بهذا الاستقلال تحت سيادة ملكه بما له من وضع خاص ضمنته له المعاهدات الدولية) .

4 ـ أن الوحدة الفرنسية تخلق لأعضائها وضعية قانونية وسياسية لا تتفق والوضع الدولي والقانوني للمغرب إذ تعطي مواطني الأقطار المندمجة في الوحدة بصفة مواطني الوحدة الفرنسية ، كما أن لمؤسسات الوحدة الفرنسية الحق في التشريع لجميع أقطار الوحدة الفرنسية وكل ذلك يخالف وضعية المغرب التي صانتها المعاهدات .

5 ـ أن الحكومة الفرنسية بمقتضى الدستور الفرنسي نفسه لا تستطيع أن تجبر المغرب على الانخراط في الوحدة الفرنسية .

6 ـ أن المغرب حين يدخل في الوحدة الفرنسية يفقد وحدته الترابية والسياسية نظراً لكون هذه الوحدة مضمونة بالنظام الدولي المحدد لعلاقاته مع الدول التي ضمنت تلك الوحدة فيما وقعته من التزامات .

هذه الأسباب وغيرها هي التي تجعل المغاربة لا يقبلون الدخول في الوحدة الفرنسية كدولة مشاركة كما تعرضه المشاريع الفرنسية .

مبدأ المساواة غير موجود :

وكيف يتأتى إقامة نظام الاشتراك والطرفان المشتركان غير

متساويين. فمن جهة يتكون الطرف المغربي من عشرة ملايين نسمة، ويتكون الطرف الفرنسي ما يقرب من أربعمائة ألف نسمة، والطرف المغربي الذي يكون كماً ضخماً يعيش على هامش الحياة الاقتصادية والسياسية لكون الطرف الفرنسي قد استبد بالخيرات ودواليب الإدارة واحتكر لنفسه التصرف في ذلك تعززه القوة المسلحة.

إن فقدان التوازن بين الطرفين المراد تشاركهما لا يجعل أمر هذا التشارك معقولاً ومن ثم يصح لنا أن نقول بأن الغرض الحقيقي من هذه المشاركة يهدف إلى أن يكسب الفرنسيين القاطنين وضعية شرعية بدلاً من وضعية الواقع التي اكتسبوها بالمناورات والدسائس والكيد للعنصر المغربي والقوة المسلحة.

وكيف يمكن أن نستبشر خيراً بمستقبل المشاركة ونحن نشاهد الدول التي سبقت إلى المشاركة تشكو تحت استعمارها المقنع مثل ما كانت تشكو منه قبل أن يتكرم عليها بلقب الدولة المشاركة، ويكفينا مثالاً على ذلك وضعيتا الفيتنام تحت باوداي ومدغشقر.

هل تلقينا رسالة 15 دجنبر؟

إننا أصبحنا بعد تقديم المشاريع الفرنسية مطالبين من لدن فرنسا بأن نخضع لاسْتِعْمارٍ سافر جديد تريد فرنسا أن تعلنه في المغرب صارخة في وجه المعاهدات ومتحدية التزاماتها، وأن ذلك الخطر الداهم من شأنه أن يزيد حجة في ملف المغرب الذي تقوى من جديد بهذا النوع من التفكير الاستعماري الذي يراد

فرضه علينا فرضاً، فهل ستكون فرنسا حقاً قد أجابت في المغرب برسالة 15 دجنبر التي كانت أجابت بها في تونس تلك التي دعيت إذ ذاك بالرسالة الخرقاء.

لنستمع لهذه الفقرات المستخرجة من تلك الرسالة: (إن فرنسيي تونس قد لعبوا دوراً هاماً في عمل فرنسا التمديني بتونس، وأن ما لهم من حظ في العمل في الميدان الاقتصادي وأهمية ما ساهموا به في ميزانية الدولة التونسية كل ذلك لا يسمح بإبعادهم عن المشاركة في إدارة المؤسسات السياسية لتونس، وأن الحكومة الفرنسية لمصممة العزم على التمسك بهذا المبدأ الذي يظهر لها أنه وحده أهل لأن يضمن ازدهاراً منسجماً لتلك المؤسسات وذلك عن طريق مشاركة فرنسية تونسية مستمرة).

هذه الفقرات هي نفسها الفقرات التي جاء في البلاغ الملكي الإعلان عنها، وهي تدل على أن السياسة الفرنسية لم تأخذ أي درس من مجريات الحوادث في تونس طيلة السنة الماضية، مما يزيدنا اقتناعاً بتحجر العقلية الاستعمارية الفرنسية رغم توالي الأحداث.

وإن تصريح رئيس الحكومة الفرنسية المسيو بيني في هذا الأسبوع الذي جاء فيه أن علاقات فرنسا بأقطار إفريقيا هي علاقة دائمة وأن فرنسا لا تتصور الانفصال عن إفريقيا، يكفي للدلالة على أن النظرية الفرنسية تظهر تصلباً أكثر من كل وقت مضى.

ولعلنا لا نجد تعليقاً أحسن على هذا مما كتبه كاتب سياسي فرنسي إذ قال: (إن سياستنا نحو الأقطار المرتبطة بنا تحمل في

الحقيقة نفس الاتجاه الذي قادها إلى مصيبة شهر جوان سنة 1940 عجز وادعاء وتضليل واستبداد، وفقد للتفكير. لقد مدت أمتنا يدها إلى التاريخ ولكنها لا تزال تعيش على هامش التاريخ، وقد أعطي لنا إنذار جدي فلم نتعظ به، وتتلو ذلك الإنذار إنذارات أخرى من بينها حرب الهند الصينية التي لن نستطيع إيقافها عند حد، فهل يلزمنا أن نعيد القول بأن العالم قد تغير، وأن وضعية فرنسا في هذا العالم قد تغيرت كذلك؟ لقد ضعفت قوتنا، وظهرت عوامل أخرى يجب أن نحسب لها الحساب فالحركات الوطنية في ازدهار وقد تخلت انجلترا عن الهند وأعطت الصين تقاليدها لماوتسي تونغ وما نزال نحن نريد أن نقول إننا (نحافظ على الأمن ونتمسك بالنظام) وكيف؟ اعتماداً على المدافع والبنادق.

إنه عندما تقترب باخرة من الغرق لا يبقى لسائقيها إلا مهلة: هي وقت ارتمائهم إلى البحر إذا كانوا لا يرغبون في أن تجرهم الأمواج وهكذا نحن) وأمثال هذه الصيحات تضيع حينما لا تجد الآذان المرهفة التي تستمع إلى ما فيها من حق واضح، غير أننا مقتنعون بأن الأيام ستبرهن على أن هذا التصلب إن خدم مصلحة فرنسا في الحاضر فلن يخدم بحال مستقبلها.

استحالة الحوار

لقد رأينا كيف أسفر الاستعمار الفرنسي عن وجهه وكيف أن المطالب التي تقدم بها لا يمكن أن يقوم الحوار حولها لأنها تريد أن تتخطى الحماية التي حكم عليها بالإعدام الشعب المغربي وحكومته إلى وضع أخطر.

والآن!!!؟

ألسنا نجد أنفسنا حيث كنا يوم كتب الأمين العام للحزب في إحدى غمراته كلمته الخالدة حول جناية الحماية (الرأي العام عدد236) تلك الكلمة التي لا تزال توحي العبرة حتى اليوم والتي سنجعل ختامها أحسن ما نختم به هذا المقال قال الزعيم الوزاني:

لن يرفع الشعب عن حياته جناية الحماية بمجرد الشكوى والمطالبة، بل لا بد من أن يتجه المغرب بحركته الوطنية وحكومته الشرعية اتجاهاً جدياً حازماً، قاصداً نحو تحرير سيادته وتحقيق استقلاله بما يتحتم من الوسائل الفعّالة في الكفاح السياسي وأولى هذه الوسائل أن لا يشارك المغاربة ـ شعباً وحكومة ـ في جناية الحماية على أنفسهم، وأن يعتصموا بمبدأ (عدم التعاون) مع الاستعمار في سياسته التي لن تحبط إلا بقدر ما يمتنع المغاربة وعلى رأسهم الحكومة من كل مساعدة على (المؤامرة المدبرة) منذ أربعين عاماً على حياة الوطن العزيز، فعدم المشاركة، وعدم التعاون ـ من طرف الشعب وحكومته ـ هما من أجدى وسائل الكفاح السياسي الذي نالت به شعوب غيرنا حقوقها وحرياتها. أما التوجه إلى الاستعمار بالرغائب والمطالب، وانتظار ما عسى أن يجود به منها فخطة فاشلة فيها من ضياع الوقت وتفويت الفرص، وخسارة الحقوق ما يعد ربحاً للخصوم الذين يتخذون من ذلك وسيلة لمناورتهم السياسية والدبلوماسية تضليلاً للأفكار وحفظاً لما في أيديهم من حق الشعوب المغلوبة على أمرها، ولهذا أصبحنا نرى الاستعمار

يحاول التخلص من مطالبة الشعوب بحقها في الحرية والسيادة بما تروجه دعايته حول (الحوار) المزعوم مع من (يهمهم الأمر) في الشعوب الأسيرة. وحوار الاستعمار هو من نوع حوار الصم الذين لا يتكلمون، وإن تكلموا فلا يتفاهمون ولا يتفقهون لأن بعضهم في وادٍ، والبعض الآخر في وادٍ، فأخشى ما تخشاه الشعوب المطالبة بحقها وحريتها أن يقوم (الحوار) حول هذا الحق وهذه الحرية وأن يكون الحوار مضراً بها أكثر مما هو في صالحها وأن يطول، ويتطور وينتهي بما ينسأه في أجل الاستعمار وما يريد أن يثبته ـ عن طريق الحوار ـ في البلاد من جناية الحماية...

التصريح الذي أدلى به محمد حسن الوزاني إلى الصحافة الأمريكية والذي نشرت ترجمته بجريدة «الرأي العام» عدد : 260 ـ 4 دجنبر 1952

(نيويورك تايمس) و (تيربين شيكاغو)

أشرنا في العدد الماضي إلى استقبال الصحافة للزعيم الوزاني وتحدثها عن كفاحه، ونقلنا عن إحدى وكالات الأنباء العالمية فقرة من تصريحه الذي أفضى به للصحافة، ومن بين الصحف الكبرى التي نشرت هذا التصريح في أمكنة بارزة جريدة «نيويورك تايمس» و «تربيين شيكاغو» واليوم نعرب فيما يلي نص التصريح الكامل حسبما وافانا به مراسلنا الخاص بنيويورك :

لقد جئت إلى الولايات المتحدة الأمريكية قادماً من القاهرة، حيث تركت الشعب المصري الشقيق يتوقد حيوية ونشاطاً عاملاً على إدخال تحوير شامل على بلاده بقيادة ذلك الرجل العظيم الجنرال نجيب، حريصاً على أن يؤسس في وادي النيل نظاماً مجدياً تتحقق فيه الديموقراطية الاجتماعية والنظافة الخلقية، وكل الفضائل التي تعد من مميزات الإسلام الصحيح.

وأحرص أولاً على أن أتقدم بالتحية باسم الشعب المغربي إلى الشعب الأمريكي العظيم الذي يعد رمز العمل والنظام والذي يحمل عالياً مشعل الحرية والعدالة والديموقراطية وكل الأفكار التي نكافح من أجلها كفاحاً لا هوادة فيه.

ويلذ لي أن أذكر بالروابط الودية القديمة التي جمعت خلال التاريخ بين بلادي والولايات المتحدة الأمريكية، ففي سنة 1784 كان ملك المغرب أول رئيس دولة اعترف باستقلال شعوب أمريكا الشمالية التي كانت تخوض إذ ذاك غمار الكفاح للتحرر من نير الاستعمار.

وبكل احترام أحيي ذلك الجندي العظيم الذي يعد مؤسساً لتحرير الشمال الإفريقي وقارة أوروبا من النازية، وأحيي كذلك صعود الجنرال أيزنهاور لرئاسة جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية، وأرى في ذلك ضماناً لتحقيق آمال الشعوب المضطهدة التي تتطلع إلى استقلالها وإلى حياة أسعد.

وإني أرجو أن لا ينسى الجنرال أيزنهاور - وهو رئيس الولايات المتحدة - الجنود المغاربة الأبطال الذين حاربوا - بكيفية تحمل على الإعجاب - تحت قيادته في تونس وكرسيكا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا لنصرة العدالة والديموقراطية، وأؤكد اعتقادي في قوات الخير التي تكافح داخل هيئة الأمم المتحدة، تلك المؤسسة الجديرة بكل احترام التي يعقد عليها العالم أمله لحفظ السلام وتحقيق المثل الإنسانية العليا.

وإن من بين المشاكل العظمى التي تلقى على هذه المؤسسة العمل على تصفية ما بقي من الاستعمار الذي لا يزال يعكر الجو الدولي.

فلم تؤسس هيئة الأمم لتحافظ على السلام فقط، بل لتضمن أيضاً المساواة والعدالة بين الأمم صغيرها وكبيرها، والشرط الأساسي لتحقيق العدالة والمساواة بين الأمم هو حرية

واستقلال كل واحدة منها، فلا سلام، ولا استقرار ولا مساواة ولا عدالة يمكن أن تسود العالم إذا استمرت بعض الأمم تضطهد البعض الآخر وتقودها وتحكمها بالرغم عنها وضد إرادتها.

إنه لغريب أن يقع التجرؤ على سلطة منظمة سامية ذات قيمة عالمية بانتهاج سياسة «الضرب على الطاولة» أو بارتكاب سياسة التهريج والانسحاب؟ إن أساليب المسيو شومان وزير خارجية فرنسا تذكرنا بأساليب كانت حبيبة إلى نفوس أولئك الديكتاتوريين الذين كان الانهيار نهايتهم . . ! وإن موقف فرنسا ليدعو للأسف، وهو على كل حال لا يستحق أن يكون موقفاً لبلاد تصريح حقوق الإنسان والمواطن ووطن ثورة 1789 ولكن يظهر أن فرنسا لم تبق فرنسا.

إن الشعب المغربي مصمم العزم على استرجاع حريته واستقلاله، وسيدركها. إنهما حقه الطبيعي الذي لا يقضي عليه «الضرب على المائدة» ولا «استقالة فرنسا» من هيئة الأمم.

لقد لجأ الشعب المغربي لهيئة الأمم المتحدة ليفضح النظام الاستعماري الذي يعيش تحته ولكنه يعلم أن تحريره بين يديه، وهو يكافح ليجعل من ذلك التحرير حقيقة واقعة.

وإن الشعب المغربي ليرفع إلى جميع الأمم التي تود أن تعينه في هذا السبيل عبارات تشكراته وممنونيته، وهو يرجو أن تتقبل الكتلة العربية الآسيوية تحياته الأخوية، وأن تتأكد من نصرته لمبدأ الحرية الأسمى الذي تدعو له الكتلة داخل حظيرة الأمم المتحدة».

التصريح الذي أدلى به محمد حسن الوزاني لمبعوث جريدة الجمهورية الجزائرية «بمصر»

«الجمهورية الجزائرية» الرأي العام عدد: 227-24 يناير 1953

اتصل مندوب جريدة «الجمهورية الجزائرية» بمصر الأستاذ مصطفى بشير بالأمين العام لحزب الشورى والاستقلال وسجل معه هذا الحديث الهام الذي نشرته جريدة الجمهورية الجزائرية لسان حزب البيان الجزائري، والذي نعربه هنا لفائدة قراء «الرأي العام» وقد قدم الأستاذ مصطفى بشير الزعيم الوزاني لقراء الجمهورية الجزائرية بهذه الكلمات:

لم أكن أجهل ـ وأنا في طريقي إلى الأستاذ الوزاني ـ شيئاً عن كفاحه الطويل الرائع، ولا عن الصداقة المتينة التي تربطه بحزب البيان. ويرجع الوزاني إلى الأسرة الوزانية العريقة المشهورة من قديم في شمال إفريقيا. ويعتبر الداعية الأول لفكرة الوطنية المغربية الجديدة والمنسق لها. فقد كان أول طالب في باريس عمل على أن يجمع ـ في حركة واسعة وحول مذهب عصري متين ـ القوات الوطنية الموزعة التي عملت على تفريقها القوة العسكرية المسلحة.

وهكذا وجده الاستعمار ـ الذي كان يظن نفسه الحاكم بأمره في المغرب ـ أمامه وجهاً لوجه، كي يقدمه للجلد أيام محاولة

الظهير البربري الذي كان يدعي خلالها أنه سيزيل بها الصبغة العربية عن بلاد المغرب.

ومنذ ذلك الحين والوزاني يعاني آلام الاستعمار؛ فقد عرف السجون، ولاقى ما يلاقيه المدافعون عن الأوطان، ومع ذلك فلا السجن ولا المنفى ولا معسكرات الاعتقال أوهنت جميعها عزمه، أو قللت من إيمانه وإرادته الوطنية، بل ظل دائماً في الميدان محبباً إلى النفوس، تعلو الابتسامة شفتيه، مجرداً عن الكبرياء، مستعداً في كل حين لأن يضرب الضربة التي تزعزع كيان خصمه.

والوزاني صحفي قديم، مزود بثقافة واسعة، وبمنطق متزن مخيف، وبتفكير سياسي دقيق، وهو في أسلوب صحفي يجيب عن الأسئلة التي أوجهها له وقد بدت خلف نظارتيه العريضتين نظراته التي لم تفقد حدتها الانطلاق الشائع في محياه، وقد علاه بادىء بدء بعض التجهم هو مزيج من ألم وغضب معاً، ثم لم يلبث أن استجمع قواه، فلم يعد هناك ما ينم عن عواطفه، إلا اهتزازات صوته الحار الذي تسمع رناته بكل وضوح، قلت للوزاني:

س ـ أين وصلت الحالة في المغرب؟

ج ـ يمكن أن أجيبك بالكلمة المشهورة: «لا جديد في الميدان المغربي» فمنذ أربعين سنة، منذ اليوم الذي اخترقت فيه القوات الفرنسية حدود بلادنا وقتلت منا الأبرياء، ونهبت الأموال، وجردتنا من حرياتنا منذ ذلك اليوم لم تتغير الحال، فلا يزال المغاربة سنة 1951 يُنهبون ويُقتلون لا لجريمة إلا للوطنية

LA RÉPUBLIQUE algérienne

ÉGALITÉ
DES HOMMES·DES PEUPLES·DES RACES

ORGANE DU MANIFESTE DU PEUPLE ALGÉRIEN — Directeur politique : Ferhat ABBAS

Face au complot colonialiste

Le Front d'unité et d'action nord-africain
est la condition du succès

Ferhat_ABBAS

Le pacte nord-africain

الميثاق الشمال الافريقي

جريدة «الجمهورية الجزائرية»

التي كان يصدرها الزعيم الجزائري فرحات عباس

كما كان الحال سنة 1908 . ذلك هو المصير المؤلم الذي نعانيه منذ أربعين سنة، والذي نحياه يوماً بعد آخر خلال هذه المدة، التي قضيناها بين الدموع والدماء، نكافح من أجل استقلالنا. وإن هذه الحالة المزرية ليست في صالح الديموقراطيات التي تدعي أنها حصن الحريات وحامية حقوق الإنسان.

وللديموقراطيات في تأكيداتها هذه نصيب من الحق، إلا أن عواطفها وتصرفاتها لا تعني إلا جانباً واحداً، فالحرية التي تملأ الديموقراطيات بها الفضاء تريدها لنفسها فقط، أما غيرها فلا تعترف له بحقه إلا بمقدار ما لها في ذلك الحق من مصالح. ففي الساعة الراهنة يعتبر عرب الشمال الإفريقي «أعواناً لموسكو» إذ إن كل من لا يعترف للمستعمر بحق السيد، يطلق عليه متعصب، ومتصل بالبلشفية. وليس لهذه الاتهامات من أهمية في حد ذاتها، فقد تعودنا من الاستعمار أن يقذف مناوئيه بمختلف الاتهامات.

س ـ إن فرنسا تملأ الفضاء بالدعاية لما تسميه: منجزاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فما هي الحقيقة عن ذلك؟.

ج ـ إذا كنا في ميدان القمع لا نزال نحيا في أساليب سنة 1908، فإن المغرب في الميادين الأخرى قد تقدّم، هذا المغرب الذي هو وطننا ووطن جنسنا المكون من عشرة ملايين من المواطنين، فيوجد بالمغرب اليوم طرق وسكة حديد، وسدود، وموانىء، ولكن لو أننا كنا أحراراً، منذ أربعين سنة لكنا فعلنا مائة مرة بل ألف مرة أكثر مما أنجزته فرنسا، ولكنا فعلنا ذلك في صالح الشعب وحده.

أما الآن، فإن القليل الذي أنجز كان في صالح الاستعمار فقط، وقد أنجز بسواعدنا وأموالنا وقام عى سطح أراضينا المنتزعة منا غصباً.

وقد قضت سياسة الحماية المكيافيلية على نظام الحرف والصنائع المشهورة بمهارتها، واجتهدت بجميع الوسائل لتشل حركتنا الصناعية وبدلاً من أن تعينها على تجديد أساليبها الفنية، وتعمل على تطويرها ليضخم إنتاجها، عمدت إلى فتح الباب أمام استيراد صناعي ضخم، سوف يقضي القضاء المبرم في القريب على ما بقي من إنتاجنا الصناعي.

ولا تقل السياسة الاقتصادية المطبقة في البادية فظاعة عن سابقتها، فإن عمل المعمرين وسياسة انتزاع الأراضي يتعاونان على تجريد الفلاح المغربي من أراضيه ليقذفا به إلى أحضان مدن القصدير القذرة التي هي التقدم الوحيد الذي لا يمكن أن يجحد، والذي يحق للاستعمار الفرنسي بشمال إفريقيا أن يفخر به، والتعليم في المغرب يتقدم ولا شك، ولكنه يخطو كما تخطو السلحفاة.

وهكذا، إذا نحن استثنينا التقتيل، والسجن، والإبعاد، والجوع، والفاقة، فإن عشرة ملايين من عرب المغرب، يعيشون في نعيم الديموقراطية التي يسهر على تنظيمها حماة هم أكثر الناس حباً في الحرية والإحسان...

س ـ ما هي حقيقة ما يسمى بتدخل القبائل الذي حصل في فصل الربيع الأخير والذي قيل عنه إنه موجه ضد جلالة الملك؟.

- محمد حسن الوزاني يتوسط الزعيم الجزائري فرحات عباس (عن يمينه) وصلاح فرحات، مسؤول في حزب الدستور التونسي.
- أخذت الصورة في باريس بمناسبة انعقاد الجمعية العامة لهيئة الأمم وبمناسبة التوقيع على ميثاق الشمال الإفريقي (مارس 1952).

ج ـ في شهر مارس انعقد في خنيفرة اجتماع ضم إلى جانب الجنرال جوان طائفة من القواد، وقيل إنه وقع التفكير خلال ذلك الاجتماع في تأسيس كتلة بربرية ذات ميول لفرنسا ومستقلة عن الحكومة المغربية (المخزن) وفي دائرة هذه المؤامرة، أوهمت بعض القبائل بأنها ستحضر للمشاركة في طائفة من الحفلات، وسيق ـ تحت هذه الألعوبة ـ نحو بعض المدن جماعة من الفرسان البرابر تحت قيادة ضباط وملازمين فرنسيين ومن بين أولئك من قطع عشرات الكيلومترات حتى انتهى بهم المسير إلى عاصمة الرباط. وعندما علموا بالجريمة التي يساقون إليها، تفرقت جموعهم، وأقسموا أن ينتقموا للسبة التي لحقتهم.

وقد كانت هذه المؤامرة التي دبرت على وحدة البلاد الوطنية شرّاً على مدبريها، وكان لها من النتائج لصالح فكرة التحرير ما لم تنتجه في عدة سنوات الدعاية للقضية، فإن عدة قبائل: كزيان وزمور وتادلة نظمت مقاومة صحيحة تتزايد باستمرار بالرغم من الضغط والقمع الشديد، ولم تستطع أن تقضي على حركة المقاومة لا الاغتيالات التي تعرضت لها النساء والأطفال ولا حركة حرق المحصولات الزراعية، والبساتين، ولا نهب الماشية، وهكذا فإن المدن لا تحسد البادية على ما تعانيه من قمع وإرهاب، ما دام الطرفان في ذلك سواء. وإن معسكرات الاعتقال لتنبت في المغرب بأسرع مما ينبت الزرع نفسه، ولتطمئنوا فما أقوى أن أصف لكم عالم المعتقل الذي نعيش فيه.

س ـ ما رأيكم في مشاريع الإصلاحات التي رفضها جلالة ملك المغرب؟.

ج ـ لو كان علينا أن نقابل قمع الإدارة الفرنسية فقط لكان كفاحنا سهلاً ووسائله محدودة، ولكن لسوء الحظ فإن فرنسا تدعي أنها تحترم عقودها والتزاماتها، وتتظاهر باحترام عقد 30 مارس 1912، ومع ذلك فمن يوم توقيع هذا العقد، وهي تعمل على الابتعاد عنه وتصر على تحريفه، وتخرق مواده، الشيء الذي جعلها اليوم في مأزق لا ترى لها منه مخرجاً إلا أن تعمل بمكر سافر لإشراكنا معها في مخالفتها للعقد ونقضها له.

وهكذا أخذت أبواق دعاية فرنسا تعلن على أعمدة الصحافة أن فرنسا الكريمة الديموقراطية جادة في إدخال إصلاحات على المغرب ستجعل منه بلداً ديموقراطياً عارفاً بمسؤولياته، منظماً خير تنظيم، وذلك بواسطة مشاريع يقدمها المسيو شومان من مكتبه بوزارة الخارجية، ويقوم بالإشراف على تنفيذها الجنرال جوان من مقعده العاجي بالإقامة العامة، وعقب ذلك أخرجت الإقامة العامة مشروع تنظيم البلديات التي كانت إلى ذلك الحين منظمات استشارية ليس غير. وبمقتضى ذلك المشروع، تصير هذه المنظمات بلديات حقيقية، لها ما للبلديات من سلطات، ولقد كانت العروس التي يراد زفافها لنا جميلة في الظاهر، أما في الباطن فقد كان يراد منا أن ننتحر. فبدلاً من أن تضم البلديات المغاربة فقط ـ وهو الحق الواضح الصريح ـ كان مشروع ـ شومان. جوان ـ ينص على أن تضم البلديات مستشارين منتخبين من الفرنسيين وبقية الأجانب. ولم تخف

هذه المؤامرة المكشوفة عن الرأي العام ولا عن الحكومة المغربية فقد لاحظ الجميع أن المشروع يمس بسيادة الدولة المغربية. ولهذا السبب وله وحده رفض جلالة الملك مشروع الظهير المقدم إليه.

وقد ثارت ثائرة الصحافة الفرنسية، فأخذت كعادتها ـ وبإيعاز من الإقامة العامة ـ تسب، وتدس، وتحتج، وتعلن قرب خلع صاحب الجلالة، ثم ختمت نيرانها المصطنعة ناعتة صاحب الجلالة بالطاغية المستبد، والأحزاب الوطنية بالمنظمات المتعصبة التي تعمل على حساب موسكو. ومرت مدة، ثم قدمت الإقامة ـ التي تبحث دائماً عن سلاح ضد جلالة الملك والأحزاب الوطنية ـ مشروع تنظيم «جماعات القبائل».

ويخول المشروع هذه الجماعات سلطات إدارية ومالية، ويكل إلى القبائل انتخابها، ولم يحدد المشروع الهيئة الناخبة. وبالرغم مما اكتنف ذلك المشروع من عيوب واضحة، فإن جلالة الملك أمضى ظهير الجماعات محدداً الأسباب التي جعلته يرفض مشروع البلديات ويقبل هذا المشروع.

وأحاطت الإقامة العامة بدعاية كبرى هذا المشروع الذي قالت عنه إنه سيدخل الديموقراطية على الأجهزة الإدارية من أساسها. ولكن ما كاد جلالته يمضيه حتى ظهر من الإقامة العامة عدم الاهتمام به ففي الحالة الراهنة لا ينظم من هذه الجماعات غير القليل ولا يدري أحد كيف تم ذلك.

س ـ ما رأيكم في القواعد الجوية التي وقع الاتفاق مع الولايات المتحدة على إقامتها في المغرب؟.

ج ـ إن هذا الاتفاق الذي وقع التفاوض من أجله وأبرم بدون أن يؤخذ رأي الحكومة المغربية مما يعد خرقاً لعقد الحماية، يسمح للولايات المتحدة ليس فقط بإقامة قواعد عسكرية تجعل بلادنا هدفاً لهجمات في حالة حرب بل يسمح كذلك بإدخال مئات الآلاف من المهاجرين الجدد يتمتعون بامتيازات وحصانات متزايدة، ويزيدوننا مضايقة وهماً.

لقد كنا نعول قبل هذا الاتفاق على روح العدالة العليا التي عهدناها في الولايات المتحدة، أما الآن فيحسن أن نغير رأينا، إذ لا وجود اليوم لبلاد الحرية التي بشر بها أبراهام لنكولن، ويلوح منذ زمن طويل أن البيت الأبيض نسي أنه لولا موافقتنا ومساعدتنا لأخفق نزول جيش التحرير يوم 8 نونبر 1943، ولم يكن لإخفاقه ـ لو وقع ـ من نتيجة غير هزيمة الحلفاء. إن أمريكا الدولة الديموقراطية الكبرى نسيت وعودها التي قطعتها على نفسها في الساعات العصيبة، وهي تريد أن تخدمها الشعوب وتطيعها بصفتها زعيمة المدافعين عن الحرية المفقودة، دون أن تنتبه إلى أنها هي نفسها تمنع الشعوب من حرياتها. إنه لسهل أن يزعم الشخص لنفسه أنه حامل لواء مثل أعلى أما أن يكون كذلك بالفعل فهذا شيء آخر.

س ـ ما هي الارتسامات التي تركتها فيكم زيارة مصر؟.

ج ـ إن مصر في الحقيقة قطر عظيم، إن من يعرف مصر من العرب ويكتشف ما تم بها من منجزات ثقافية وفنية وعلمية، وصناعية، واجتماعية، بالرغم عن العراقيل الاستعمارية، ليفخر بكونه عربياً، فبدون دعاية صاخبة، وبدون ديون، ولا قروض

أجنبية، ولا لجوء إلى برنامج مرشال، استطاعت مصر بالرغم عن فترة ست سنوات في الحرب أن تسوي اقتصادها وتسدد ديونها القديمة وتذهب إلى أبعد من ذلك ولا أعرف من الأقطار الأوروبية الكثير الذي استطاع أن يفعل ما فعلته مصر. وإن حقد بريطانيا وفرنسا على مصر، ناشىء عن حسد أوجده النجاح الذي واتى مصر منذ الاستقلال، ومن جهة أخرى فبريطانيا وفرنسا تريان أن مصر لم تعد زعيمة العالم العربي فحسب بل هي تمضي لتصبح زعيمة إفريقيا وقطب الجاذبية لأقطار الإسلام جمعاء، وهما ينسيان أن مصر تبذل مساعدتها وتضحياتها دون أن تكون لها نية الغزو الذي يشغل بالهما. وإن الواجب يقضي على كل عربي لا بأن يطلب عونها ـ وهي تبذل هذا العون بسخاء ـ بل أن يسندها في كل الظروف وبجميع الوسائل.

إن عظمة مصر عظمتنا ولن نكون أحراراً ما لم تكسر هي نفسها أغلالها الباقية من آثار الاستعمار.

س ـ هل تعتقدون الحصول على سند من الدول العربية لصالح القضية الوطنية أثناء مقامكم في الشرق الأوسط؟.

ج ـ ستحكمون على نتيجة مساعينا وأعمالنا في القريب، ومهما يكن فنحن مقتنعون أن في استطاعة الأقطار العربية والإسلامية أن تفعل الكثير لصالح قضيتنا ولا أشك في معونتهم لنا كما لا أشك في معونة الجامعة العربية.

س ـ هل من الضروري أن تلتف في حركة واحدة جميع الحركات الوطنية في شمال إفريقيا؟.

ج ـ من فائدة الحركة الوطنية في شمال إفريقيا أن تجتمع في جبهة متحدة حول برنامج فعال، خالٍ من التعقيد، ولأجل هذا ينبغي أن يتم الاتحاد الداخلي في كل من الجزائر وتونس كما تم في المغرب منذ 19 أبريل الأخير، وبعد هذا لا أسهل من تأليف المنظمة العليا التي تنسق جهودنا.

وأود أن أختم هذا الحديث راجياً منكم أن تحيوا بالنيابة عنا جميع المكافحين في صف حزب البيان. وحزب الشورى والاستقلال له اتصال وثيق به، ومبعوث الحزب إلى المؤتمر السنوي لحزب البيان سنة 1948 كان هو الأستاذ أحمد بن سودة الذي تأثر بصفة خاصة بما لمسه في رجال حزب البيان من حزم وجد، وسمو في التفكير وإخلاص شديد للقضية الجزائرية، وقد أكد هذا الأثر أخونا فرحات عباس أثناء زيارته للمغرب سنة 1949 ، إن الأخ عباس يعد بحق من خيرة رجال شمال إفريقيا بما يمتاز به من سمو الروح وجميل التواضع وما يملأ قلبه من حب عميق للشعب، وهذا الحب لشمال إفريقيا وللجزائر خاصة يتجلى في أسرة «الجمهورية الجزائرية» المكافحة فإن روحها وأسلوبها يبعثان على الإعجاب من لهم عطف عليها، كما يسببان المضايقات للمستعمرين الذين تطعنهم كل أسبوع ببيانها القوي، واطلاعها الواسع وتهجماتها القاسية.

تصريح محمد حسن الوزاني بعد وفاة الشيخ حسن البنّا

«الدعوة»: 10 فبراير 1953

عرفت الملة الإسلامية من رجال النهضة والإصلاح عدداً كانوا من الأفذاذ وقد كان لهؤلاء أثر محسوس في بعث المسلمين من خمولهم الذي طالت عليه عهود وأزمنة والذي يتنافى وروح الإسلام اليقظة الوثابة ولكن شخصية الإمام المرشد الشيخ حسن البنّا رحمة الله عليه كانت أقوى ما عرف المسلمون في عصرهم هذا من رجال الدعوة إلى سبيل الله بل إن الإمام المرشد فاق غيره من كبار الدعاة المسلمين بأن اتخذ لدعوته الكبرى وجهة ونظاماً أصبحت معهما قوة فعالة في سبيل الإسلام والمسلمين. ومما لا شك فيه أن المزايا والمواهب الشخصية التي امتاز بها الإمام المرشد قد كان لها أثر قوي في نجاح دعوته الإسلامية الكبرى، ولكن استشهاده في سبيلها بدل أن يضعفها ويعرقل سيرها قد أكسبها من القوة والعزة والنصر ما جعلها لا تخشى أية محنة وبلوى وهل كانت دعوة الإمام المرشد إلا محنة وبلوى في سبيل الحق والهدى؟ ﴿**ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونَبْلُوَ أخباركم**﴾ وإذا ذكرنا المرحوم الإمام المرشد فلا ننسى جميع الذين حملوا معه أو بعده مشعل الدعوة وأوذوا وامتحنوا في سبيلها وقد كان ولا زال في الدعوة

للإمام المرشد كل خير وبركة وكل عز وسؤدد للملة الإسلامية التي لا تزال بخير ما دامت تنجب أمثال الإمام المرشد رحمة الله عليه وما دام فيها من يدعو دعوته بصدق وثبات وتفانٍ.

الوزاني يتحدث:

ـ لقد جاهرنا ـ وما زلنا ـ بأن تحقيق استقلالنا رهن بصدق الكفاح.

ـ لا مفاوضة إلا على أساس إنهاء الحماية والاعتراف بالاستقلال.

منبر الشرق ـ 13 فبراير 1953

عاد إلى القاهرة بعد أن مُنع من دخول مراكش وطنجة الزعيم المراكشي الأستاذ محمد حسن الوزاني وبرفقته الأستاذ أحمد بن سودة والأستاذ محمد الشرقاوي عضوا المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال المراكشي وقد قابل مندوبنا الأستاذ الوزاني ودار بينهما الحديث التالي:

ـ ما هي الآثار المترتبة على قرار هيئة الأمم المتحدة في قضية مراكش؟.

ـ إن قرار هيئة الأمم المتحدة في قضية مراكش لا يرضينا طبعاً، ولكن لم يكن في الإمكان أبدع مما كان، ومع هذا فإن القرار أغضب الفرنسيين الذين كانوا ولا يزالون يصرون على القول بعدم اختصاص هيئة الأمم المتحدة في نظر قضية مراكش والذين انسحبوا من الجلسات الخاصة بمراكش احتجاجاً وعملاً

بوجهة نظرهم التي لم يؤيدها في الهيئة إلا وفود الدول الاستعمارية كإنجلترا وبلجيكا. فإذا كان موقف فرنسا هو ما ذكرنا، فأي آثار عملية يمكن أن تترتب على قرار هيئة الأمم، وهذه لا تملك أية وسيلة فعالة لحمل الدول على تنفيذ ما في قرارات الجمعية العمومية؟ ولقد جاهرنا ولا نزال نجاهر بأن تحقيق استقلال مراكش ليس رهناً بقرار أية هيئة من الهيئات الدولية بل هو رهن بصدق كفاح الشعب المراكشي وتضحيته داخل بلاده. فإذا اتجهنا بالقضية المراكشية نحو هيئة الأمم، فإنما القصد الأساسي من هذا هو استعمال منبرها الدولي لفضح سياسة الاستعمار أمام العالم، والتعريف بحقيقة الحالة في مراكش منذ ابتليت بالاحتلال الأجنبي وتوضيح مطالب الحركة الوطنية التحريرية.

ـ ما رأيكم فيما نشرته بعض الصحف الفرنسية عن مذكرة جديدة للسلطان بالاستعداد لفتح باب المفاوضات؟.

ـ لقد قال رئيس الحكومة الفرنسية الجديدة باهتمامه بفتح باب المفاوضات بين فرنسا وتونس ومراكش لتغيير الحال هناك ونحن لا نعارض مبدئياً إجراء المفاوضة بين مراكش وفرنسا على أساس قرار هيئة الأمم المتحدة التي حكمناها في الخلاف، وعلى أساس القواعد الوطنية المعروفة وهي: إلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال والنظر بعد ذلك في مصالح فرنسا وعلاقتها بمراكش. وقد نشرت الصحف أن جلالة الملك قد طلب في مذكرته الجديدة فتح باب المفاوضات لتحديد الوضع الجديد للعلاقات المراكشية الفرنسية.

ـ ماذا تؤملون من الكتلة العربية الآسيوية؟.

ـ مما لا شك فيه أن الكتلة العربية الآسيوية ستواصل العمل في الميدان الدولي لصالح القضية المراكشية، ولكن إلى جانب هذا نطلب من دولها أن تتخذ كل ما يمكن من الوسائل لتنفيذ قراراتها المتخذة في مؤتمر القاهرة، والمتعلقة بالمقاطعة الاقتصادية والسياسية إذا استمرت السلطات الفرنسية في خطة القمع والبطش والاضطهاد في مراكش.

ـ ماذا دار بينكم وبين الأمين العام للجامعة العربية في زيارتكم له؟.

ـ زرت حضرته مع الزميلين الأستاذين محمد الشرقاوي، وأحمد بن سودة، لأشكره على الدور الذي قام به أثناء دورة الأمم المتحدة لصالح مراكش، وعلى ما ساعدنا به من جهود في الباخرة الأمريكية إثر منع الانجليز لنا نحن الثلاثة من النزول بجبل طارق تطبيقاً لقرار فرنسي يقضي بإلغاء جوازات سفرنا المراكشية ومنعنا من الدخول لطنجة.

وقد استعرضنا أمام حضرة الأمين العام الحالة القائمة اليوم في بلادنا منذ الحوادث الدامية وما غمر مراكش كلها إلى الآن من موجات القمع والاضطهاد التي لم يعرف المراكشيون لها نظيراً.

وقد أبلغنا حضرته تفاصيل الحالة هناك، وتبادلنا الرأي في الموقف الراهن، وحضرة الأمين العام مقتنع بخطورة الحالة في

مراكش، غير أنه قوي التفاؤل والاطمئنان لما يعلمه من روح كفاح الشعب المراكشي وارتفاع معنويته بالرغم مما يحيق به من منكر الاستعمار وبطشه وعذابه.

تعليق على تصريح خطير

حول القضية المراكشية

«الدعوة» ـ 17 ـ مَارْس ـ 1953

نشرت الصحف أول أمس تصريحاً خطيراً لسلطان مراكش نسبته إليه صحيفة (الفيجارو) الفرنسية تضمن بعض النواحي المتعلقة بالقضية المراكشية.

وقد استطلع مندوب الدعوة رأي الأستاذ محمد حسن الوزاني الزعيم المراكشي حول هذا التصريح ونواحٍ أخرى تتعلق بالتطورات الأخيرة للقضية المراكشية وفيما يلي نص الحديث.

ـ ما رأيكم في التصريح الذي نسب إلى السلطان بشأن المفاوضات؟ والأسس التي تقوم عليها العلاقات بين مراكش وفرنسا في المستقبل؟.

ـ أعتقد أن التصريح الملكي كما روته الصحف، إما محرف، أو غير كامل، لأن فيه تناقضاً في العبارات. فبينما رفض السلطان رفضاً صريحاً انضمام مراكش بأي شكل من الأشكال إلى الاتحاد الفرنسي، ولو أصبح شبيهاً بالكومنويلث، ينسب له التصريح من جهة أخرى، رضاه عن إنشاء اتحاد مع فرنسا. أما نحن فنرى أن تغير الوضعية القائمة في مراكش على أساس إلغاء معاهدة الحماية لا على أساس إدخال تعديلات عليها، ونرى أن تقوم العلاقات بين مراكش وفرنسا في عهد الاستقلال التام، على

زعيم مراكش : ما قصدت إلى السلطان محرف يقول : الحالة في تونس ومراكش تثير عرض قضيتها على مجلس الأمن

نشرت الصحف أول أمس تصريحا خطيرا لسلطان مراكش نسبته اليه صحيفة « الفيجارو » الفرنسية تضمن بعض النواحي المتعلقة بالقضية المراكشية

وقد استطلع مندوب الدعوة رأى الاستاذ محمد حسن الوزانى الزعيم المراكشى حول هذا التصريح ونواح أخرى تتعلق بالتطورات الاخيرة للقضية المراكشية وفيما يلى نص الحديث

ـ مارأيكم فى التصريح الذى نسب الى السلطان بشأن المفاوضات ؟ والاسس التى تقوم عليها العلاقات بين مراكش وفرنسا فى المستقبل ؟

ـ أعتقد ان التصريح الملكى كما رواته الصحف ، اما محرف ، أو غير كامل لان فيه تناقضا فى العبارات فبينما رفض السلطان رفضا صريحا انضمام مراكش باى شكل من الاشكال الى الاتحاد الفرنسى ، ولو أصبح شبيها بالكومنويلث ، ينسب له التصريح من جهة أخرى ، رضاه عن انشاء اتحاد مع فرنسا أما نحن فنرى ان تغير الوضعية القائمة فى مراكش على اساس الغاء معاهدة الحماية لاعلى اساس ادخال تعديلات عليها ، ونرى ان تقوم العلاقات بين مراكش وفرنسا فى عهد الاستقلال التام ، على اساس معاهدة صداقة وتحالف ، تضمن بها المصالح المشروعة للفرنسيين الدار البيضاء وبنى هلال وفى تدابير القمع والارهاب التى اقدمت عليها السلطة الفرنسية منذ ذلك الوقت والتى لاتزال متتابعة بشدة واصرار فى كل البلاد ، وليس القصد من التمسك بهذه السياسة الا التمهيد لتنفيذ خطة الاصلاحات التى طالما طمع فيها المستعمرون ، والتى يحاولون اليوم انجازها بالضغط والقوة ، توطيدا لسيطرتهم ، وتحقيقا لمشروع الوحدة الفرنسيية باسم الاصلاح والديموقراطية ، هذه الديموقراطية التى سماها كاتب فرنسى اخيرا ديموقراطية لويس الرابع عشر الذى كان يقول انا الدولة ، والدولة انا .

أساس معاهد صداقة وتحالف، تضمن بها المصالح المشروعة للفرنسيين المقيمين في مراكش، وأما نوع الحكم الذي نطالب به لمراكش فهو الحكم الصالح القائم على الشورى والدستور في ظل الملكية المراكشية.

إنذار الكتلة العربية الآسيوية لفرنسا

ـ ما رأيكم في الخطوة التي اتخذتها الكتلة العربية الآسيوية بشأن تنفيذ قرار هيأة الأمم المتحدة في قضيتي تونس ومراكش بتوجيهها إنذاراً إلى فرنسا مدته عشرة أيام؟.

ـ إن هذه الخطوة كانت منتظرة من الكتلة العربية الآسيوية، وقد مرت أشهر على القرارين المتخذين في قضيتي تونس ومراكش، وفرنسا بدل أن تغير سياستها في القطرين طبقاً للقرارين أخذت تحاول بالقوة فرض سياسة تناقض السياسة المرسومة من طرف هيئة الأمم المتحدة لفظاً ومعنى، وتلك السياسة لا ترمي في الحقيقة إلى شيء غير القضاء بالتدريج على سيادة الشعبين المراكشي والتونسي، والحيلولة بهذا دون اتجاههما في طريق التحرير والاستقلال، على أني أعتقد أن الواجب يقضي بعرض قضيتي تونس ومراكش على مجلس الأمن فالحالة القائمة في تونس ومراكش اليوم قد بلغت من الخطورة درجة تجعلها تهدد السلام والأمن في العالم وهذا وحده يبرر الخطوة الجديدة للكتلة العربية الآسيوية.

استمرار القمع

ـ هل طرأ تغيير على تصرفات الإدارة الفرنسية في مراكش بعد

قرار الأمم المتحدة ومذبحة الدار البيضاء؟.

- إن التغيير الذي طرأ على تصرفات الإدارة الفرنسية هو رد الفعل الذي قام به الفرنسيون في مراكش منذ مناقشة قضية مراكش في هيئة الأمم. وقد تجلى رد الفعل هذا في مذابح الدار البيضاء وبني هلال وفي تدابير القمع والإرهاب التي أقدمت عليها السلطة الفرنسية منذ ذلك الوقت والتي لا تزال متتابعة بشدة وإصرار في كل البلاد، وليس القصد من التمسك بهذه السياسة إلا التمهيد لتنفيذ خطة الإصلاحات التي طالما طمع فيها المستعمرون، والتي يحاولون اليوم إنجازها بالضغط والقوة، توطيداً لسيطرتهم، وتحقيقاً لمشروع الوحدة الفرنسية باسم الإصلاح والديموقراطية، هذه الديموقراطية التي سماها كاتب فرنسي أخيراً ديموقراطية لويس الرابع عشر الذي كان يقول أنا الدولة، والدولة أنا.

حديث لصحيفة «الحوادث»

عن تطور حركة الكفاح في مراكش

«الحوادث» عدد: 3-2 إبريل 1953

أما الاستاذ محمد حسن الوزاني الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال بمراكش فقد تحدث عن تطور حركة الكفاح في مراكش فقال:

كانت الحركة الوطنية في مراكش تقوم على جهود بعض الأفراد منذ عام 1930 وكانوا يقومون بجهود جبارة سواء بالمظاهرات أو الاحتجاجات... وكان ذلك يعرضهم للتنكيل والعذاب.. ولقد أُلقي عليّ القبض في ذلك الحين. وعوقبت بالجلد بطريقة العصور الوسطى.

ولقد كانت هذه الحركات الاحتجاجية هي بداية الحركات الوطنية للحيلولة دون التفرقة التي ترمي إليها فرنسا بخلق كتلة بربرية بعيدة عن الإسلام واللغة.. وقد رأينا أنه من الخطورة أن تنجح مثل هذه المؤامرة.. وفي أوائل عام 1933 أسست أول جريدة باللغة الفرنسية لتعذر الصدور باللغة العربية باعتبار أن السلطة الفرنسية كانت تحرم علينا إصدار الصحف باللغة العربية.

وقد أظهرت في هذه الجريدة نوايا فرنسا إزاء مراكش على حقيقتها وبدأ الشعب المراكشي يشعر بأنه مهضوم الحقوق سواء

أكانت إدارية أو اجتماعية أو سياسية.

وفي عام 34 زار سلطان مراكش مدينة فاس وأظهر عطفه نحو الشعب المراكشي والقضية الوطنية.. وكانت هذه اللفتة سهماً مصوباً إلى صدر فرنسا. أجبرها على مغادرة فاس وإبعاد الوطنيين عنها، وإغلاق الجريدة التي تنطق بلسانهم.. ولكن السلطان رفض هذه الأوامر بشدة.

وبعد مرور هذه الحوادث تداولنا نحن لتحديد مطالبنا الوطنية إذ لم تكن لدينا في ذلك الوقت هيئة رسمية تطالب بهذه الحقوق وقد اضطررت للسفر أنا وبعض الإخوان إلى فرنسا باسم كتلة العمل الوطني، وقدمنا مطالبنا إلى السلطات المسؤولة في باريس، وطالبنا بتطبيق معاهدة الحماية تطبيقاً كاملاً إذ إنها لو طبقت بالنص لكانت في صالح مراكش عندئذ.

وأخذنا نتصل برجال القانون سراً لاستشارتهم في قضيتنا.. ورجعنا إلى مراكش وبدأنا نظهر للشعب حقيقة قضية البلاد، وحقوقهم المهضومة.. وعلى أثر ذلك سجنت أنا وبعض الزملاء واستعملت معنا وسائل التعذيب الهمجية.

وفي عام 1936 استلمت الحكم بفرنسا الجبهة الوطنية هذه الجبهة التي طالما ناصرتنا وهي خارج الحكم وفي هذا الوقت سافرنا إلى فرنسا لمقابلة وزير خارجيتها الذي قدمنا له مطالب مراكش الوطنية التي كنا نراها خير حل.

وصرح لي الوزير بأنهم يقومون بمفاوضات مع سوريا إذا ما قدر لها النجاح ستكون خطوة أولى لحل قضيتنا.. وأضاف بأنه

سيتولى بنفسه تنفيذ هذه المطالب وتأييدها.

ورجعت إلى مراكش وبدأنا في تنظيم الحركة مع تحديد الأهداف... وهنا تضاربت وجهات النظر بين الوطنيين وظهرت الأنانية وحب الذات.

ولما كنت أؤمن بأن الحركة ما زالت وقتئذ في المهد فقد طالبت بعقد مؤتمر من جميع العاملين للوطن لتوحيد آرائهم وكفاحهم باعتبار أن هذا الكفاح ليس حقاً فردياً بل هو حق لكل مواطن.

ولكن هذه المحاولة أخفقت لسوء الحظ ونشأ عن ذلك انقسام بين أعضاء الحركة إلى فريقين وأصبح لكل فريق صحف عربية وإفرنسية ولكنهما أعرضا عن الطعن والشقاق واتخذا لهما هدفاً واحداً هو محاربة المستعمر واستعادة الحقوق المغتصبة.

وفي عام 1937 ذعر الفرنسيون من نمو الحركة وأرادوا العمل على إخمادها فكان مصيرهم الفشل.. وكان لانتشار الدعوة الوطنية بين القبائل وانضمامها إلى الحركة الوطنية وقع شديد بين ساسة فرنسا فبدأت تعتقل الوطنيين وقامت المعارك بين رجال القبائل والإفرنسيين وأبعدت أنا والأستاذ علال الفاسي بقرار واحد وقضينا في المنفى تسع سنوات، كان هو في كابون بالسودان وأنا في أحد الحصون العسكرية أما الإخوان الذين اعتقلوا لمدد قصيرة فقد أفرج عنهم وقاموا بحركة قوية موحدة مطالبين باستقلال مراكش يؤيدهم الشعب والسلطان واستعملت فرنسا وسائلها الإرهابية... ولكن ذلك لم يزد النار إلا اشتعالاً.

وعندما خرجنا من المنفى كانت الحركة الوطنية قد ترعرعت وابتدأت صفوفها تنتظم من جديد.

وفي عام 1947 قدم حزب الشورى والاستقلال المراكشي مذكرة إلى السلطان وفرنسا معاً تقترح حلولاً عملية تتلخص في إلغاء الحماية وإعلان استقلال البلاد وإقامة حكم دستوري ديموقراطي في ظل الملكية القائمة وتحديد فترة انتقال لتصفية الوضع محدودة الأجل ـ وجرت مفاوضات رسمية بين السلطات الفرنسية العليا وبين حزب الشورى والاستقلال سجلت في سجلات رسمية ممهورة بإمضاء الطرفين وكان جلالة الملك يحاط علماً بسيرها أولاً بأول. . .

ولكن هذه المفاوضات لم تبلغ مقاصدها لأن فرنسا لم تشأ أن تغير سياستها الاستعمارية في مراكش.

وفي عام 1951 وقعت أزمة بين فرنسا ومراكش ووقف الشعب المراكشي والملك صفاً واحداً والفرنسيون في جانب آخر. . وكان الفرنسيون يريدون استغلال هذه الأزمة للقضاء على الحركة وفرض سياستهم الاستعمارية باسم الإصلاحات المزعومة التي كانت في حقيقتها ترمي إلى محو السيادة المراكشية وتمكين الفرنسيين من السيطرة التامة على مراكش سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ثم إدماج مراكش ضمن نظام الوحدة الإفرنسية الذي هو مظهر جديد لامبراطورية استعمارية فرنسية.

وفي إبان هذه الأزمة اجتمعت الأحزاب وأجمعت على ميثاق تحريري مع احتفاظ كل حزب بكيانه ونشاطه الخاص.

وبعد هذا لم يسع الجبهة الوطنية إلا أن تتقدم بقضية مراكش على يد الدول العربية إلى هيئة الأمم المتحدة. . وكان ذلك لإبراز الصفة الدولية لقضية مراكش ووضع الخلاف المراكشي الفرنسي على البساط الدولي. . ليعرف العالم أنها قضية حرية وسيادة واستقلال لا قضية شغب وأطماع كما تزعم الدعاية الفرنسية.

استجواب حول الأوضاع الداخلية بالمغرب

«البناء» ـ العدد 191 ـ الثلاثاء في 14 نيسان 1953

القاهرة 13 ـ من م. ناصر، مراسل «البناء» الخاص ـ الأستاذ محمد بن حسن الوزاني هو زعيم حزب الشورى والاستقلال المراكشي. سافر إلى باريس لحضور دورة الأمم المتحدة عام 1951 - 1952 فمنعته السلطات الفرنسية من العودة إلى مراكش فلجأ إلى طنجة وأدار فيها شؤون حزبه في مراكش. ثم سافر إلى نيويورك لحضور الدورة الأخيرة للأمم المتحدة ومراقبة مناقشة قضية مراكش، فلما عاد منعته السلطات الدولية من دخول طنجة ومنعته السلطات البريطانية من دخول جبل طارق فلجأ إلى القاهرة. وهو يعمل الآن على توحيد جهود الأحزاب المراكشية متمتعاً بتأييد سلطان مراكش، وهو التأييد الذي لازم الأستاذ الوزاني طيلة عمله السياسي والحزبي. وقد تجلى ذلك في تأييد السلطان للمذكرة التي قدمها الأستاذ الوزاني إلى الجنرال ألفونس جوان المقيم العام الفرنسي السابق في 23 أيلول 1947. وقد أصبحت هذه المذكرة أساساً للمفاوضات المراكشية ـ الفرنسية التي أشرفت على النجاح لولا المؤامرة التي تمت بين الفرنسيين وبين بعض الساسة ذوي المنافع الخصوصية في مراكش أتاحت للجنرال جوان فرصة للتخلص من عهوده والجنوح إلى سياسة العنف التي أسفرت عن مأساة فاس والدار البيضاء عام 1951.

وقد قابل مراسل «البناء» في القاهرة الأستاذ الوزاني ووجه إليه أربعة أسئلة أجاب عليها الأستاذ الوزاني كما يلي:

س ـ ما هو رأي حزب الشورى والاستقلال الذي تضطلعون بزعامته في أصلح النظم لحكم مراكش المستقلة؟ هل هو النظام الملكي الحالي مع تقييده دستورياً أم هو النظام الجمهوري؟ وما هي الفروق الجوهرية في هذه المسألة وفي غيرها بين أحزاب مراكش؟.

ج ـ إن خير ما تحكم به مراكش هو النظام الدستوري القائم على سيادة الأمة، وفصل السلطات وكفالة الحقوق والحريات، ومسؤولية الحاكم على اختلاف المراتب والصفات. وإن ما يهم الشعب المراكشي لهو النظام السياسي الذي يكفل الحكم الصالح في البلاد على أساس الكفاية والاستقامة، وخدمة الصالح العام، أما شكل النظام فأمر ثانوي بالنسبة لهذا كله في كل أرض وتحت كل سماء، وأما النظام الملكي القائم في مراكش فيختلف مثلاً عن النظام الملكي في الدول العربية والإسلامية، ذلك أن سلطان مراكش كان ولا يزال يستمد سلطته من البيعة الشرعية لأهل الحل والعقد في الأمة، ومن خير الأمثلة لهذا النظام الدستوري الإسلامي في مراكش بيعة السلطان عبد الحفيظ فمما ورد في نصها: «أن يسعى جهده في رفع ما أضر بالرعايا من شروط المعاهدات التي لم توافق الأمة عليها ولا سلمتها، وأن يعمل جهده في استرجاع الجهات المأخوذة من الحدود الشرقية، وأن يباشر إخراج الفرنسيين المحتلين من وجدة والدار البيضاء، وأن يطهر الرعية من دنس الحماية الفردية الأجنبية وأن يتنزه من اتباع إشارة الأجانب في أمور الأمة، وإن دعت الضرورة إلى اتحاد أو تعاضد فليكن مع المسلمين كآل

عثمان وأمثالهم من بقية الممالك الإسلامية المستقلة، وإذا عرض ما يوجب مفاوضة مع الأجانب في أمور سلمية أو تجارية فلا يبرم أمراً منها إلا بعد الصدع به للأمة حتى يقع الرضى منها بما لا يقدح في دينها ولا في عوائدها ولا في استقلال سلطانها، وأن يوجه وجهته لاتخاذ وسائل الاستعداد للمدافعة عن البلاد والأمة لأنها أهم ما تصرف فيه الذخائر والجبايات وواجب ما يقدم من البدايات والنهايات»، فبيعة كهذه إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الأمة المراكشية عريقة في الحرية، وفي الأخذ بنظام الإسلام في الحكم والسياسة، وفعلاً ظهرت في عهد السلطان عبد الحفيظ دعوة إلى الدستور، بل وضع مشروع دستور، ونشر إذ ذاك في جريدة عربية بطنجة هي «لسان المغرب» ولكن ظروفاً داخلية وخارجية حالت وقتئذ دون نجاح هذه الدعوة، أما في عصرنا هذا فقد كان حزب الشورى والاستقلال هو أول حزب في مراكش اتخذ نظام الشورى والديموقراطية أساساً له ـ كما يدل عليه اسمه ـ وهو أول من تقدم رسمياً إلى ملك مراكش بطلب الدستور وذلك في رسالة بتاريخ 23 أيلول 1947 وهي التي رفع بها إلى القصر الملكي مشروعه السياسي المسمى «مذكرة 23 أيلول» والقائم على إلغاء الحماية، وإعلان استقلال مراكش، وتنظيم الحكم على أساس الدستور، ومنذ ذلك العهد وحزب الشورى والاستقلال يقوم بكل الوسائل للدعوة إلى الدستور بالإضافة إلى العمل لاستقلال مراكش ذلك أننا نعتبر المشكلة المراكشية ذات وجهين: مشكلة في الداخل لا يتم حلها إلا عن طريق سن الأمة لدستور الحكم فيها، ومشكلة مع الأجنبي المحتل وليس لها حل غير تحرير البلاد وإرجاع سيادتها

واستقلالها، فالمعركة التي يتولاها حزب الشورى والاستقلال معركتان يرى أن يخوضهما في وقت واحد لأن للشعب عدوين هما الاستبداد والاحتلال، والتحرر بالنسبة للفرد والأمة لا يتم من أحدهما دون الآخر.

س ـ لماذا عرضت قضية مراكش السلطانية وحدها على هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وغيرهما من المحافل الدولية دون قضيتي المنطقة الخليفية والمنطقة الدولية مع أن الوضع فيهما لا يختلف في جوهره عن الوضع في المنطقة السلطانية. أم تعتقدون أنه إذا حلت مشكلة المنطقة السلطانية مع الفرنسيين فإن النظام الدولي في طنجة والحماية الإسبانية في الريف سينتهيان تبعاً لانتهاء الحماية الفرنسية؟ وهل لديكم ما يرجح ذلك على الأقل؟ :

ج ـ إن الوضع السياسي القائم في المنطقة المشمولة بالحماية الإسبانية لا يختلف في جوهره عن الوضع المماثل في منطقة الحماية الفرنسية ولكننا اكتفينا بعرض مشكلتنا مع فرنسا على هيئة الأمم المتحدة لأسباب واعتبارات ترجع كلها إلى ما يمكن أن تسميه «بالسياسة العليا» للحركة الوطنية المراكشية ولجامعة الدول العربية... وصحيح أيضاً أن نظام الحماية الإسبانية في شمال مراكش وكذلك النظام الدولي الإداري في طنجة ومنطقتها ناشئان عن معاهدات دولية وثنائية منها معاهدة آذار 1912 المؤسسة رسمياً ودبلوماسياً للحماية الفرنسية بمراكش بحيث يقضي المنطق السياسي المستند إلى هذا بانتهاء الحماية الإسبانية والنظام الدولي في جهتيهما بمراكش تبعاً لنهاية الحماية

اضواء على الاوضاع الداخلية في المغرب

رئيس حزب الشورى والاستقلال يتحدث الى « البناء »

المطالبة بدستور لمراكش تسنه الامة وبانهاء الحماية الفرنسية

القاهرة ١٣ – من م. ناصر ، مراسل « البناء » الخاص . الاستاذ محمد بن حسن الوزاني هو زعيم حزب الشورى والاستقلال المراكشي. سافر الى باريس لحضور دورة الامم المتحدة عام ١٩٥١ – ١٩٥٢ فمنعته السلطات الفرنسية من العودة الى مراكش فاتجه الى طنجه وأدار فيها شؤون حزبه في مراكش . ثم سافر الى نيويورك لحضور الدورة الاخيرة للامم المتحدة ومرة ثانية مناقشة قضية مراكش ، فلما عاد منعته السلطات الدولية من دخول طنجة ومنعته السلطات البريطانية من دخول جبل طارق فجاء الى القاهرة . وهو يعمل الآن على توحيد جهود الاحزاب المراكشية متمتعا بتأييد سلطان مراكش ، وهو التأييد الذي لازم الاستاذ الوزاني طيلة عمله السياسي والحزبي . وقد تجلى ذلك في تأييد السلطان للمذكرة التي قدمها الاستاذ الوزاني الى الجنرال الفونس جوان المقيم العام الفرنسي السابق في ٢٣ يلول ١٩٤٩ . وقد اصبحت هذه المذكرة اساساً للمفاوضات المراكشية – الفرنسية التي اشرفت على النجاح لولا المؤامرة التي تمت بين الفرنسيين وبين بعض الساسة ذوي المآرب الخصوصية في مراكش اتاحت للجنرال جوان فرصة التخلص من عهوده والخروج الى سياسة العنف التي اسفرت عن مأساة فاس والدار البيضاء عام ١٩٥١ .

وقد قابل مراسل « البناء » في القاهرة الاستاذ الوزاني ووجه اليه اربعة اسئلة اجاب عليها الاستاذ الوزاني كما يلي :

س – ماهو رأي حزب الشورى والاستقلال الذي تضطلعون بزعامته في اصلح النظم لحكم مراكش المستقلة . هل هو النظام الملكي الحالي مع تقييده دستوريا ام هو النظام الجمهوري . وما هي الفروق الجوهرية في هذه المسألة وفي غيرها بين احزاب مراكش ؟

ج – ان خير ماتحكم به مراكش هو النظام الدستوري القائم على سيادة الامة ، وفصل السلطات وكفالة الحقوق والحريات ، ومسؤولية الحاكم على اختلاف المراتب والصفات . وان مايهم الشعب المراكشي هو النظام السياسي الذي يكفل الحكم الصالح في البلاد على اساس الكفاية والاستقامة ، وخدمة الصالح العام ، اما شكل النظام فمرتانوي بالنسبة لهذا كله في كل ارض ونحت كل سماء ، واما النظام الملكي القائم في مراكش فيختلف مثلا عن النظام الملكي في [illegible]

سلطتها ، وان يعمل جهده في استرجاع الجهات المأخوذة من الحدود الشرقية ، وان يباشر اخراج الفرنسيين المحاين من وحدة والدار البيضاء ، وان يطهر الرعية من دنس الحماية الفردية الاجنبية وان يتنزه من اتباع اشارة الاجانب في امور الامة ، وان دعت الضرورة الى الاتحاد او تعاضد فليكن مع المسلمين كمثل عثمان وامثالهم من بقية الممالك الاسلامية المستقلة ، واذا عرض مايوجب مفاوضة مع الاجانب في امور سلمية او تجارية فلا يبرم امراً منها إلا بعد الصدع به الأمة حتى يقنع الرضى منها بما لايقدح في دينها ولا في عوائدها ولا في استقلال سلطانها ، وان يوجه وجهة الاتحاد وسائل الاستعداد للمدافعة عن البلاد والامة لانها اهم ماتصرف فيه الذخائر والجبايات وواجب مايقدم من البدايات والنهايات ، فبهذه كهذه ان دامت على شيء فانما تدل على ان الامة المراكشية عريقة في الحرية ، وفي الاخذ بنظام الاسلام في الحكم والسياسة ، وفعلا ظهرت في عهد السلطان عبد

محمد بن حسن الوزاني
رئيس حزب الشوري والاستقلال

الفرنسية، ولكن قد لا يتحقق هذا حتماً ولزوماً، ولهذا يجب علينا أن نفكر في الأمر تفكيراً واقعياً جدياً، وأن نأخذ له كل عدته من الآن بحيث نكون على أتم استعداد لإثارة المشكلة المراكشية العامة ـ في المجال الدولي ـ إذا ما اضطررنا إلى هذا أو اقتضته مصلحة جديدة، ولا يفوت أحداً أن المشكلة المراكشية لا تخص منطقة دون أخرى، بل هي مشكلة واحدة لا تتجزأ كما أن مراكش ـ بالرغم عن قيام مناطق سياسية فيها ـ بلاد مضمونة الوحدة الأرضية والسياسية على أساس السيادة المراكشية التي يمثلها ـ الآن السلطان ومن يقوم مقامه في تطوان وطنجة.

س ـ لو عرضت قضيتا تونس ومراكش على مجلس الأمن استجابة لرغبة الكتلة الآسيوية ـ الإفريقية التي قررت محاولة إدراجها أخيراً، هل تنتظرون من مجلس الأمن فهماً أكثر وعناية أوفى بالقضيتين من فهم وعناية الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة، وما هي الأسباب والعوامل في هذا التطور؟.

ج ـ يجب أن أوضح أننا لا نعتمد على أي هيئة دولية في استرجاع استقلالنا الذي هو ليس رهناً بقرار، بل بكفاح مراكش وتضحيتها، فإذا لجأنا إلى التحكم الدولي فلأنه وسيلة من وسائل الكفاح السياسي في الخارج، والمعركة الأساسية بل الحاسمة إنما هي في الداخل، وما دمنا قد فتحنا واجهة الأمم المتحدة في حربنا الخارجية ضد الاستعمار، واستطعنا بواسطة الكتلة الآسيوية ـ الإفريقية أن نهزم خصمنا السياسي مع من تألب معه علينا من دول الاستعمار في الجمعية العمومية لهيئة

الأمم المتحدة فلا مانع من أن توسع واجهة النضال داخل هذه الهيئة فنحاول إثارة معركة أخرى على الاستعمار الفرنسي أمام مجلس الأمن، وهذا ما دخل في طور الإعداد من طرف الكتلة الآسيوية ـ الإفريقية المعاضدة لنا، وإنه لم يقدم على هذه المحاولة الجديدة إلا لأن هناك أسباباً وعوامل تدعو إليها اليوم، وإنه لسابق لأوانه التحدث عنها الآن، ولست أكتم أن في هذه المحاولة مغامرة، ولكن الكفاح كله مغامرات وما أعتقد أن من سيتولون المحاولة حريصون على أن لا تكون المغامرة مجازفة... وأهم من هذا كله، إن خسرنا معركة من معارك الكفاح السياسي في الخارج، أن لا نخسر المعركة الأساسية الكبرى التي هي في الداخل والتي هي المعول عليها في حسم دابر الباطل، وتقويض دعامة الاستعمار.

س ـ بعد تجربة الاتحاد في كل من طنجة وباريس وإخفاقه وتحول مواثيقه إلى حبر على ورق، هل هنالك ما يبرر إصراركم على محاولة توحيد الهيئات الوطنية في المغرب أو على الأقل تنسيق أعمالها؟ وهل هناك من الحوادث ما يدعوكم إلى الأمل في نجاح هذه المحاولة؟.

ج ـ إن مصيبة البلاد ليست بالاستعمار فحسب، بل بالاختلاف الذي يباعد بين صفوف العاملين في سبيل القضية المراكشية، وأن ما أحبط ويحبط كل مشروعات الاتحاد لهو هذا المرض العضال الذي يفتك بالنفوس ويطمس العيون والقلوب، والذي يسمى بالأنانية، وحب الذات والظهور، والنفعية الشخصية أو الحزبية وما يجر إليه كل هذا من كثرة

الأحزاب والزعامات التي تتخذ من قضية البلاد مطية لإرضاء شهواتها وأطماعها الخاصة والتي تأبى كل تنازل وانقياد في صالح تلك القضية مهما كانت الظروف والمقتضيات في الداخل والخارج، وتلك الأحزاب بزعاماتها، إن بقيت مصرة على حالتها وموقفها فإنها ستسيء أكثر مما مضى إلى الأوطان وشعوبها وقضاياها في وقت يشتد فيه خطر الاستعمار على مصائرها بما ليس له نظير، وبما لا يحده سوى الاتحاد القوي المتين، اتحاد الأرواح والقلوب والسواعد، لا اتحاد الأوراق والعناوين والدعايات، وليس من سبيل إلى الاتحاد المنشود في هذا الوقت الحرج إلا سبيل نبذ كل أنانية، وحزبية، وزعامة، والاعتصام بالإخلاص في خدمة قضية البلاد بكل تجرد ونزاهة وعفة، وإخلاص، وجد وتضحية، وأن المشروع الذي عرضته على رجال الأحزاب المغربية لمن شأنه أن يضمن هذا إذا خلصت النيات وصحت العزائم من جميع العاملين وهو لا يعدو أن يكون محاولة جديدة في سبيل الاتحاد أو على الأقل ما يمكن أن يتحقق من الاتحاد وهو تنسيق النشاط السياسي في الخارج، ولم تظهر لحد الآن أية استجابة ممن وجه إليهم المشروع، وكلهم موضوعون الآن أمام مسؤولياتهم التي تجعلها الظروف جسيمة.

الزعيم الوزاني يدلي بحديث هام إلى وكالة الأنباء الألمانية «نابا» فتذيعه في أوربا وأمريكا الشمالية

حوادث المغرب الأخيرة؟ الأهداف السياسية لحزب الشورى والاستقلال؟ وجهات نظر حزب الشورى والاستقلال والأحزاب الأخرى؟ مستقبل شمال إفريقيا؟ العلاقات التي تربط المغرب بالجامعة العربية؟ النشاط في الخارج؟ الجمهورية في البلاد العربية؟.

المعرفة عدد 65-29 يوليه 1953

(أدلى زعيم الحركة التقدمية الاستقلالية الأستاذ محمد حسن الوزاني بهذا الحديث الهام لمندوب وكالة (نابا) الألمانية، التي أذاعته في أوربا وأمريكا الشمالية، وقد وصلنا الحديث باللغة الفرنسية ونحن نعربه لقرائنا).

قلم التحرير

س 1 ـ ما رأيكم في حوادث المغرب الأخيرة، وفي رحلة السلطان المقبلة إلى فرنسا؟.

ج ـ أنت تقصد بلا شك ما سمي بعريضة القواد والحملة الصحافية التي دعمتها واستغلتها في فرنسا وفي غيرها. وسيطول شرح منشأ وتطورات «الأزمة» التي تسببت أخيراً في هذه العريضة المشهورة الموجهة كما قيل، باسم عدد من القواد المغاربة إلى الحكومة الفرنسية بقصد «خلع السلطان» ومهما يكن أمر هؤلاء القواد جميعاً تجاه السلطات الفرنسية، والأعذار المنتحلة باسم القواد للحصول على مثل تلك العريضة،

والتدخل الصريح من طرف رجال الحماية الفرنسية لإثارة ورعاية هذه الحركة المختلفة والعصيانية في آن واحد، والمصير النهائي لعريضة القواد المزعومة، فإنني لن أتردد في إثبات أن مصلحة الاستعمار الفرنسي هي القوى المحركة لكل هذه الشرذمة من «القواد» ولهذا الاستفزاز السياسي الذي غذاها خصوصاً في المغرب وفي فرنسا. والظاهر أنه يوجد من ضمن مصادر هذا الاستفزاز المدبر باسم بعض القواد الذين لا زالت أسماؤهم مجهولة، خصومة شخصية عرفت الإدارة الفرنسية كيف تنميها وتستغلها لغاياتها السياسية في المغرب. غير أن هذه السياسة التي أوحت بتحرير «العريضة» ضد السلطان ودعمت النشاط والمساعي المباشرة في المغرب وفي فرنسا بقصد ربطها، لم توفق لحد الآن إلا إلى كشف الغطاء والزيادة في حدة التوتر الذي أرهق كاهل العلاقات الفرنسية المغربية، وفضح جميع أخطاء الحماية الفرنسية وتضعضعها وإفلاسها في المغرب، وإن رد الفعل الذي أبداه الشعب المغربي ضد هذه العريضة المعزاة لبعض القواد كان قوياً إجماعياً. وإليه يرجع في الواقع، أمر الدفاع، ضد القواد المتمردين وأدوات الاستعمار الفرنسي الطيعة، عن وحدة السيادة المغربية التي ترمي المشاريع الفرنسية المزعومة باسم «الإصلاح» و «الديموقراطية» إلى اغتصابها لفائدة الفرنسيين المقيمين بالمغرب بجعلهم يشاركون عن طريق الانتخاب في المجالس البلدية على قدم المساواة مع المغاربة.

أما عن رحلة السلطان المقبلة إلى فرنسا، فقد عدنا نسمع

الكلام عنها بعد أن جدد العاهل رغبته في الذهاب إليها «بصفة خاصة» بقصد الاستشفاء. غير أن السلطان كان قد طلب من قبل، نقل المذاكرات الفرنسية المغربية من الرباط إلى باريس ليتسنى إجراؤها في جو سليم، بعيداً عن المناورات وضغط أولئك الذين يقفون عامة لمصلحة ما في طريق كل تفاهم بين القطرين، ولا يغفلون شيئاً من أجل إحباطه.

وليس من شك في أن السلطان، في حالة رحلته «الخاصة نفسها»، سيعمل على إثارة أمر المحادثات السياسية من جديد مع كبار الساسة الفرنسيين. ولسنا نذيع سراً إذا قلنا إنه نظراً لهذه المحادثات العرضية، ولأجل فرض مشاركة القواد المكتسبين، لمصلحة ما، لخطط السياسة الفرنسية بالمغرب عملت على تحرير ونشر العريضة ضد السلطان بتحريض من سلطات الحماية. إلا أن كل مفاوضة تجري وراء ظهور الممثلين الحقيقيين للشعب المغربي سيكون مآلها الفشل.

س 2 ـ ما هي، الآن الأهداف السياسية لحزب الشورى والاستقلال، وفي أي النقط تتعارض تلك الأهداف مع السياسة الفرنسية في المغرب؟.

ج ـ إن حزبنا، الذي يوجد في طليعة الكفاح الوطني، يعمل من أجل هدفين أساسيين: استقلال المغرب، وإقرار ديموقراطية سياسية، واقتصادية واجتماعية حقيقية. وبعبارة أخرى، إن المشكلة المغربية تتراءى لنا كما لو كانت ذات وجهين رئيسيين، وجه داخلي وهو يمثل مسألة علاقاتنا مع فرنسا، تلك العلاقات التي نريد أن نحافظ عليها لا داخل إطار استعماري تحت قناع

الحماية، لكن داخل إطار تعاون ودي تسوده الثقة بين قطرين مستقلين ذوي سيادة، والوجه الآخر داخلي، ويرمي إلى تنظيم المغرب على شكل دولة ديموقراطية داخل إطار ملكية متجددة دستورية. وفي سبيل هاتين الغايتين خاض حزب الشورى والاستقلال بشجاعة وثبات، منذ سنين، المعركة المزدوجة من أجل تحرير المغرب وجعله بلداً ديموقراطياً وأنا أبين أيضاً أن الاستقلال في نظرنا لا يكفي أن يحرر أرض الوطن من الاحتلال الأجنبي، بل يجب أن يجعل الشعب المغربي، في الداخل، مالكاً لسيادته وقائماً على تدبير شؤونه الخاصة، وإلا، فإن هذا الاستقلال لن يعمل أكثر من إبدال عناصر الطغيان في شعبنا.

هذه هي النقط الجوهرية التي نتعارض فيها مع خطط السياسة الفرنسية بالمغرب، التي تسعى، بحجة الإصلاحات وخلف ستار الديموقراطية، إلى تعزيز الاحتلال الاستعماري، وتنمية نفوذ الفرنسيين حتى تصبح أقلية أجنبية مسيطرة سيطرة مطلقة على البلاد، أمة ودولة. إن معارضتنا للمساعي والخطط الفرنسية المتعلقة بالمغرب وبمستقبل علاقاته مع فرنسا، لا تنطوي على أي عداء للفرنسيين، لأن الإرادة المتصلبة التي تعرقل وتعمل على إخفاق كل ما يهدد، في السياسة الفرنسية، تهديداً خطيراً وجودنا الوطني وسير المغرب نحو الحرية، إن حرية المغرب لا تتنافى مع وجود علاقات طيبة وتعاون صادق ودائم بين المغرب وفرنسا، والذي يعوق أيضاً تحقيق التفاهم والتعاون المشترك، هو السياسة الفرنسية القائمة على سوء الفهم والتوتر الذي لا يجدي شيئاً وكذلك كون الفرنسيين يتمسكون

بالأوهام دون الحقائق، ويفترون بسياسة النفوذ الزائف، و «الوجود» و «البقاء» الفرنسيين...

وفي الماضي، لم يكتف حزبنا بالدعوة لأفكاره وآرائه في الاستقلال والديموقراطية للمغرب، بل على العكس، قدم منذ 23 شتنبر 1947 إلى السلطان والحكومة الفرنسية، مشروعاً يتضمن تحقيق مطامح المغرب في الاستقلال والديموقراطية مع ضمان المصالح الفرنسية وإقامة العلاقات الطيبة القائمة على الصداقة والتعاون بين بلدينا، وقد جرت آنذاك بصفة رسمية محادثات سياسية استمرت أسبوعين بين الحزب والإقامة العامة باتفاق مع الحكومة الفرنسية، وكان مشروعنا يرمي إلى إنهاء الحماية وتحقيق استقلال المغرب، ومنحه دستوراً يرمي بل يكون في صالح الشعب إذ نحن نعتبر الدستور جوهرياً كاستقلال بلادنا.

وقد توقفت محادثاتنا ولم تستأنف، وإن تطور الموقف السياسي في المغرب، والمعارضة التي وجدت في بعض الدوائر الرسمية، وتعارض بعض وجهات نظرنا مع وجهة نظر محادثينا الفرنسيين، كل ذلك كان سبباً في عدم نجاح تلك المحادثات.

س 3 ـ في أي شيء تختلف وجهات نظر حزب الشورى والاستقلال عن وجهات نظر الأحزاب السياسية المغربية الأخرى.

ج ـ نحن معروفون جداً بأفكارنا ومناهجنا التحريرية، التقدمية، الديموقراطية كما نحن معروفون بالوسائل العملية،

والخطط الملموسة التي نتوسل بها للحصول عاجلاً على المطامح الوطنية لبلادنا. أما غير ذلك فمنوط بالتنظيم الداخلي لأحزابنا السياسية.

س 4 كيف ترون مستقبل إفريقيا الشمالية؟.

ج - إن إفريقيا الشمالية تكوّن في أغلب صفاتها وحدة متماسكة. وكل شيء في الماضي والحاضر يبين ذلك، فالجغرافيا، والتاريخ، والصفات السلالية، والدين والثقافة هي العناصر الرئيسية لهذا التماسك الذي يقويه الآن التضامن في العمل، والمطامح الوطنية المشتركة، والكفاح الذي تخوضه معاً شعوب إفريقيا الشمالية من أجل استقلالها. ومن المؤكد أن كل ذلك يعمل لصاحل اتحاد أقطار المغرب الثلاثة. لأجل هذا كان الاتحاد، من جهة أخرى من بين مطامح شعوبنا وحركاتها الوطنية في المستقبل.

س 5 ما هي العلاقات التي تربطكم بالجامعة العربية؟.

ج - من الطبيعي جداً أن تكون علاقاتنا مع الجامعة العربية قائمة على مودة كبرى. إن عطفها الفعال على قضيتنا الوطنية معروف في العالم كله. ونحن نفهم، رغم كل شيء، أنها قامت بأوفى نصيب في سبيل قضية بلادنا، خصوصاً في المجال الدولي الذي استطاعت أن تقدم فيه خدمات للمغرب وتونس. والجامعة مصممة على ألا تدخر وسعاً داخل حدود الإمكان لتعرب لنا أكثر عن عطفها وتدعيمها لكفاحنا الوطني.

ومن جهة أخرى أقول هذا دون إسراف في الآمال، والكل

مع اعتبار الوسائل المحدودة للجامعة العربية والعوائق التي تحدثها لها بعض مشاكل الدول العربية. إلا أن الجامعة العربية نفسها متفقة معنا في أن استقلالنا سيكون عملنا نحن أنفسنا، وإلا فسيبقى حلماً من الأحلام. وهذا ينطبق أيضاً على هيئة الأمم المتحدة التي لا نعلق عليها أي أمل، ولكننا، مع ذلك، نسعى أيضاً إلى استخدامها لفضح الاستعمار الغاصب، والدفاع، من فوق منبرها، عن حريتنا. وإن هذا العمل المزدوج الذي نقوم به في الجامعة العربية وفي هيئة الأمم المتحدة لا يتنافى مع الكفاح الداخلي الذي يعد جوهرياً وحاسماً بالنسبة لسير بلادنا نحو تحقيق آمالها.

س 6 ـ ما هو نشاطكم في الخارج؟.

ج ـ إنني وأصدقائي، مكلفون برسالة سياسية سواء في الشرق الأوسط أو في غيره، ومركز نشاطنا هو القاهرة حيث يوجد مقر الجامعة العربية. وغاية هذه المهمة هو التعريف ببلادنا واكتساب العطف والتأييد لقضيتنا الوطنية. وأنا أعتبر، دون مبالغة في تقدير أهمية العمل الخارجي، أنه يزود المعركة الداخلية بسند دولي عظيم القيمة وهكذا فإننا نكافح ضد الاستعمار بجميع الوسائل، وأن النتائج التي اكتسباناها من خلال الرأي العام العالمي أصبحت مشجعة.

س 7 ـ ما رأيكم في الجمهورية بالبلاد العربية؟.

ج ـ إن الجمهورية التي تم إعلانها في مصر لم يندهش لها أحد إلا كما يندهش الناس للحادث المفاجىء.

وفي مصر لم يكن بد للقضاء على النظام الملكي فيها، إذ لم تكن البلاد لتحتمل إلى الأبد نظاماً وصل إلى مثل هذه الدرجة من التحلل وقد طوت مصر في عهدها الجديد بهذا النظام الجمهوري الذي لم تمض على إعلانه إلا مدة قصيرة صفحة من تاريخها، واجتازت مرحلة هامة من مراحل ثورتها السلمية الدائمة التي هي محط رجاء الشعب المصري والشعوب الشقيقة الأخرى.

وفي أيامنا هذه تعيش الأقطار العربية والإسلامية كبقية الأقطار الأخرى في ظل أنظمة سياسية مختلفة: من ملكية وجمهورية وذلك لأن الإسلام لا يفرض شكلاً ما من الأنظمة السياسية وهو يتطلب أن يكون نظام الحكومة القائم على أساس الشورى موحداً عادلاً قوياً. والخلافة ليست ملكية ولا جمهورية، بل هي نظام خاص يقترب أكثر من الجمهورية التي يمارس فيها رئيس الدولة بصفة فعلية، السلطة، ويضطلع بجميع المسؤوليات أمام الله، وأمام القانون وأمام الشعب المتمع بسيادته. وقد حدد الخليفة عمر من قبل صفات وتكاليف رئيس الأمة الإسلامية. ولا يزال ذلك مثالاً ورمزاً يعترف به التاريخ.

حديث لصحيفة «المعرفة»

عن نشاط حزب الشورى والاستقلال في الخارج والداخل

المعرفة ـ العدد : 96-5 غسطس 1953

اغتنمنا فرصة وجود الزعيم الكبير وقائد الكفاح الشعبي والسياسي في معركة تحرير المغرب الأستاذ المجاهد محمد حسن الوزاني، بسبتة فاتصلنا به . ورغبة في تنوير الرأي العام المغربي المتلهف إلى معرفة اتجاهات قضية البلاد الوطنية في الخارج والداخل، وتوجيهات وآراء سياسي كفء، ووطني مناضل كالزعيم الوزاني وإحباطاً لأضاليل الانهزاميين من أصحاب المصالح والوصوليين، فقد وجهنا إلى حضرته مجموعة من الأسئلة استقيناها مما يشغل بال الرأي العام المغربي، فتفضل بالإجابة عنها مقتطعاً بذلك جزءاً كبيراً من وقته الثمين ومجهوده الذي كرسه لخدمة قضية تحرير المغرب ناكراً ذاته، ومتناسياً مصالحه الخاصة في سبيل الصالح العام، ومتحملاً النفي والابتعاد عن الوطن والأهل .

وسيجد القراء في هذا الحديث القيم توجيهات سديدة، وآراء سامية وشرحاً شافياً لكثير من المسائل الوطنية والسياسية، ولا غرو فقد كانت توجيهات الزعيم الوزاني ـ دائماً ـ مدرسة تلقى فيها دروس الوطنية والسياسة على جيل كامل من المشتغلين بقضية البلاد .

ونحن نشكر الزعيم الوزاني على تفضله بالإجابة عن أسئلتنا طالبين من الله أن يمد في حياته الغالية، ويكلل جهاده بالنصر .

نشاطنا السياسي في الخارج ليس هو كل شيء

السؤال الأول ـ هل لكم أن تتحدثوا إلى قرائنا عن نشاط وفد حزب الشورى والاستقلال في أمريكا والشرق العربي؟.

جواب ـ إن المصلحة تقضي بأن لا يتناول جوابي إلا جانباً من النشاط السياسي الذي نقوم به في الخارج في سبيل قضية المغرب، وأعني بذلك ما لا ضرر في التحدث عنه من الاتصالات والمساعي والأعمال التي لها علاقة بالدعوة إلى القضية الوطنية في جميع الأوساط الدولية والتعريف بها كقضية حق وعدالة وحرية وإنسانية والتشهير بسياسة الاستعمار، وفضح خططه وكشف مؤامراته ضد البلاد وسيادتها واستقلالها المنشودين، وإظهار حقيقة ما يكيدنا به في الداخل، والخارج من مناورات ودسائس وإبطال كل دعاويه، وإحباط كل محاولاته ضد الحركة التحريرية المغربية، ومعارضة كل مشروعاته الهدامة لكيان البلاد في الحاضر والمستقبل، ودحض مزاعمه التي يروجها تضليلاً باسم التنظيم والتمدين، والإصلاح والديموقراطية، وباختصار فإن نشاطنا السياسي في الخارج يمثل جانباً مهماً من المقاومة السياسية، ومن معركة التحرير الوطني من كل سيطرة استعمارية أياً كان عنوانها، ومظهرها وأسلوبها، وأريد بهذه المناسبة أن أوضح هنا أن نشاطنا السياسي في الخارج ليس هو كل شيء بالنسبة لقضية البلاد، بل هو جانب من جوانب الكفاح الوطني في سبيل هذه القضية التي هي قضية استقلال وطن، وتحرير شعب، وتنظيم أمة على أسس تضمن العدل والحرية

والقوة، أما الجانب الآخر من الكفاح الوطني فهو النضال في الداخل الذي هو الأصل والأساس وفي الحقيقة أن النشاط الخارجي إنما يستمد الروح والقوة من الكفاح الداخلي، ولهذا الكفاح جوانب كثيرة سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وخلقية، الخ، فأبناء البلاد مطالبون بالعمل الجدي النافع في جميع ميادين النشاط القومي، لأن النهضة لا يمكن أن تكون عامة، وتحقق رغائب وآمال الأمة إلا إذا شملت جميع عناصرها وسائر مجالات العمل، وأنا إذ أقول هذا لا يغيب عني أن الجانب السياسي في نهضة الأمة الطامحة إلى الحرية الجادة في سبيلها يطغى على الجوانب الأخرى، ويكون هو الجانب البارز، ولهذا نرى الناس يهتمون به أكثر من غيره، ويحرصون على المساهمة فيه ويعلقون عليه كثيراً من الآمال والأماني، وأنا شخصياً لا أعفي منه أي عنصر من عناصر الأمة، لأن قضية البلاد ليست قضية أشخاص أو فريق من الشعب، بل هي قضية البلاد كلها، والأمة جمعاء، والكفاح القومي إنما هو عراك ذو جانبين داخلي وخارجي، وكلاهما لا يستغنى عن الآخر، وإن كان الأول أصلاً والثاني فرعاً له، ولهذا فإن النشاط الذي نقوم به في أمريكا والشرق العربي خاصة يهدف إلى ما أوضحته في أول هذا الحديث، وهو شيء مهم جداً في حد ذاته بالنسبة لتطور قضية البلاد وتوجيهها نحو حسن المصير، والسير بها في طريق الهدف المنشود الذي هو سيادة المغرب واستقلاله.

وبهذا القرار أصبحت قضية المغرب قضية دولية من اختصاص الأمم المتحدة، واعترف للمغرب بأنه دولة ذات كيان

قائم، وشخصية قانونية لا تربطها بفرنسا سوى معاهدة تخضع لما تخضع له سائر المعاهدات بين جميع الدول.

ومنذ انتهت الدورة والكتلة الآسيوية ـ الإفريقية توالي الاهتمام بقضيتنا، وتواصل العمل من أجلها، وهذا شيء طبيعي ينسجم تماماً مع احتضان دول الكتلة لقضيتنا، وتبنيها العمل في سبيلها في المجال الدولي، ومن حسن الحظ أن عدد دول الكتلة أصبح اليوم خمسة عشر بدل ثلاثة عشر إذ انضمت إليها السيام، والحبشة، وليبيريا، وكلها قد طلبت تسجيل قضيتنا في جدول الأعمال الموقت للدورة الثامنة التي ستفتح في منتصف شتنبر القادم ويستند الطلب الجديد إلى أن الحالة بالمغرب وتونس تهدد السلم في إقليمهما، وتتنافى مع حقوق الإنسان، وإلى أن فرنسا لم تنفذ قرارات وتوصيات الهيئة في دورتها السابقة.

ومن هذا يتضح أن الكتلة يتزايد اهتمامها ويتعزز جانبها بتوالي الأيام، وتجدد الحوادث والتطورات، أما حركة القمع والاضطهاد، ومؤامرة العرائض باسم صنائع الاستعمار في الداخل فسيكون للكتلة فيهما مجال كبير للكلام أثناء الدورة القادمة، وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم...

الكتلة الآسيوية ـ الإفريقية وقضية تحرير المغرب

السؤال الثاني ـ كيف ترون موقف الكتلة الآسيوية ـ الإفريقية من القضية المغربية بعد حوادث الدار البيضاء

الدامية. والأحداث الأخيرة المتعلقة بعريضة القواد والباشوات؟.

جواب - إن الكتلة الآسيوية - الإفريقية ما فتئت - منذ تكونت بمناسبة عرض القضية المغربية لأول مرة على هيئة الأمم المتحدة أثناء دورتها السادسة بباريس (1951) - تنصر بكل ما أوتيت من قوة وحزم كفاح الشعب المغربي وحركته التحريرية الوطنية في سبيل استرجاع سيادته واستقلاله، ويكفي أن أشير هنا إلى المعارك السياسية العظيمة التي خاضتها في هيئة الأمم المتحدة - أثناء الدورتين السادسة والسابعة - ضد الاستعمار والدول القليلة المتألبة معه باسم المصلحة المشتركة وإلى الانتصارات الباهرة التي أحرزتها الكتلة في الدورتين معاً، ففي الأولى أثيرت قضية المغرب عملياً مرات متوالية في اللجان الفرعية كلجنة الجدول العام، ولجنة حقوق الإنسان، ومجلس الوصاية، ثم مرتين في الجمعية العمومية، وإذا كنا لم نحصل على أغلبية الأصوات في الدورة السادسة من أجل تسجيل القضية في الجدول (ولم تنقصنا إذ ذاك سوى أربعة أصوات) فإننا نجحنا في بسط القضية أمام هيئة الأمم مرات عديدة حيث نوقشت مناقشات طويلة عرفت بها تعريفاً كبيراً ومهدت الطريق أمامها للدورة القادمة، أما في الدورة السابعة فقد سجلت القضية في جدول الأعمال بأغلبية كبيرة، بل فازت بأسبقية المناقشة مع قضية تونس بعد قضية الحرب الكورية التي كانت مشكلة العالم الأولى، وغني عن البيان ما حالف مناقشة قضيتنا من توفيق ونجاح لم يسع الوفد الفرنسي أمامها إلا اتخاذ

موقف التغيب والانسحاب، وقد كللت المناقشة بقرار الجمعية العمومية المتضمن لتوصياتها الموجهة إلى فرنسا من أجل العمل لإرضاء أماني الشعب المغربي في الحرية.

المعركة القادمة في هيئة الأمم المتحدة ستكون أشد

السؤال الثالث ـ قرأنا في الصحف المصرية الكبرى الذي تحدثت عن سفركم بأن القضية المغربية ستكون حاسمة في الدورة المقبلة للأمم المتحدة فكيف تفسرون ذلك؟.

جواب ـ مما لا شك فيه أن المعركة أثناء الدورة القادمة في سبيل القضية المغربية ستكون أشد وأعنف منها في الماضي، غير أن الكتلة الآسيوية ـ الإفريقية ستستأنف المعركة، ونحن إلى جانبها وفي عونها ـ وهي أكثر قوة بعددها، وأشد خطراً على الاستعمار بما تهيأ لها، خلال هذه الفترة، من الأسباب والوسائل والظروف الداخلية والدولية وبقدر ما ستقف الكتلة في الميدان عزيزة الجانب قوية الحجة سيظهر الخصم ضعيفاً بكل معاني الضعف، فهو قد أتاحت له هيئة الأمم بتوصياتها في الدورة السابقة فرصة الإنقاذ، وإصلاح ذات البين، والعلاج بالتي هي أحسن، ولكنه بما أتاه بعد في المغرب من مناورات ومؤامرات أبى إلا أن يزيد المشكلة تعقيداً، وأن يسعى إلى حتفه بظلفه، وقد يحاول في آخر ساعة ـ ذراً للرماد في العيون وتضليلاً للناس ـ أن يناور باسم الحوار، والإصلاح، والديموقراطية الزائفة، ولكن هذه حيل لا تنطلي على أحد،

المعرفة تتحدث الى زعيم الشورى والاستقلال الاستاذ محمد حسن الوزانى

الزعيم يقول : نشاطنا في الخارج يمثل جانبا مهما من المقاومة السياسية ...

قضية البلاد ليست قضية اشخاص او فريق من الشعب، بل هى قضية البلاد كلها ...

الحالة في المغرب وتونس تهدد السلم وتتنافى مع حقوق الانسان .. مصر في عهدها الجديد

توالى التأييد لنا بكل ما تستطيع .. تحمل اعضاؤنا وانصارنا في كل جهة، النصيب الاوفر، من الظلم،

والاضطهاد، والقمع .. حركة العريضة الزائفة مجرد مناورة،

استغلها الاستعمار .. كبر على بعض النفوس ان تنزل

من «برجها العاجى» في سبيل قضية البلاد الكبرى

عدد ممتاز

24 ذي القعدة 1372 — 5 أغسطس 1953

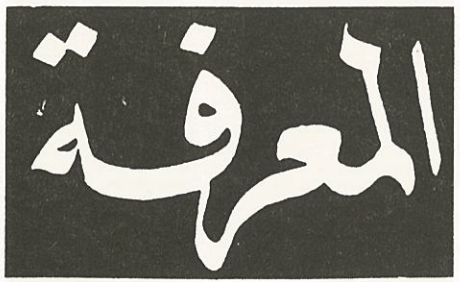

اغتنمنا فرصة وجود الزعيم الكبير وقائد الكفاح الشعبي والسياسي في معركة تحرير المغرب الاستاذ المجاهد محمد حسن الوزاني، بسبتة، فاتصلنا به ؛ ورغبة في تنوير الرأي العام المغربي المتلهف الى معرفة اتجاهات قضية البلاد الوطنية في الخارج والداخل ، وتوجيهات وآراء سياسي كفء ، ووطني مناضل كالزعيم الوزاني وإحباطا لاضاليل الانهزاميين من اصحاب المصالح والوصوليين ، فقد وجهنا الى حضرته مجموعة من الاسئلة استقيناها مما يشغل بال الرأى العام المغربي، فتفضل بالاجابة عنها مقتطعا بذلك جزءا ثمينا من وقته الثمين ومجهوده الذي كرسه لخدمة قضية تحرير المغرب ناكرا ذاته، ومتناسيا مصالحه الخاصة في سبيل الصالح العام ، وهنحملا النفي والابتعاد عن الوطن والاهل .

وسيجد القراء في هذا الحديث القيم توجيهات سديدة ، وآراء سامية وشرحا شافيا لكثير من المسائل الوطنية والسياسية ، ولاغرو فقد كانت توجيهات الزعيم الوزاني - دائما - مدرسة تلقى فيها دروس الوطنية والسياسة جيل كامل من المشتغلين بقضية البلاد .

ونحن نشكر الزعيم الوزاني على تفضله بالاجابة عن اسئلتنا طالبين من الله ان يمد في حياته الغالية، ويكلل جهاده بالنصر .

(قلم التحرير)

العدد 96 ـ السنة السابعة — الثمن 2,00 بسيطات او 20 فرنكا

ولهذا سيكون الفشل الذريع حليف محاولاته الجديدة، ومناوراته الشريرة، ولا أريد أن أطيل الكلام في هذا الموضوع ونحن على أبواب المعركة، كما لا أريد أن أتأخر عن تحذير الرأي العام المغربي من الإسراف في التفاؤل، والظن بأن مصير قضية البلاد بيد الكتلة الآسيوية ـ الإفريقية أو هيئة الأمم المتحدة أو أية هيئة دولية أخرى، بل هو بيد الشعب، فما حك جلدك مثل ظفرك، وعمل الكتلة أو الهيأة لا يعدو أن يكون في معركة التحرير مجرد شد الأزر عن طريق الاهتمام والعطف، والتأييد والتشييع، والضغط المعنوي والسياسي في سبيل الحل المنشود.

قضية المغرب ورجال حركة التحرير في مصر

السؤال الرابع ـ كيف ينظر رجال حركة التحرير المصرية إلى قضايا الدول العربية عامة وقضية الشمال الإفريقي خاصة؟.

جواب ـ إن رجال حركة التحرير في مصر يعتبرون جميع قضايا الدول العربية كقضية أصلية واحدة ذات فروع وجوانب، ـ ويرون كسائر إخوانهم العرب ـ أن أبرز المشاكل العربية في الوقت الراهن هي مشكلة الجلاء عن القنال، ومشكلة استرجاع فلسطين، ومشكلة تحرير شمال إفريقيا، وبهذه المناسبة أشير إلى أن المذكرة التي رفعتها باسم حزب الشورى والاستقلال إلى مجلس الجامعة العربية في دورته الأخيرة تضمنت من بين المسائل المعروضة فيها مطالبة دول الجامعة باعتبار القضايا

العربية في المشرق والمغرب وحدة لا تتجزأ، وجعل حل قضيتنا وثيقة الارتباط بتسوية أهم قضايا الشرق العربي بحيث يعلن رسمياً عدم استعداد الدول العربية لأي تفاهم مع الكتلة الأوربية الأمريكية سواء فيما يخص مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط أو غيرها إلا على أساس إنهاء المشاكل القائمة بين العرب وبعض الدول الأوربية كمشكلة المغرب مع فرنسا، وباختصار فإن مصر في عهدها الجديد توالي التأييد لنا بكل ما تستطيع، غير أن رجال التحرير في مصر يريدون منا أن نتولى بأنفسنا حل قضايانا ـ كما يفعلون في بلادهم ـ وهم ـ في دائرة إمكانياتهم ـ لا يدخرون وسعاً ولا يبخلون بمجهود في سبيل نصرة القضية المغربية.

حزب الشورى والاستقلال
لا تؤثر فيه الشدائد

السؤال الخامس ـ نود أن تتحدثوا لنا عن عدم حل حزب الشورى والاستقلال بالرغم من توقيف لسان الحزب واعتقال العدد الوافر من أعضائه وأنصاره واستمرار الاضطهاد بالنسبة لفروعه في البوادي والحواضر؟.

جواب ـ إن حزب الشورى والاستقلال يستوحي من الإيمان وعزيمة النضال حياته ونشاطه، فهو حزب كفاح وطني لا تأخذه في الله لومة لائم، وهو معروف بدعوته وشجاعته وثباته، بل هو حزب الشدائد، وقد شاء الله تعالى أن يحفظ هذا الحزب المخلص للبلاد وقضيتها من عبث المسيطرين، وعدوان الظالمين، وقد ظهرت حكمة الله في بقاء هذا الحزب ـ بعد

حوادث الدار البيضاء ـ يضطلع وحده في ميدان العمل والكفاح ـ بأعظم المسؤوليات، ويؤدي واجباته في أشد الظروف وأحرج الساعات كما يعلم الناس جميعاً، ولولا بقاء حزب الشورى والاستقلال واقفاً في الميدان ـ في الظروف العصيبة التي مرت بالبلاد والتي لا تزال قائمة فيها ـ لخلا الجو للمفسدين وخفت صوت الوطنية، وعقل لسانها الناطق، وأصبح الباطل يصول ويجول في البلاد دون منازع ولا معارض، وقد برهنت الحوادث أثناء مجزرة الدار البيضاء، وبمناسبة ما يسمى بعريضة صنائع الاستعمار ـ على أن رجال حزب الشورى والاستقلال أهل لأن يتحملوا كل ما تلقيه عليهم ظروف البلاد من جسيم المسؤولية في أشد الأوقات وأخطر المناسبات، وقد قاموا فعلاً بواجبهم وأدوا الأمانة بما أقر به الخصم والصديق معاً، والمواقف التي كانت لحزب الشورى والاستقلال ـ في الداخل والخارج ـ منذ حوادث الدار البيضاء إلى الآن أشهر من أن تحتاج إلى أي تعريف، ونحن إذ نذكر بها لا نروم شيئاً سوى بيان حكمة الله في بقاء حزب الشورى والاستقلال يضطلع في ميدان الكفاح والتضحية بالمهمة الملقاة على عاتقه، ويؤدي الرسالة الوطنية التي هي رسالته، وستتجلى مع الأيام حكمة الله فيزداد الشعب يقيناً بما ادخر الله له حزب الشورى والاستقلال.

هذا من جهة اليقين بالله، أما من جهة أخرى فإن السلطة كانت وما تزال شديدة الاقتناع بأن حزب الشورى والاستقلال ـ إذ يعتبر نفسه حزب الله، ويستمد وجوده ونشاطه من صدق الإيمان، وعزيمة النضال ـ لا يمكن أن يؤثر في حياته وسيره ما قد تقدم عليه الإدارة من قرار يقضي بحل الحزب كهيئة سياسية،

فإن قراراً كهذا بالنسبة لحزبنا إنما يكون ضرباً من العبث، لأن الحزب يستمد وجوده من إرادة الشعب التي هي من إرادة الله، ولو فرضنا أن السلطة اتخذت ذلك القرار لما غير شيئاً في وجود حزبنا، وثباته في الميدان، ومواصلته للنضال كما فعل، بل **ربما كان الحزب في السر والظلام أخطر منه في العلانية والنور، وهذا شيء معروف عن الأحزاب القائمة للدعوة والنضال كحزب الشورى والاستقلال.**

ومن المؤكد أيضاً أن السلطة أرادت بعدم اتخاذ قرار بحل هذا الحزب أن تحاول على عادتها التفرقة بين الوطنيين، وتحطيم صفوفهم، وتفكيك الجبهة المكونة بينهم، وليست هذه أول مرة يزين لها زلل الرأي وخطأ التقدير مثل تلك المحاولة الفاشلة، وفي هذه المرة سول لها الشيطان أنها بموقفها ستتمكن من اصطياد عصفورين بحجر واحد، ولكن الواقع أقام البرهان الساطع على عكس ذلك كله.

وأضيف إلى ما سبق أنه ليست هذه أول مرة أذيع فيها الخبر الذي سبق لنا أن سجلناه في كتاب (هذه هي الحماية في مراكش) الصادر منذ أشهر باسم وفد الحزب بالشرق، والذي كان أذاعه المكتب السياسي في وقته ضمن أحد بلاغاته أثناء حوادث الدار البيضاء، وأعني بالخبر المذكور التقرير الذي رفعه إذ ذاك الجنرال (لابارا) الحاكم العسكري لفاس وناحيتها إلى الجنرال كيوم والذي طالب فيه سلطات الحماية الفرنسية بأخذ حزب الشورى والاستقلال من أسفل لا من أعلى، وفي نظر الجنرال الفرنسي أن خير وسيلة للقضاء على حزب ليست هي

اعتقال أو نفي حفنة من رؤسائه، وترك السواد من أنصاره وأتباعه أحراراً يتحركون بل هي عكس هذا، وفعلاً اقتنعت تلك السلطات بوجهة نظر الجنرال لابارا، وأسرعت إلى تنفيذ تلك الخطة، وهذا هو ما يفسر آلاف الاعتقالات والمحاكمات القاسية التي توالت منذ بدء الحوادث الدموية على فروع حزب الشورى والاستقلال في كل مدينة وقرية وقبيلة بحيث تحمل أعضاؤنا وأنصارنا في كل جهة النصيب الأوفر من الظلم والاضطهاد والقمع، (وفي الامتحان يعز المرء أو يهان)، كما أن ضحايانا أثناء حوادث الدار البيضاء، وهي المركز الرئيسي للحزب كانوا أكثرية ولا فخر، أما في مراكز الشرطة والسجون والمعتقلات فقد استشهد عدد غير قليل من أعضائنا تحت طول وشدة العذاب ولا يزال إخواننا في كل مكان يتحملون في صبر وثبات ويقين الشيء الكثير من القمع والاضطهاد والإرهاب من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه وبالرغم عن كل ما لقيه ويلقاه حزب الشورى والاستقلال من العسف والإرهاب فقد كان وما يزال الحزب الوطني الوحيد القائم في المغرب بمهمة ومسؤولية الكفاح في سبيل الوطن وسيادته واستقلاله.

عريضة (القواد) مناورة استعمارية

السؤال السادس ـ ما هي النتائج التي قد تترتب عن المناورة الاستعمارية الأخيرة التي قام بها القواد والباشوات، وما هي الأسباب التي دعت إليها، خصوصاً وقد قام حزب الشورى والاستقلال بحملة واسعة النطاق في المدن والقرى لإحباطها؟.

جواب ـ إن ما عرف باسم «عريضة القواد والباشوات»، لا يعدو أن يكون مناورة استعمارية وإذا عرفنا النص الملفق لتلك العريضة المزعومة لأن الاستعمار عمل على نشره وإذاعته في الصحف والإذاعات، فإننا لا زلنا نجهل أسماء الذين نسبت إليهم العريضة المسيخة من القواد والباشوات، وذلك لأن الاستعمار أصر على كتمان الإمضاءات إن كانت موجودة حقاً، وبالرغم عما حام حول هذه الإمضاءات المزعومة من الشكوك، وبالرغم عن مطالبة السلطان رسمياً بنشر أسماء القواد والباشوات الموقعين فإن الاستعمار أصر على عدم إعلانها، وكل هذا يجعل في الواقع حركة العريضة الزائفة مجرد مناورة استغلها الاستعمار وطبل وزمر بها لحاجة في نفسه، أما الأسباب التي دعت إلى تلفيق تلك العريضة فهي **أولاً**: محاولة القيام بحرب أعصاب تتوسل بها الحماية إلى الضغط على السلطان حتى يتخلى عن موقفه من المشروعات الاستعمارية الفرنسية المخالفة لسيادة المغرب، **ثانياً**: الطمع في تفريق صفوف الشعب المكافح في سبيل سيادته واستقلاله وذلك بالقضاء على إجماع الرأي العام المغربي على المطالبة بحقوق البلاد وحرياتها التامة، ووسيلة الاستعمار إلى هذا هي تكتيل صنائعه من الموظفين والنفعيين وسفلة القوم ومعارضة حركة المطالبة بالاستقلال بسياسة التعاون المغربي الفرنسي، ولكن جميع أولئك لا يمثلون إلا أنفسهم وحقيقتهم لا تخفى على أحد في الداخل والخارج ومصيرهم إلى الفشل الذريع، **ثالثاً**: استغلال شيعة الاستعمار من أجل بث الفتنة السياسية بين المغاربة وشغلهم بها عن محاربة الاستعمار ومعارضة سياسته ومقاومة

خططه، **رابعاً**: إيهام الرأي العام العالمي بأن الشعب المغربي منقسم على نفسه في مسألة المطالبة بالاستقلال، وأن فريقاً منه يتمسك بالاستعمار ويؤيد الحماية الفرنسية، ولا يبغي (بالوجود الفرنسي) بديلاً، **خامساً**: تدعيم الإدعاء بأن الشعب المغربي لم يبلغ درجة النضج السياسي ولا سن الرشد حتى يحكم نفس بنفسه، وأن انسحاب فرنسا من المغرب إنما يعرض هذه البلاد إلى الفتنة حيث يشتبك المغاربة بعضهم ببعض مما يضطر فرنسا إلى الرجوع بجيوشها وحمايتها. هذه أهم أسباب المناورة، والدليل على فشلها أن فريقاً من الفرنسيين أنفسهم - رسميين وغير رسميين - سواء في المغرب أو فرنسا يسخرون من حركة العريضة المزعومة ويتوجسون خيفة من عواقبها، ولهذا يقاومونها بأقلامهم وألسنتهم وبكل ما لديهم من وسائل. وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على ضعف وفشل السياسة الفرنسية في المغرب.

أما الحملة الواسعة النطاق التي قام بها حزب الشورى والاستقلال في الداخل والخارج لإحباط مؤامرة العريضة فقد تحدث عنها الواقع وأترك الأعمال تنطق بها.

لجنة تحرير المغرب العربي والجبهة الوطنية

السؤال السابع - ما هي الغاية التي كنتم تتوخونها من مشروع تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة على أساس جديد، وهل ترون أن الجبهة الوطنية لم تؤد الغرض الذي من أجله أمضى ميثاق 9 أبريل بطنجة؟.

جواب ـ إن الغاية من تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي كانت هي تكتيل جميع الهيئات الوطنية التحريرية في شمال إفريقيا، وتنسيق جهودها، وتوجيه كفاحها صفاً واحداً في سبيل القضية العامة، ولكن بعض الأنانيات المريضة بحب الرئاسة والزعامة، والحزبية الضيقة واحتكار الشهرة الرخيصة سرعان ما عرقلت سير اللجنة، وكل المحاولات والجهود التي بذلت ـ مراراً ـ في سبيل توجيه اللجنة وجهتها الأولى قد فشلت بكل أسف. ومنذ أشهر، رأى حزب الشورى والاستقلال أن يحاول من جديد باتفاق مع طائفة من ممثلي بعض الأحزاب والهيئات المغربية والتونسية والجزائرية في القاهرة، جمع شمل لجنة التحرير على أساس عدم التمثيل الحزبي، وإنكار الذات، والتخلي عن كل رئاسة وزعامة واحتكار داخل اللجنة، والمشروع الذي قدمناه بهذا لقي كل تأييد من الشخصيات والهيئات الكبرى في الشرق، ومن بينهم اللواء الرئيس محمد نجيب، ولكن كبر على بعض النفوس أن تنزل من «برجها العاجي» في سبيل قضية البلاد الكبرى. وقد أيدت الجامعة العربية فكرة الوحدة فاتخذ مجلسها في الدورة الأخيرة قراراً عهد بتنفيذه إلى الأمانة العامة وريثما يتم التوحيد فإن ممثلي الأحزاب والهيئات التي قبلت مشروعنا أصبحوا يعملون في القاهرة على أساسه، وبهذا لم يبق المشروع حبراً على ورق ولا صيحة في واد.

أما الجبهة الوطنية فأريد أن يكون كلامي فيها من باب ما قل ودل، ورأيي فيها بكل صدق وصراحة هو أنها لم تؤسس

لذاتها، بل لخدمة القضية المغربية في الداخل والخارج، وإذا استثنينا بعض المذكرات التي رفعتها في مناسبات فإننا نجد ـ بغاية الأسف ـ أنها لم تكن في الواقع جبهة عمل وكفاح كما أرادها ميثاقها وكما تقتضيها المصلحة العليا للبلاد، وأنه لمن المؤلم جداً أن نرى في هذه الظروف العصيبة التي يجتازها الوطن والشعب تفرقنا عن الحق واجتماع آخرين على الباطل، وعسى أن يكون المستقبل أحسن من الماضي والحاضر.

حديث خاص بصحيفة «الجمهور المصري»

نشرته جريدة الرأي العام في عدد 208-19 شتنبر 1953

يزور مصر الآن الأستاذ محمد حسن الوزاني رئيس حزب الشورى والاستقلال بمراكش، والأستاذ الوزاني هو أول صحفي مغربي أصدر صحيفة مراكشية باللغة الفرنسية لمناهضة الاستعمار الفرنسي، وقد تخرج في مدرسة الحقوق السياسية كما نال دبلوم الصحافة من باريس.

وللأستاذ الوزاني تاريخ وطني حافل فبعد عودته من فرنسا بثلاثة أيام قاد أول مظاهرة وطنية في المغرب فجلده حاكم فاس وأمر بنفيه عن بلاده تسع سنوات!.

وقد زار الأستاذ الوزاني دار (الجمهور المصري) فسألناه:

س - هل هناك إجراءات خاصة ستتبعونها لعرض قضية مراكش على هيئة الأمم؟.

ج - هناك وعد قاطع من عزام باشا بأن الجامعة ستتولى عرض قضية مراكش على هيئة الأمم المتحدة في هذه الدورة ونحن نعتبر الجامعة جادة في هذا الوعد.

س - ولماذا لا تختصرون الطريق وتعرضون قضيتكم عن طريق دولة عربية؟.

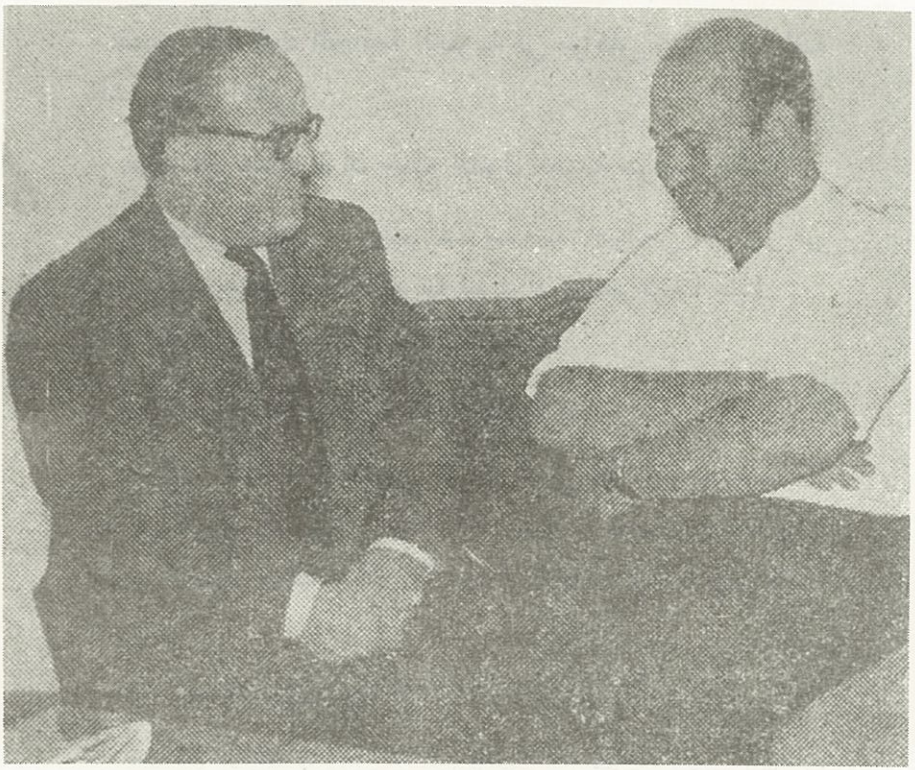

محمد حسن الوزاني يتحدث مع فتحي الرملي،
سكرتير «الجمهور المصري»

ج ـ نريد أن نعرض قضيتنا عن طريق الجامعة العربية لنكسب أكبر عدد من أصوات المؤيدين العرب . . . ثم إن الجامعة العربية قامت بعدة خطوات لا بد من إتمامها، وأنا أعتقد أن كل خطوة تخطوها الجامعة العربية ضد القضية المراكشية ستقضي على نفوذ الجامعة العربية في مراكش وستفقدها ثقة الشعب المراكشي!.

س ـ هل تعتقدون أن جميع الدول العربية سوف تؤيدكم؟.

ج ـ بكل تأكيد. . . ولو أننا سمعنا أخيراً من مصادر غير رسمية أن إحدى الدول العربية تنوي أن تناصر فرنسا علينا. . . ولكننا لا نريد أن نصدق هذه الإشاعات!.

س ـ أي الأحزاب المراكشية أقوى؟.

ج ـ إن الشعب المغربي لا حق له في الانتخاب بحيث لا يمكن أن يعرف رأيه واتجاهاته السياسية نحو حزب معين، ونحن لا يهمنا حالياً مسألة الأغلبية أو الأقلية، وإنما تهمنا قضية التحرير.

س ـ ما هو موقف جلالة ملك مراكش من الأحزاب؟.

ج ـ إن جلالته فوق الأحزاب باعتبار أنه ملك ورئيس الشعب المغربي، وقد صرح عظمته في مناسبات عديدة معلناً أنه يؤيد كل مخلص يعمل لصاحل بلاده، وجميع الأحزاب الوطنية تؤيد جلالة الملك في نضاله ضد الاستعمار.

س ـ ولماذا رفض عظمة السلطان قانون انتخابات البلدية الأخيرة؟.

ج ـ لأنه يتضمن مساساً خطيراً بالسيادة المغربية، من ذلك أنه أعطى للجالية الفرنسية والأجانب عموماً حق الانتخاب، وهو في رفضه هذا مؤيد كل التأييد من الأحزاب المغربية ومن الشعب كله.

تصريحات مهمة للأمين العام لحزب الشورى والاستقلال الأستاذ محمد بن الحسن الوزاني

النهار عدد : 656-23 شتنبر 1953

وقد دامت المقابلة نحو ثلاث ساعات أجاب خلالها الأستاذ الوزاني عن الأسئلة.

وكانت المقابلة باللغة العربية في بيته الخاص في مكان بالشمال الإفريقي، والأستاذ الوزاني قدم من القاهرة حيث كان يدرس مرحلة قضية المغرب مع رجال الجامعة العربية، وقد تكلم الوزاني عن موقف الصحف الألمانية من المشكلة المغربية، وحينها وضع عليه ممثل «إيفي» هذه الأسئلة:

س - بعد الحالة الناتجة في المنطقة السلطانية من جراء التعدي الفرنسي فما هي الطريق الذي سيسلك حزبكم؟.

ج - معارضة على طول الخط لجميع السياسة الفرنسية التي تطبق في المغرب، فقد تدخلت فرنسا فيه كما يدخل الليل في النهار لحد أن أصبحت سياستها معارضة لرغبات الشعب، والحكام الفرنسيون قد تخطوا كل مبادىء الديموقراطية، وكل الاتفاقات الموضوعة في عقد الجزيرة لاقتراف قهر الشعب المغربي الذي انتهى بعزل السلطان محمد الخامس وإحاطة القصر الملكي بالقوة الفرنسية وسجن القادة السياسيين مثل إبراهيم الهلالي.

س ـ بعد هذا الخروج عن جميع المبادىء ماذا يستطيع أن يعمل حزب يحب التقدم لبلاده؟ .

ج ـ في أي قيمة تستحق إصلاحات ديموقراطية (كذا) (ممنوحة من الفرنسيين بتهريج ومرج) محنطة بمحمد بن عرفة .

نعم هذا ما يسميه الفرنسيون إصلاحات ديموقراطية وعليها كانوا يحاربون منذ زمن. هذه وجهة نظر الديموقراطية التي وضعها الفرنسيون في هيئة الأمم، والسلطان سيدي محمد الخامس كان دائماً ضد هذه النظرية، لأنه يلاحظ عليها أنها تضر الشعب وتقلل حقوقه، هذه الإصلاحات لم تتعلق بأمر هين وبسيط، ولكنها تعمل لأمر عظيم، يمكن أن يشرح بأنه أعظم تحويل فرنسي لإدخال المغرب في الاتحاد الفرنسي. وتحت هذه الشروط وعدت فرنسا السلطان باستقلال المغرب ولكن مثل هذا كمثل الحرية والاستقلال التي يتمتع بهما معتقل داخل السجن .

س ـ كيف يفكر حزب الشورى والاستقلال تجاه السياسة الإسبانية في منطقة حمايتها؟ وفي خطوط الصداقة التقليدية التي تجمع دائماً إسبانيا بالشعوب العربية؟ كيف تفكرون في الصداقة الإسبانية المغربية؟ .

ج ـ في الجواب على هذه الأسئلة يجب أن أبين أن قلوب جميع المسلمين مسرورة بالموقف الإسباني تجاه الحوادث السياسية في المغرب والاعتداءات التي وقعت من جراء المواقف الفرنسية في منطقتهم .

فالسياسة الإسبانية هي ـ بوضوح تام ـ ضد فرنسا، فإسبانيا لا **تحمل في المغرب روحاً استعمارية، أعمال إسبانيا في المغرب تسير وراء أحسن طرق الإصلاح المتفق عليه.**

فأعمال إسبانيا في المغرب تحت إدارة الطليطلي خينرال «غريسا فاليليو» بالأخص الروحيات، هي على عكس فرنسا المتجهة في المغرب بكبرياء لا حدود له وأفكار استعمارية، فرنسا التي لم تفكر يوماً ما، في ظرف يمكن أن تتخلى فيه عن هذه الأراضي. وأمام هذه الفكرة فإن الحكام الفرنسيين ترتعد فرائصهم وتتنازع أفكارهم بالخصوص في قضية الاقتصاد، فرنسا ستُضيع يبقى المغربي.

وعلى الضد من ذلك إسبانيا فإنه يتضح دائماً كثير من تاريخها كدولة متحضرة **فعمل إسبانيا الذي أصفه بالعظمة معروف لدى المسلمين والعرب في المغرب وغيره. أشكر هذا المجهود للدولة المتحضرة الأولى ونقدم لها صداقتنا وحبنا.**

وزاد قائلاً: نعم فما نستلمه من إسبانيا لم ننتظره ـ معشر المسلمين ـ قط من فرنسا التي لا تربطنا معها الروابط التي تربطنا بإخواننا الإسبان، وفي الكلام على رسالة إسبانيا بالمغرب يجب أن تنحى كل فكرة مادية وكل وجود ليس تحضيرياً ومليئاً بالنبل والكرامة، وكما نعلم الموقع الجغرافي لهذه المنطقة فإنه عديم الفائدة تقريباً، فالمالية الإسبانية ومجهود الإسبانيين في المغرب وتقدم مسلمي المنطقة الظاهر هو الكفيل بالجواب الحقيقي على هذا السؤال وأنا نفسي أراه.

س ـ هل لباشا مراكش الكلاوي النفوذ في المغرب لحد

يستطيع به نزع جلالة السلطان؟.

ج ـ هنا تساءل الأستاذ الوزاني: نفوذ هذا الرجل؟ الكْلاوي يفتخر بالنفوذ الذي خولته فرنسا لسياسته الدنيئة في المغرب. وبعد ساعة من نزع السلطان نزعوا منه ذلك النفوذ الذي ادعوا له به.

وليس معنى هذا أن الكْلاوي يحب فرنسا، وإنما هو مع ثلاثمائة من القواد، قد عينوا لمناصبهم من جانب الفرنسيين كقواد لمحاربة الوطنية، لأنهم أميون جاهلون لا أخلاق لهم ولا شعور.

وفي سنة 1944 اجتمع بالسلطان 340 من القواد والباشوات، والكْلاوي نفسه صرح للسلطان بأنه يستطيع أن يلقي بفرنسا من المغرب. ولما وصل ذلك إلى الإقامة العامة اهتمت للوصول إلى الحذاقة مع الكْلاوي، ووعدت السلطان باستقلال المغرب... وبهذا أنقذت الحالة...

ولما وصل الأستاذ الوزاني إلى هذه النقطة انتصب في مكانه جاداً غاضباً، وهنا جمع المحرر أوراقه وودع الأستاذ الوزاني واعداً إياه بإرسال عدد من الجريدة التي تنشر تصريحاته.

تصريح للصحافة العربية بالقاهرة (نونبر 1953)

فجع المغرب من جديد بحوادث دامية واسعة النطاق، وشديدة الخطورة، وذلك ابتداء من السابع من ديسمبر الماضي (سنة 1952) وكانت هذه الحوادث نتيجة مؤامرة استعمارية دبرها الفرنسيون، وتربصوا بالإقدام عليها عرض قضية المغرب على هيئة الأمم المتحدة في القسم الأول من دورتها السابعة، وقد قصد الفرنسيون من تلك المؤامرة بعد أن فشلوا في عرقلة عرض القضية المغربية هذه السنة على الهيئة الدولية واتخذوا موقف المقاطعة للجلسات الخاصة ببحث هذه القضية:

أولاً ـ الانتقام من الحركة الوطنية التحريرية التي ما فتئت تعارض سياسة فرنسا ومشروعاتها في المغرب والتي عملت ـ بواسطة الدول العربية والآسيوية ـ على إدراج القضية المغربية في جدول هيئة الأمم المتحدة وجعلها إحدى القضايا الكبرى المطروحة أمام هذه الهيئة.

ثانياً ـ العمل داخل المغرب بكل وسائل القمع والاضطهاد والتحرش لتحطيم قوى الحركة الوطنية التحريرية وتعطيل نشاطها في جميع مظاهره ووسائله التي منها منع الصحافة الوطنية كلها وخنق البقية الباقية من الحريات التافهة التي كان مسموحاً بها للمغربي.

ثالثاً ـ إقامة البرهان، عن طريق سياسة العدوان وسفك الدماء والإرهاب، على تمسك فرنسا بخطتها الاستعمارية المكشوفة المقنعة بقناع الحماية، وعلى عدم استعدادها لأي تنازل طوعاً أو كرهاً، ولا لأي تدخل دولي في قضية المغرب التي يأبى تنطع الاستعمار الفرنسي إلى أن يعتبرها خاصة بفرنسا والمغرب لا غير.

رابعاً ـ خلق جو سياسي شاذ في المغرب يساعد على تثبيت السيطرة الفرنسية، وتنفيذ مشروعاتها المغطاة بستار الإصلاح والديموقراطية هذه المشروعات التي لا ترمي في الواقع إلى شيء غير السير حثيثاً بالمغرب نحو إدماجه طوعاً أو كرهاً في نظام الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية التي أصبحت تدعي بالوحدة الفرنسية في الدستور الفرنسي الجديد بعد الحرب العالمية الأخيرة.

خامساً ـ العمل للقضاء على الوحدة القومية، وعلى عروبة الشعب المغربي وذلك ببعث السياسة البربرية المشوهة من مرقدها، ومحاولة تنظيم التفرقة العنصرية كما يتخيلها الاستعمار، وفتنة المغربيين عن وحدتهم وقوميتهم، ووطنيتهم.

سادساً ـ تمكين الجالية الفرنسية من تحقيق أغراضها القريبة والبعيدة وهي أن تصبح أكثر من ذي قبل وبصفة شرعية الحاكمة بأمرها في المغرب نظير ما هي عليه بالجزائر.

سابعاً ـ ضمانة بقاء الاستعمار الفرنسي في المغرب في أقوى مظاهره وأوسع نطاقه، وتأمين حاضره ومستقبله ضد كل تدخل

أجنبي عامة، وضد نفوذ أمريكا الستراتيجي والاقتصادي خاصة، هذا النفوذ الذي يرتكز على القواعد الحربية الأمريكية وعلى ما أصبح للولايات المتحدة من نشاط اقتصادي يتضخم مع الأيام ويضر بوسائله القوية الاقتصاد الفرنسي.

من كل هذا يتضح أن المسألة جد لا هزل في نظر الاستعمار الفرنسي فهو يرى نفسه بين حياة أو موت، ولهذا لم يتورع ولا يتورع في الإقدام على كل ما من شأنه أن يحفظه ـ آناً واستقبالاً ـ من كل خطر يأتي سواء من الشعب المغربي نفسه أو من التدخل الدولي أو من سياسة أية دولة قوية ـ كأمريكا ـ تتمتع بوضعية استراتيجية واقتصادية بارزة في المغرب.

شهادات يدلي بها فرنسيون أحرار

لم تتم مؤامرة السكوت التي حاول الاستعمار الفرنسي أن يدبرها إحكاماً لنطاق الحصار المضروب على المغرب منذ المذابح البشرية الأخيرة في الدار البيضاء، وذلك أن جماعة من أحرار الفرنسيين الذين تمكنوا من الاطلاع على حقيقة تلك المذابح عملوا على فضحها في فرنسا نفسها عن طريق الصحف والاجتماعات العامة الأمر الذي لفت نظر الرأي العام الفرنسي والدولي إلى إجرام الاستعمار وأزعج سلطاته المسؤولة في المغرب وملهميها وأعوانها من أعضاء الجالية الفرنسية، وقد حاول هؤلاء أن يردوا على أولئك الأحرار تبريراً لفظائعهم وأصدرت الإقامة العامة ووزارة الخارجية الفرنسية بلاغات رسمية تحاول تغطية الحقيقة والتشكيك فيما أذاعه أحرار الفرنسيين بإمضاءاتهم وتحت مسؤولياتهم سواء في الصحف أو

في التقارير المرفوعة إلى الجهات العليا المسؤولة في باريس أثناء أحاديث عامة في بعض الأندية بباريس، ونذكر في طليعة أولئك الأحرار الكاتب الفرنسي الكبير (فرانسوا مورياك) عضو الأكاديمية الفرنسية الذي كتب مقالين في جريدة (الفيكارو) الباريسية كان صيحة حق اخترقت حجب الباطل وأرسلت على خفايا الاستعمار نوراً كاشفاً وهاجاً، كما نذكر من بين أولئك الفرنسيين المنصفين الكاتب (أندري جوليان) الأستاذ بجامعة السوربون الذي كتب في جريدة (لوموند) الباريسية رسالة تعد من أكبر الوثائق والمستندات في ملف فضيحة الاستعمار الفرنسي في المغرب.

وإلى جانب طائفة من أحرار الفرنسيين في باريس عملوا على نشر الحقيقة ونصرة الحق قامت طائفة أخرى من أحرار الفرنسيين المقيمين في المغرب ـ أساتذة ومحامين وأطباء وموظفين ـ فأبت إلا أن تضم صوتها إلى صوت مواطنيهم في باريس فتؤدي بدورها شهادة ترد بها حقيقة الحوادث الدامية إلى نصابها وتكشف في نفس الوقت عن مسؤولية غلاة المستعمرين من أعضاء الجالية الفرنسية ومن سلطات الحماية وهؤلاء كلهم متواطئون على سياسة العنف والبطش التي تمخضت عنها مذابح الدار البيضاء في ديسمبر الماضي، وباختصار فقد رفعت الطائفة الفرنسية المذكورة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس البرلمان، ورئيس مجلس الوحدة الفرنسية، ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية ورئيس لجنة الشؤون الخارجية، ورؤساء الكتل الحزبية في البرلمان، تقريراً إضافياً مدققاً تحت عنوان (الحقيقة في حوادث المغرب) مقدمة برسالة مؤرخة في 20 يناير

1953 ، وورد فيها هذه الفقرات :

«إن الوثيقة تبرهن ـ خلافاً للإدعاءات والمفتريات الرسمية ـ على أنه لم تحدث في الدار البيضاء يومي 7 ، 8 ديسمبر 1952 لا فتنة شعبية ولا مؤامرة وطنية ، وإنما دبرت هناك مكيدة فظيعة ضد العملة وضد الشعب المغربي ، ويتضح اليوم بجلاء في أعين أتقياء الناس أن هذه المكيدة المدبرة التي أعلنت عن نفسها وكشفت عن حقيقتها بمذابح وحشية ، وباعتقالات وإبعادات استبدادية وافرة ، وبإقامة نظام الإرهاب البوليسي ، إنما كانت تهدف إلى تمزيق شمل الهيئات النقابية وإلى تحطيم الحركة الوطنية المغربية» ومما ورد في خاتمة هذا التقرير المذكور:

«إن كل ما تقدم من الحقائق يقوم دليلاً لا يقبل النفي والدحض على الكذب الإجرامي الذي كان أساساً لكل سياسة القمع المدبرة من الإقامة العامة باتفاق مع حكومة بيني وقد استقالت فيما بعد ، وتلك الحوادث الدامية ليست في الحقيقة إلا امتداداً ومواصلة لسياسة تقوم على القمع الوحشي الذي يعانيه الشعب المغربي وطبقته العاملة منذ فرض الحماية ، وهذه السياسة قد تجلت بكيفية خاصة في فاس ، وسلا ، والرباط (يناير 1944) ، وفي الدار البيضاء (أبريل 1947) ، وفي خريبكة (أبريل 1948) ، وفي جرادة (يونيه 1948) ؛ وفي تادلة (مايو 1951) ، ومن جديد في الدار البيضاء (أول نوفمبر 1951) ؛ وفي عدة مدن وجهات من المغرب (مارس 1952) كطنجة ، وآسفي ، ومريرت ، ولا مراء في أن تلك السياسة تهدف إلى إبقاء الشعب المغربي في حالة البؤس والشقاء ، كما تساعد على

مضاعفة الامتيازات والأرباح التي لا حد لها وتتكدس في أيدي حفنة من الاستغلاليين المستعمرين يتزعمهم بنك باريس وهولاندة وبنك الوحدة الباريسية وبنك روتشيلد، وأخيراً تهدف السياسة العنيفة إلى تحطيم قوى المقاومة الوطنية طمعاً في الاستغلال التام لجميع الإمكانيات الحربية والبشرية».

فهذه الشهادات المثبتة في تقرير مرفوع من طرف فرنسيين مقيمين بالمغرب إلى رؤساء الدولة والحكومة والبرلمان في باريس تؤيد ما قلناه عن حقيقة الحوادث الدامية وأهداف سياسة القمع والإرهاب التي تسوس بها الحماية الفرنسية اليوم شعب المغرب.

رسالة سلطان المغرب إلى رئيس الجمهورية الفرنسية

في يناير الماضي فوجئنا بخبر حمل المقيم العام الجنرال كْيوم لرسالة من سلطان المغرب إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، وقد أحيط هذا بسياج من السر والكتمان، ولكن لم يلبث خبر هذه الرسالة السلطانية مطوياً في سر الخفاء طويلاً، وبالرغم من عدم نشر نص الرسالة السلطانية فإن بعض محتوياتها تسربت إلى الصحافة الفرنسية في باريس، وهكذا علمنا أن الرسالة وجهت بتاريخ 12 يناير، وأنها اعتمدت على فقرات واردة في البيان الوزاري الذي ألقاه روني مايير رئيس الحكومة الفرنسية الجديدة إذ ذاك أمام البرلمان في 6 يناير والذي أشار إلى سعي الحكومة في سبيل الاتفاق مع باي تونس وسلطان المغرب داخل نطاق معاهدات الحماية، وإلى وجوب استئناف المفاوضة مع تونس والرباط دون السماح بأي تدخل أجنبي وقد أظهرت

الصحافة والأوساط الفرنسية ارتياحها لرسالة السلطان التي حررت ـ فيما قيل ـ بلهجة معتدلة وصيغة أكثر مجاملة من ذي قبل، وتتضمن الرسالة السلطانية الحديث عن حوادث الدار البيضاء وما أعقبها من اعتقالات كثيرة وتدابير زجرية متخذة ضد بعض الموظفين المغربيين التابعين للقصر، ثم جاء جواب رئيس الجمهورية الفرنسية على رسالة سلطان المغرب في 7 فبراير وتسلمه السلطان في 9 منه بواسطة الجنرال كُيوم وقد أصدرت وزارة الخارجية بلاغاً رسمياً بتاريخ 13 فبراير يعلن أن سلطان المغرب أبدى في رسالته إلى رئيس الجمهورية الفرنسية الرغبة في أن يفتح مع الحكومة الفرنسية، وذلك في جو سالم من التوتر وقائم على التفاهم المتبادل، مفاوضات للبحث المشترك عن حل يرمي خاصة إلى وضع تعاون مثمر بين فرنسا والمغرب، ويوضح البلاغ الرسمي أن الحكومة الفرنسية ترحب بالنوايا المعبر عنها في رسالة السلطان وتقترح الشروع ـ في دراسة الإصلاحات المعروضة التي تتجه إلى التدرج في توسيع دائرة الأنظمة الديموقراطية على أساس احترام السيادة المغربية والتعاون الفعلي للعناصر الفرنسية، ويضيف البلاغ أن الحكومة الفرنسية عازمة على مواصلة عملها في سبيل تجديد الاقتصاد والأنظمة في المغرب هذا العمل الذي يجب أن يسير إلى جانب مضاعفة العمل في الميدانين الاجتماعي والفكري.

وهكذا تحدث الطرفان ـ من جديد ـ بلغة واحدة، ولكن أحدهما ما زال لا يفهم الثاني لاختلاف النوايا والمعاني مع تشابه الألفاظ والعبارات فالحوار الذي انقطع مدة بين الرباط وباريس عاد من جديد ولكنه كان ولا يزال حوار الصم،

فكلتاهما تتحدث عن السيادة المغربية والتعاون الفرنسي ولكن كل واحدة منهما تعني بالسيادة والتعاون ما لا يخطر على بال الأخرى.

فالسيادة في نظر السلطان يجب أن تكون بعيدة عن كل مشاركة للفرنسيين فيها بأي صفة من الصفات والتعاون في نظر السلطان إنما هو الاستعانة بالخبراء الفرنسيين.

أما في نظر الحكومة الفرنسية فالسيادة المغربية يجب أن تبقى وهمية ورسمية كما هي في عهد الحماية بخلاف التعاون الفرنسي الفعلي الذي يجب في نظر تلك الحكومة أن يستمر وينقلب إلى إشراك الفرنسيين المقيمين بالمغرب في جميع مظاهر الإدارة والحكم والسيادة من أسفل إلى أعلى كأنهم مواطنون في المغرب لا أقل ولا أكثر.

المشروعات الاستعمارية الفرنسية باسم الإصلاح والديموقراطية المزعومين

من المقارنة بين ألفاظ البلاغ الرسمي الفرنسي وما ورد في الخطاب الذي ألقاه الماريشال جوان في نادي الامبراطورية الفرنسية بباريس في 16 يناير الماضي يتضح بجلاء أن الحكومة الفرنسية تستوحي في سياستها الاستعمارية بالمغرب من نظريات وتوجيهات المارشال المذكور، فقد قال هذا في خطابه المشار إليه آنفاً: يجب علينا أن نستفيد من الفترة بين دورتي هيئة الأمم المتحدة لاستئناف دراسة الإصلاحات فإن كلمة (إصلاح هي المادة الأساسية في معاهدة 1912، فإذا سحبنا هذه المادة لا يبقى شيء من هذه المعاهدة، فلا بد من استئناف الحوار مع

الحادث الطبيعي في جو من الهدوء والصفاء والنظام).

وتحدث المقيم العام الجنرال كُيوم إلى الصحفيين عن (الإصلاحات) عند عودته إلى المغرب في 7 فبراير الماضي فقال: إن نية الحكومة هي مواصلة العمل في جميع الميادين وخاصة مجالس تدبير المصالح المحلية وتنفيذ برنامج اجتماعي يهم الطبقة العاملة والشبيبة المغربية وفي حديثه عن التعاون الفرنسي المغربي قال:

«إن التعاون الفرنسي المغربي يجب أن يتجلى في جميع المجالات، إذ يجب أن يقوم بيننا تعاون أشد إحكاماً ووثوقاً، وأكثر مودة، وأوفر ثقة بين مختلف السكان الذين هم مطالبون بأن يعيشوا جنباً لجنب في هذه البلاد فلا أمل للمغرب مطلقاً خارج هذا النطاق».

وقد شرحت الصحف الفرنسية الصادرة في المغرب هذه العبارة موضحة ما يختفي وراءها من مقاصد ومطامع فقالت: قال الجنرال إن الفرنسيين يجب أن لا يكونوا أجانب في المغرب، أي لا يمكن أن يكون خارج هذا النوع من المشاركة سوى الدواهي والطامات سواء للمغربيين أو الفرنسيين (البوتي ماروكان 7/ 2/ 1953) فواضح من هذا أن الإصلاحات المعروضة على المغرب إنما ترمي إلى تنظيم الحياة العامة في هذه البلاد على أساس مشاركة سياسية بين الفرنسيين كسادة مسيطرين وبين المغاربة كعبيد مسخرين أو كما قالت صحف فرنسية من أجل إيجاد مجتمع مغربي فرنسي أوربي يهيمن عليه الفرنسيون طبعاً ويوجهونه كما يريدون في دائرة وحدتهم

الفرنسية وفي طليعة المشروعات المعروضة باسم الإصلاح والديموقراطية تجديد نظام المجالس البلدية على أساس إشراك الفرنسيين بالانتخاب وبالتساوي مع المغاربة أصحاب البلاد الشرعيين.

وخلاصة هذا المشروع ـ مشروع البلديات ـ هي تحويل المجالس البلدية الحالية إلى مجالس منتخبة تملك حق التقرير في نطاق واسع جداً، فتصادق على الميزانية وتنتخب وكيل الرئيس وهو فرنسي دائماً، وفي الواقع هو الرئيس العملي للمجلس البلدي كما في مدينة الدار البيضاء، أما السلطة العليا (فرنسية طبعاً فإنما يبقى تدخلها للمصادقة على بعض القرارات العامة بينما يعطى للوزير الأول في الحكومة المغربية حق إلغاء ما يراه من المداولات، وحل بعض الأقسام من المجالس البلدية وتعيين ما يقوم مقامها كنيابة خاصة وهذا التدبير يمكن أن يشمل المغاربة والفرنسيين على السواء) (جريدة لوموند 20 - 1 - 1953).

وقد رفض مجلس الوزراء في الماضي هذا المشروع الفرنسي لما يقوم عليه من مخالفة صريحة تامة لأصول السيادة المغربية (التي يجب أن تبقى سليمة كاملة كما أوضحه بلاغ رسمي باسم الحكومة المغربية في أكتوبر 1952).

ونلفت النظر إلى ظاهرة غريبة وهي أنه لم تمر أيام قلائل على مذابح الدار البيضاء حتى أخذت الصحف الفرنسية في المغرب تتحدث عن سنوح الفرصة إذ ذاك لتنفيذ مشروعات الإصلاح المؤخرة بسبب رفض السلطان والحركة الوطنية لها لأنها ماسة

بسيادة البلاد وكيانها وأمانيها القومية. وبصفة خاصة شرعت تلك الصحف المعبرة عن مطامع الجالية الفرنسية في المغرب تؤكد القول بأن إصلاح البلديات على ذلك الأساس إنما يعد مفتاح برنامج الإصلاحات الذي تقترحه الحكومة الفرنسية بدوافع استعمارية سافرة، لأن إنجاز الإصلاح المزعوم من شأنه أن يفتح باب المشاركة على مصراعيه ويمكن الفرنسيين من أن ينقلبوا من وضعية الأجانب إلى وضعية المواطنين في المغرب مع احتفاظهم بجميع ما لهم كرعايا فرنسيين من حقوق وامتيازات تجعلهم العنصر المتفوق المسيطر دون منازع.

وزيادة في توضيح أغراض ووسائل السياسة الفرنسية تجاه المغرب نثبت هنا فقرات عن رسالة نشرتها جريدة (لومند الباريسية بتاريخ 31 يناير 1953 لشارل أندري جوليان الأستاذ بجامعة السوربون وعضو مجلس الوحدة الفرنسية في باريس). قال: ما أكثر الفرنسيين في المغرب الذين يتلذذون بتكرار القول بأنه من الضروري الإقدام على حركة قمعية لا تبقي ولا تذر وذلك لضمانة السلام لمدة ربع أو نصف قرن، ويقول غلاتهم المتحمسون لمدة ثلاثة قرون، وقد أبى أحد هؤلاء ويعد من أكبر ممثلي وجهة نظرهم ورهطهم إلا أن يحمل نفسه عناء زيارتي منذ أيام قلائل، والقيام بعرض برنامج أمامي وهو خلع السلطان وإرسال فرق كثيرة مسلحة لحفظ النظام بمرابطتها لا غير وإبادة العرب لإعادة المغرب إلى أصوله البربرية أنه ليخيل إلى الإنسان وهو يسمع هذا أنه في المنام مواجهاً لأحلام مزعجة، إن فكرة إنشاء جمهورية مغربية تحت قيادة الفرنسيين على نسق (الأفريكانوس وهو اسم العناصر الأوربية التي أصبحت تسيطر

في البلاد ففي إفريقيا الجنوبية تتقدم وتنتشر بكيفية يكون من عدم التبصر تجاهلها).

وكتب فرنسي آخر هو لوميكر دو بروي تحت عنوان (المغرب وفرنسا) في جريدة (لانفورماسيون) الباريسية أن الإصلاحات يجب أن تعرض تطبيقاً للمادة الأولى من معاهدة الحماية. فالنقطة الأولى في السياسة الفرنسية هي الإصلاح في نطاق الحماية لا غير، والنقطة الثانية هي أن الفرنسيين بذلوا دماءهم في المغرب فلا بد لهم من مقابل وهو حماية ما للفرنسيين في المغرب من مصالح وامتيازات. والحماية الفعلية الوحيدة لا يمكن أن تكون إلا سياسة لأنها دائمة بينما الوعود والالتزامات إنما هي مؤقتة انتقالية، ولهذا فإن مشاركة الفرنسيين في الأنظمة السياسية في المغرب عن طريق التصويت والتمثيل في المجالس بأنواعها ودرجاتها هي التي تكفل الدفاع عن الحقوق والممتلكات الفرنسية طبق مناهج يقع تقريرها بل وليس بمستحيل التفكير في إيجاد جنسية مزدوجة أو رعوية مزدوجة كما هو الشأن في سويسرا أو كندا وغيرهما من البلاد التي على شاكلتهما، وهذه الجنسية المزدوجة قد يتمتع بها المغاربة المقيمون في فرنسا، ومهما يكن من الشكل الذي تأخذه هذه المسألة فإنه يجب أن يكون في الشكل نفسه ما ينفي كل شك في دوام وخلود ما للفرنسيين من حقوق وممتلكات. وهناك نقطة ثالثة وهي أساسية في المرحلة الحالية التي تجتازها العلاقات العسكرية بين الأمم ذلك أنها مشكلة الجيش، فالمغرب لا يمكن أن يكون له جيشها الخاص، فما دامت الجيوش اليوم تحمل الصبغة القومية فإن الفرق العسكرية المغربية تظل إلى

أجل غير محدود مندمجة في الجيش الفرنسي بصفتها تمثل النصيب العسكري الذي يساهم به المغرب في السياسة المشتركة مع فرنسا والنقطة الرابعة ـ وهذا ما يصعب قبوله على المغاربة ـ وهي تتعلق بضرورة إبقاء المغرب مدمجاً في فرنسا من حيث السياسة الخارجية لأن قيام فرنسا بالتمثيل الديبلوماسي للمغرب هو الذي يمكنها من الضمانات المنشودة وقد يعترض بعضهم على هذا بقولهم ما أغرب هذا الاستقلال بالنسبة لبلاد لا تستطيع أن تملك سياستها الخاصة ولا ما يتبعها لزاماً وهو الجيش.

مما تقدم كله تتجلى حقيقة ما يهدد المغرب اليوم من أخطار سواء في كيانها أو مصيرها كوطن وأمة ودولة، والبرنامج الذى تقدمت به الحكومة الفرنسية بواسطة مقيمها العام الجنرال كْيوم إلى سلطان المغرب ـ باسم الإصلاح الزائف والديموقراطية المزعومة ـ إنما يرمي سراً أو جهراً دفعة واحدة أو تدريجياً، مباشرة أو بوسائل ملتوية ـ إلى إبادة السيادة المغربية الصميمة والزج بالمغرب ـ أحبت أم كرهت ـ في جحيم الوحدة الفرنسية، فلا سيادة، ولا حرية، ولا استقلال بل الإدماج والعبودية والفوضى باسم النظام والإصلاح والديموقراطية هذا ما تريده فرنسا وهذا ما لا تقبله المغرب المكافحة إما أن الحق حق، والباطل باطل وما دام الحوار بين السلطان حول ذلك البرنامج الذي يرمي إلى أن يقيم في المغرب حكماً جاهلياً استعمارياً فإنه لا يخرج عن كونه حوار صم لا أقل ولا أكثر، لأن الأساس باطل والموضوع زائف والقول عقيم.

سياسة فرنسا في المغرب :
الاستعمال الدائم للقوة

تلك هي المشروعات الفرنسية المعروضة اليوم على سلطان المغرب أثناء الحوار الثنائي السري الذي استأنفه معه المقيم العام الجنرال كُيوم لمحاولة إقناعه بتوقيع المراسيم المتعلقة بذلك وفي طليعتها مرسوم اشتراك الفرنسيين في المجالس البلدية عن طريق الانتخاب الحر العام أو بالتعيين مؤقتاً وعلى سبيل التدرج والانتقال. ولكن لا يكفي أن نعلم ـ كما أسلفنا ـ أن عرض تلك المشروعات قد مهد له الفرنسيون في ديسمبر الماضي بمذابح الدار البيضاء وبني هلال، بما أصبحوا أكثر من ذي قبل يحكمون به المغرب والمغاربة من سياسة القمع والإرهاب والاستبداد المطلق معززة بالأحكام العرفية والقوانين والتدابير الاستثنائية. نعم لا يكفي أن نعلم ذلك فقط بل يجب أن ننصت إلى الفرنسيين أنفسهم ـ رسميين وغير رسميين ولكنهم ذوو خبرة واطلاع ـ وهم يتحدثون عن السياسة الفرنسية التي تريد فرنسا أن تعتمد عليها في الحملة التأديبية التي شنتها خلال الثلاثة أشهر الأخيرة على الشعب المغربي وحركته الوطنية التحريرية والتي لا تزال توالي عدوانها على الأفراد والجماعات بما لا يستطيع أن يصوره قلم ولا لسان.

وإلى المقيم العام الجنرال كُيوم الآن الكلمة ليحدثنا عن السياسة الفرنسية في المغرب المعذب، وخلاصة ما قال في ندوته الصحفية بباريس يوم سادس يناير الماضي إن فرنسا يجب عليها أن تطرح السياسة السلبية وأن تعتمد في سياستها على

الاستعمال الدائم للقوة، وإن لم يكن هذا فلْتُخْلِ المغرب فبهذه العبارة الوجيزة أوضح ممثل فرنسا في المغرب أن حكومته يجب أن تودع كل سياسة سلبية لم تمكنها من تنفيذ برامجها الاستعمارية إرضاء لمطامع جاليتها في المغرب وتطبيقاً لنظام الوحدة الفرنسية، وتتخذ بدل تلك السياسة العقيمة سياسة حازمة تستمد وجودها من القوة وتتوسل بالقوة في كل حين وفي كل مجال لتحقيق مطامح الاستعمار الفرنسي في المغرب فإذا لم تفعل فرنسا فلا مناص لها من مغادرة المغرب والتخلي عنها لأصحابها. ومما لا شك فيه أن الجنرال كْيوم لا يفكر ولا يمكن أن يفكر في انسحاب فرنسا من المغرب طوعاً واختياراً، آناً واستقبالاً لهذا فإنه يعتقد أنه ليس أمام فرنسا إلا ما سماه بالاستعمال الدائم للقوة، وهذا ما طالما تمناه الجنرال كْيوم منذ حل بالمغرب مقيماً عاماً (أغسطس 1951) (ومن عباراته التي سارت بذكرها الركبان قوله: إنه مبارز يطلب البراز، وإنه يريد أن يطعم الوطنيين التبن) ولم تمر على هذا سنة ونصف حتى حقق الجنرال كْيوم أمانيه الغالية في البراز وإطعام الوطنيين التبن مسقياً بالسم الزعاف فكان ما أراد بمذابح الدار البيضاء وبني هلال خاصة، وأصبح (المبارز) و (مطعم التبن) يصول ويجول في المغرب وقد استحالت إلى ميدان قتال (أو تقتيل على الأصح) وجحيم إرهاب، وسجن وعذاب من وراء ستار حديدي شامخ يباهي به أصحابه كل (نطاق حصار) ضربه جلاّدو الشعوب حول أوطانها في دنيا الطغيان.

فسياسة الاستعمال الدائم للقوة سياسة فعلية شنها الجنرال كْيوم بكيفية أوسع وأكمل أثناء مذابح الدار البيضاء ومنذ ذلك

الحين وهي السياسة الرسمية والعملية القائمة وحدها في المغرب.

وفي 26 يناير الماضي تولت جريدة (لانفورماسيون) الباريسية ـ بمناسبة سفر الجنرال گيوم إلى باريس لمقابلة وزير الخارجية بيدو وغيره من أعضاء الحكومة ـ تطمين الرأي العام الفرنسي القلق من جراء افتضاح حقيقة سياسة القمع على لسان طائفة من أحرار الفكر الفرنسيين فكتب هذه العبارة ففي المغرب لا تنام عين مطلقاً للسلطات الفرنسية العامة المسؤولة عن الأمن إذ توالي اهتمامها بالحالة هناك في غير فتور ولا تساهل.

فرنسا تحمل السياط من جديد

وكتبت ريمون كارتيني في مجلة (باري ماتش) بتاريخ 14 فبراير 1953 وتحت عنوان: يجب على السلطان أن يتغير وإلا فيلزم أن يغير: ما خلاصته أن المغرب ـ في زعمه ـ بلاد تولد فيها القوة بينما الضعف يتبدد فيها وينتشر كالهواء، ويذهب الكاتب الفرنسي إلى أن المغاربة وقد بدا لهم ضعف فرنسا لأنها خسرت الصفقة، ولكن فرنسا أمام هذا لم تلبث أن حملت السياط من جديد.

وقد أثار هذا القول ثائرة بعض الأحرار في فرنسا على رأسهم الكاتب الكاثوليكي الشهير فرانسوا مورياك الذي كتب في (الفيكارو) 10 فبراير 1953 مقالاً أوضح فيه أن سياسة فرنسا يجب أن تقترن فيها العدالة بالقوة وأن البوليس الفرنسي يجب ألا يكون شبيهاً بغيره من أنواع البوليس وأن أنصار ميكيافيل من الفرنسيين إن لم يكن لهم أقل إيمان بالإنسانية وحقوقها ولا

بحرية الفكر فعلى الأقل يلزمهم أن يعملوا كأنهم يؤمنون بهذا كله، وأن يجتنبوا بعض تصرفات القوة الجائرة لا لأنها جريمة (لأنه لا توجد جريمة في نظرهم ما دام الأمر يتعلق بحفظ النظام في سبيل المصالح) ولكن لأنها زلة وخطيئة ذلك أن التصرفات الجائرة تفسد أحسن فرصة تتاح لامتلاك القلوب والعقول.

إن البوليس اليوم واحد في كل مكان إذ يوجد فن بوليسي تعمل فيه يد الإتقان تحت كل سماء لإكراه الأبرياء على الاعتراف بأنهم مجرمون، فعلى اللبقين أن يوافقوا في هذا المثاليين (الذين عليّ الاعتراف بأنهم مجرمون)، ثم قال الكاتب الفرنسي: لنلخص رأينا وهو أنه إذا كانت هناك حقيقة يجب أن لا تفلت من كل ملاحظة واعتبار فهي أن الأمة الفرنسية التي تدهورت من الصف الأمامي الذي كانت فيه والتي ينوء كاهلها تحت أثقال المسؤوليات الموروثة عن عصر قوتها لا يمكن أن تبقى في مكانها إلا بفضل ميراث آخر هو الميراث الروحي الذي لا يتعاون مع النظام السياسي، وذلك لأننا أمة ذات رسالة... هذه مأساة، وإنا لنحجم عن قذف المواجهين لها بالحجارة، غير أننا نأمل أن يتمكنوا من مقاومة ما يستهويهم ويتراءى لهم أنه أسهل شيء ذلك هو الإفراط في استعمال القوة، وإني لأجترىء فأعتبر أن م. ريمون كارتيني يخطىء في غير حياء ولا وقار: (إن فرنسا قد حملت السياط من جديد).

ديموقراطية لويس الرابع عشر

وقد ارتفع صوت فرنسي آخر هو صوت بيير باران ـ الرئيس

السابق لجمعية قدماء المحاربين الفرنسيين في المغرب ـ فكتب في جريدة (ريفورم) بتاريخ 24 يناير 1953: (إن من يمثلون فرنسا عملياً في المغرب ليسوا من طبقة الإداريين منذ عشرين سنة، فقد كانت في عهد ليوطي سياسة اليد الممدودة، أما اليوم فقد خلفتها سياسة العصا... ومما لا شك فيه أن الأغلبية الكبرى من المغاربة قد خسروا كل ثقة في الفرنسيين بالمغرب، وليس من شأن سياسة القمع والدم القائمة في هذه البلاد والمحاطة بالسكوت أن تسوي الأشياء فلم يعد هناك مجال للاعتقال الجائر وهذا يحيي نظام الأوامر الصارمة السرية كما عرفته القرون الوسطى، وفي الواقع أن ما نعلمه للمغاربة هو **ديموقراطية القرن الرابع عشر**).

ولهذا إذا صاح الجنرال كُيوم: لنسق المغاربة إلى الديموقراطية وأنوفهم راغمة، تراءت لنا صورة جلاد يحمل في يده السياط، ويرهبنا (بديموقراطية) لويس الرابع عشر، هذا الطاغية الذي كان يقول فلا يرد قوله: الدولة هي أنا (L'Etat est moi).

موقف الجالية الفرنسية في المغرب

تحدث مرة أحد رؤساء الجالية الفرنسية هو الدكتور إيرو ـ رئيس نقابة الصحافة اليومية الفرنسية في المغرب، وعضو مجلس شورى الحكومة، ومدير جريدة (لافيجي ماروكان) وذلك أمام الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين اليومية الإقليمية في فرنسا (23 يناير 1953) فعرض الحلول التي يراها الفرنسيون في المغرب لحل المشكلة القائمة فيها مع فرنسا، وقد ذكر من

بين تلك الحلول: القضاء على الحركة الوطنية التحريرية، والإعلان الرسمي لبقاء معاهدة الحماية، وإبعاد جميع المعارضين لسياسة فرنسا من مناصب الدولة وتخويل المقيم العام سلطات واسعة تتطلبها أهمية وظيفته ومواصلة عمل فرنسا في المغرب وإنجاز الإصلاحات الديموقراطية على أساس إشراك الفرنسيين في جميع المجالس آناً واستقبالاً.

وفي 17 فبراير اجتمع بالرباط نواب الجالية الفرنسية لدراسة جواب الحكومة على رسالة السلطان، وأجمعوا على أن إصلاح البلديات على أساس مشاركة الفرنسيين هو العنصر الأساسي في برنامج الإصلاحات المعروضة باسم باريس وفي البلاغ الذي أذاعوه عقب الاجتماع أعلنوا أن وفد الجالية الفرنسية الذي عاد من باريس بعدما أجرى الاتصالات اللازمة مع أعضاء الحكومة والأوساط السياسية حمل إليهم ما عهد به إليه كل من رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وهو عزمهما على مواصلة سياسة تقوم على الإصلاح والسلطة لتقوية التعاون الفرنسي المغربي.

فعلى ضوء ما أسلفناه من بيانات تستطيع أن تفهم ماذا يراد بالإصلاح والسلطة في عرف السياسة القائمة في المغرب.

الوجودية الاستعمارية

في الأيام الأخيرة من فبراير 1952 أسس جماعة من الفرنسيين بالدار البيضاء جمعية أطلقوا عليها (الوجود الفرنسي) وبرنامجها يتلخص في محاربة ما يظهر بين بعض الساسة الفرنسيين من

أفكار التنازل والتخلية والتصفية الأمر الذي يجعلهم في رأي تلك الجمعية متهمين بالتواطؤ مع أعداء الحماية الفرنسية وباختصار فهؤلاء (الوجوديون) يدينون في مجال الاحتلال والاستعمار ـ بالقول المشهور: أنا موجود هنا ولن أبرح مكاني هذا (Je suis, j'y reste) وكذلك بالقول الآخر: تنح عن هذا المكان لأحتله أنا (Ote - toi de ... que je m'y mette).

وفكرة الوجود الفرنسي ليست جديدة، ولا خاصة بدعاتها من الفرنسيين في المغرب، فطالما روجها الكتاب والسياسيون في فرنسا للتغطية بها على الاحتلال والاستعمار اسماً ومسمى، ولمعارضة حركة ترمي إلى تحرير الشعوب المغلوبة على أمرها من السيطرة التي تفرضها باسم الحماية المزعومة وقد وضح ادجار فور ـ رئيس الحكومة الفرنسية سابقاً وزعيم كبير في فرنسا ـ ماذا يراد بالوجود الفرنسي وذلك في مقال نشرته مجلة (لانيف) في عددها الخاص بالوجود الفرنسي وقال: إن الوجود الفرنسي معناه الأساسي ومدلوله الجوهري هو: بقاء القوة المسلحة واحتفاظنا برسالة التمثيل الدبلوماسي لبلاد الحماية، فهذا ما لا يمكن أن نتنازل عنه ولا أن نتسامح فيه وكل حوار حول هذا عديم الجدوى. . فإذا كان المحميون موافقين بكيفية عامة على وجودنا العسكري والدبلوماسي فإن السلطة الحامية موافقة كذلك على التطور الضروري وعلى مبدأ الإصلاحات التدريجية. . . وأدق مسألة هي طبعاً مسألة حقوق الجالية الفرنسية المحلية وهي ليست متعذرة الحل بل حلها مرتبط كثيراً بتداخل الأوساط بعضها مع بعض وفي هذا يعتمد على

المزاج والعقلية أكثر من النصوص.

فمن هذا البيان الموجز يتضح أن الفرنسيين إلا النادر - والنادر لا حكم له - مجمعون على التمسك بسياسة الاحتلال والسيطرة بحيث لا يتجه فكرهم - أمام مطالبة الشعوب بحريتها - إلا إلى ما يدعم ذلك الاحتلال، ويحكم تلك السيطرة مستعملين في سبيل هذه الغاية من المكائد والمناورات ومسخرين لها من وسائل القوة والاضطهاد ما رأى العالم جلياً بارزاً في تونس والمغرب العاتيتين.

سياسة فَرِّق تَسُدْ من جديد في المغرب

لم يكفِ الفرنسيين ما تصوروا من مشروعات استعمارية لتثبيت سيطرتهم في المغرب بل أخذوا يعملون لتلفيق سياسة تقوم على العنصرية والطائفية والمحلية متخذين من كل عود نشاباً - كما يقول المثل الفرنسي - في هذه الحرب العوان التي شنوها على الشعب المغربي، ولنترك الجنرال كُيوم يتحدث عن تلك السياسة التي هو الساهر على تنفيذ خططها، قال في خطابه بالنادي الأمريكي بباريس يوم 29 يناير 1953 معدداً الإصلاحات التي تأبى الحماية الفرنسية إلا أن تفرضها على المغرب، في هذه المرحلة الجديدة التي ستتجه إلى تحقيق مشاركة واسعة للمغاربة في الشؤون العامة وتطبيق الديموقراطية تدريجاً على أنظمة المملكة الشريفة وإنجاز اللامكزية الإدارية بما يلائم الإقليمية الحية التي ظل عليها السكان المتمسكون بتقاليدهم وفرديتهم.

وفي ندوته الصحفية بباريس في 6 يناير 1953 أشار من جديد

إلى سياسة التفرقة العنصرية بقوله: إن المغرب قد وصلت إلى ملتقى من الأجناس، ولكنها تستطيع أن تتفق وتتحد، وفرنسا هي أحسن من يتولى خلق هذا الانسجام... وواجب على المغرب أن تكون ذات ثلاث لغات: الفرنسية والعربية والبربرية.

المشروعات الفرنسية في المغرب مخالفة لقرار هيئة الأمم المتحدة

إن هيئة الأمم المتحدة خالفت فرنسا فيما زعمته من أن قضية المغرب قضية داخلية فرنسية لا قضية دولية ولهذا أدرجت الهيئة القضية المغربية في جدول أعمالها وناقشتها هذه السنة بالرغم من احتجاجات فرنسا وانسحابها من الجلسات. وموقف هيئة الأمم من القضية المغربية - والتونسية كذلك - إنما يؤكد أن المغرب دولة ذات سيادة وشخصية دولية ولا تربطها بفرنسا سوى روابط التزامات متبادلة ناشئة عن معاهدة لا أقل ولا أكثر ولما نظرت الهيئة في الخلاف القائم بين المغرب وفرنسا حول إلغاء معاهدة الحماية وتحرير المغرب وسيادته من قيود هذه المعاهدة المفروضة اتخذت قرارها المعروف في 19 ديسمبر 1953 بأغلبية 45 صوتاً ضد 3 أصوات و 11 غير مصوتين، وفي هذا القرار طلبت الهيئة الدولية من الحكومة الفرنسية أن تمكن الشعب المغربي من حرياته الأساسية المفقودة وفقاً للأهداف والمبادىء المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وأن تدخل عاجلاً في مفاوضات مع المغرب من أجل تزويد شعبه بأنظمة سياسية حرة على أساس احترام الحقوق والمصالح المشروعة وطبقاً لما يقضي به قانون الأمم من قواعد وأحكام.

فنحن ـ كما نرى من نص قرار الأمم المتحدة ـ أمام أشياء واضحة هي، تمكين الشعب المغربي من حرياته الأساسية المفقودة طبق أهداف ومبادىء الميثاق وتزويد هذا الشعب بأنظمة سياسية حرة مع صيانة المصالح المشروعة ووفقاً لقانون الأمم، فالحريات الأساسية والأنظمة السياسية الحرة لشعب من الشعوب كما ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وكما يقضي بها قانون الأمم إنما تعني تحرير الشعب من كل سيطرة واستبداد وتمتيعه بالعدالة والسلامة وتنظيمه على أساس الديموقراطية والحكم الصالح، واحترام سيادته واستقلاله ووحدة ترابه فهذا هو التفسير الطبيعي الوحيد لقرار هيئة الأمم المتحدة الذي يقوم ميثاقها على مبادىء وأهداف من أهمها كفالة حقوق الإنسان والشعوب وحق كل شعب في تقرير مصيره وحكم نفسه بنفسه دون أي تدخل أجنبي.

ولكن الحكومة الفرنسية تجاهلت كل هذا وأرادت أن تطبق ما في قرار هيئة الأمم المتحدة تطبيقاً عكسياً في صالح الفرنسيين بالمغرب، فأخذوا يتقدمون إلى حكومة هذه البلاد: في جو من القمع والإرهاب إثر مذابح الدار البيضاء، ببرنامج إصلاحات زعموها ديموقراطية وهي كما قال أحد أعيان الفرنسيين بالمغرب أشبه شيء بديموقراطية لويس الرابع عشر، وفي الحقيقة إنما اتخذوا لها عنوان الديموقراطية للبهرجة والتهريج والتضليل، ولا ترمي إلا إلى إحكام استعباد المغرب والمغاربة وتمكين الجالية الفرنسية من ممارسة السيادة المغربية كأنها سيادة فرنسية أو سيادة مزدوجة يشترك فيها المغربي والفرنسي الذي تحكمت فيه هيئة الأمم المتحدة أشد تعقيداً وخطورة مما كان عليه من قبل بل

صار في الحقيقة خلافاً بين فرنسا من جهة وبين المغرب وهيئة الأمم المتحدة من جهة أخرى.

الخلاصة

إن المغرب ـ سواء بسبب سياسة الحماية المتبعة فيه منذ أكثر من أربعين سنة أو بسبب المشروعات الفرنسية الجديدة المعروضة على السلطان باسم الإصلاح الديموقراطي المزعوم بسبب حركة القمع التي تغمر الشعب المغربي منذ ثلاثة أشهر هذه الحركة التي أصبحت تعتمد على القانون الجنائي الفرنسي، وبالأخص على مساوئه. فالمادة 8 التي تعتبر التراب المغربي كأنه تراب فرنسي لتجابه اليوم أشد الأخطار وتعاني من الاستعمار الفرنسي من العدوان والاضطهاد ما لا قبل لشعب باحتماله في هذا العصر. وبعبارة أخرى إن بلاد المغرب أصبحت من جراء كل ذلك مهددة أكثر من ذي قبل في كيانها ومصيرها كوطن وأمة ودولة بل إنها أصبحت معرضة لشر عدوان على قوميتها، وعروبتها وجنسيتها ووحدتها الذاتية بسبب سياسة (الوجود الفرنسي) ـ كما يسميه أصحابه ـ الذي يعتمد على الاحتلال العسكري، والاضطهاد البوليسي والسيطرة السياسية عن طريق الحكم المباشر والاندماج العنصري، الذي يقيم من الفرنسيين شركاء في الإدارة والحكم باسم الديموقراطية الكاذبة، والاستغلال الاقتصادي الذي يسخر الأرض ومن عليها في سبيل أقلية أجنبية مسيطرة بالقوة، وأن بلاد المغرب لفي صراع شديد مع الفرنسيين الذين يرون في احتلالها واستعمارها، واستعبادها أحد العناصر الأساسية في وجودهم كأمة ودولة في

عالم اليوم وليس من لغو القول ما صرح به رجالها المسؤولون أخيراً فقد أعلن الجنرال كُيوم في ندوته الصحفية (فبراير 1953) بباريس: إن شمال إفريقيا قاعدة استراتيجية، فإذا أفلتت من أيدي الحلفاء فإن هذا يبطل كل ما بوشر من جهود واستعدادات في أوربا، وإفلاتها من أيدي الحلفاء معناه الحقيقي إعتاقها من احتلال فرنسا استعبادها. وفي الخطاب الذي ألقاه روني مايير رئيس مجلس الوزراء في مدينة سطيف بالجزائر في أول مارس 1953 التصريح بأنه (في حالة عدوان جديد على أوربا الغربية سيقرر مصير الشمال الإفريقي في أوربا نفسها، هذه المعركة التي سيتقرر فيها مستقبل العالم)، وفي يوم الجمعة 6 مارس خطب بيدو وزير خارجية فرنسا في البرلمان قائلاً: إننا نريد أن نجعل فرنسا على رأس الجماعة الأوربية، ومقصدنا في زعامة العالم لا نشغله كمنحة... وإننا حينما نتحدث، فباسم مائة وعشرين مليوناً من البشر، فباسمهم سنواصل توطيد الوحدة الفرنسية وإنشاء أوربا، فهذه الأقوال تدل على ما يحمل فرنسا على التمسك باستعمار شمال إفريقيا عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، كما يدل على شدة وخطورة الصراع القائم اليوم بينها وبين الشعوب، شعوب المغرب التواقة إلى الحرية والاستقلال والدول العربية المناصرة لحركة تحرير شمال إفريقيا من كل سيطرة أجنبية.

السيد محمد حسن الوزاني

زعيم المغرب ورئيس حزب الشورى والاستقلال

استجواب لمجلة «السودان الحديث»
حول تطور الأحداث بالمغرب

السودان الحديث (القاهرة) العدد 30-24 يناير 1954

عاد إلى القاهرة منذ أيام قريبة الأستاذ الكبير (محمد حسن الوزاني) الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال المزاكشي، وهو قطب من أقطاب الحركة الإسلامية العربية في المغرب العربي يقود خلاصة واعية غالبة من أبناء مراكش المجاهدين، وقد انتهز مندوبنا فرصة عودته فطلب منه حديثاً للسودان الحديث وتفضل مشكوراً بالإجابات الآتية، كما شفع فضيلته هذا بزيارة دار المجلة مما تذكره له (السودان الحديث) بالشكر، وفيما يلي الأسئلة والأجوبة:

باسم الله الرحمن الرحيم

السؤال الأول: طالعتنا الصحف صباح اليوم بنبإ مؤتمر عقده في (تطوان) علماء وقادة المنطقة الخليفية بمراكش، وأسفر عن المطالبة بفصل المنطقة الخليفية عن المنطقة السلطانية وبما أنكم عدتم أخيراً من مراكش فيسر السودان الحديث أن تتفضلوا بإفادته:

ا ـ بتفاصيل هذه الحركة وواقعها وأهدافها الحقيقية؟.

ج ـ إن ما حدث أخيراً في تطوان أثناء وجودي بمصر، وحينما مررت بهذه المدينة (تطوان) في طريقي إلى القاهرة كانت تروج

إشاعات بأن المنطقة الشمالية لمراكش مقبلة على أحداث خطيرة، وأرى بهذه المناسبة أن أعلن أن الوطنية في مراكش كانت ـ وما فتئت ـ متمسكة بوحدة مراكش الوطنية، وسيادتها الوطنية وحركتها التحريرية العامة. وأن العهدة في الدفاع عن حقوق الوطن وحرياته ومقدساته، وفي العمل لاسترداد ما سلب منها الاستعمار لهو الشعب المراكشي نفسه الذي يعتبر قضيته العامة قضية كفاح وتضحية، فليست المسألة اليوم مسألة وطن وشعب مستعبدين يجب أن يتحررا على يد أبنائهما الأحرار من كل ضغط وسيطرة.

2 ـ ما مدى صحة ما يتحدث به البعض من أن الجنرال فرانكو يدرس مشروع منح المنطقة الخليفية حظاً وافراً من الاستقلال الذاتي بعد انفصالها عن المنطقة السلطانية؟.

ج ـ لا أعلم عن هذا شيئاً إطلاقاً، بيد أني أرى أنه قد آن الأوان لتمنح إسبانيا شمال مراكش الاستقلال ذاتياً وطنياً، وذلك ريثما يتم حل المشكلة العامة مع فرنسا.

3 ـ هل من المتوقع أن تؤثر هذه الأحداث في المستقبل على الوحدة المراكشية.

ج ـ إننا نحن الوطنيين نرقب هذه الأحداث عن كثب بقدر ما نحن حريصون أشد الحرص على صيانة وحدة الوطن والشعب المراكشيين. ولن نسمح لأحد في الداخل والخارج بأن يحاول العبث أو المساس بهذه الوحدة الوطنية المقدسة.

4 ـ يتردد في بعض الأوساط أن هنالك اتجاهاً في الدوائر

السودان الحديث مع

الاستاذ الكبير محمد بن الحسن الوزانى الامين العام لحزب الشورى والاستقلال

عاد الى القاهرة منذ أيام قريبة الاستاذ الكبير « محمد الحسن الوزاز » الامين العام لحزب الشورى والاستقلال المراكشى ، وهو قطب من اقطاب الحركة الاسلامية العربية فى المغرب العربى يقود خلاصة واعية غالبة من ابناء مراكش المجاهدين ، وقد انتهز مندوبنا فرصة عودته فطلب منه حديثا للسودان الحديث وتفضل مشكورا بالاجابات الآتية ، كما شفع فضيلته هذا بزيارة دار الجلة مما تذكره له « السودان الحديث » بالشكر ، وفيما يلى الاسئلة والاجوبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

السؤال الاول :

طالعتنا الصحف صباح اليوم بنبأ مؤتمر عقده فى « تطهران » علماء وقادة المنطقة الخليفية بمراكش ، وأسفر عن المطالبة بفصل المنطقة الخليفية عن المنطقة السلطانية وبما انكم عدتم أخيرا من مراكش فيسر السودان الحديث أن تتفضلوا بافادته :

١ ـ بتفاصيل هذه الحركة وواقعها وأهدافها الحقيقية ؟

ج ـ ان ما حدث اخيرا فى تطوان قد وجدنى بمصر ، وحينما مررت بهذه المدينة (تطورات) فى طريقى الى القاهرة كانت نموج اشاعات بان المنطقة الشمالية لمراكش مقبلة على احداث خطيرة ، وارى بهذه المناسبة أن أعلن ان الوطنية فى مراكش كانت ـ وما فتئت ـ متمسكة بوحدة مراكش الوطنية ، وسيادتها الوطنية وحركتها التحريرية العامة . وان العهدة فى الدفاع عن حقوق الوطن وحرياته ومقدساته ، وفى العمل لاسترداد ما سلب منها الاستعمار ـ لهو الشعب المراكشى نفسه الذى يعتبر قضيته العامة قضية كفاح وتضحية ، فليست المسألة اليوم مسألة عروش وسلاطين بل مسألة وطن وشعب مستعبدين يجب أن يتحررا على يد ابنائهما الاحرار من كل شىء وسيطرة .

٢ ـ ما مدى صحة ما يتحدث به البعض من أن الجنرال فرانكو يدرس مشروع منح المنطقة الخليفية حظا وافرا من الاستقلال الذاتى بعد انفصالها عن المنطقة السلطانية ؟

ج ـ لا اعلم عن هذا شيئا اطلاقا ، بيد انى ارى انه قد آن الاوان لتمنح اسبانيا شمال مراكش الاستقلال ذاتيا وطنيا ، وذلك ريثما يتم حل المشكلة العامة مع فرنسا

٤ ـ هل من المتوقع أن تؤثر هذه الاحداث فى المستقبل الوحدة المراكشية .

ج ـ اننا نحن الوطنيين نرقب هذه الاحداث عن كثب بقدر ما نحن حريصون اشد الحرص على صيانة وحدة الوطن والشعب المراكشيين . ولن نسمح لاحد فى الداخل والخارج بأن يحاول العبث او المساس بهذه الوحدة الوطنية المقدسة .

٥ ـ يتردد فى بعض الاوساط ان هنالك اتجاهاتى الدوائر الفرنسية المسئولة الى تغيير المقيم العام الحالى بمقيم اخر واعادة النظر فى مركز محمد بن عرفة وربما

يتعين سلطان جديد بدله ، فما هو حقيقة هذه الانباء ؟

ج ـ لقد نشرت الصحف الفرنسية اخيرا انه من المتوقع تغيير المقيم العام الفرنسى اخر ، واعلنت انه من المتوقع ايضا تعيين الجنرال كونينج بدله وقد آلفنا من فرنسا فى المشرق والمغرب أن تقتصر عندما تتأزم الامور فى الاقطار التى تسيطر عليها على تغيير الاشخاص دون السياسة ، ولهذا لا نعير أى اهتمام لمسألة تبديل المقيم العام ، او اى موظف كبير اخر . ففى تونس مثلا ابدل المقيم العام بآخر ، دون ان يطرأ تغيير جوهرى على سياسة فرنسا هناك ، ومن المنتظر ان يكون نفس الشىء غدا فى مراكش .. اما ما يقال من أن فرنسا تفكر فى اعادة النظر فى مركز محمد بن عرفة فلست على علم منه ، ولكن اذا صح هذا فان فرنسا لايمكن ان تقيم مكانه الا شخصا اخر من صنائعها ، ونحن لا نوافق اطلاقا على ان سلطان يوليه الاستعمار باى شكل من الاشكال ، اذ مسألة البيعة العامة يرجع امرها الى الشعب والى النظام الذى شرعه الاسلام لتعيين ولاة المسلمين وان ما دبرته سياسة الاستعمار فى مراكش لحد اليوم لغرض السلاطين والحكام على الشعب المراكشى ليخالف كل المخالفة ارادة هذا الشعب وقواعد البيعة الاسلامية ، والنظم الديموقراطية الحديثة

٦ ـ تعمد الحكومة المصرية فى هذه الاونة على عقد مؤتمر للشعوب العربية فما هى المقترحات التى ترونها لتحقيق الهدف لهذا المؤتمر ، وهو توحيد الامة العربية من جديد

ج ـ اننى أؤيد كل عمل يهدف الى توحيد كفاح الشعوب العربية فى سبيل سيادتها واستقلالها ، والى

البقية على ص ٢٧

الفرنسية المسؤولة إلى تغيير المقيم العام الحالي بمقيم آخر وإعادة النظر في مركز محمد بن عرفة وربما بتعيين سلطان جديد بدله؛ فما هو حقيقة هذه الأنباء؟.

ج ـ لقد نشرت الصحف الفرنسية أخيراً أنه من المتوقع تغيير المقيم العام الفرنسي بآخر، وأعلنت أنه من المتوقع أيضاً تعيين الجنرال كونينج بدله. وقد ألفنا من فرنسا في المشرق والمغرب أن تقتصر عندما تتأزم الأمور في الأقطار التي تسيطر عليها على تغيير الأشخاص دون السياسة، ولهذا لا نعير أي اهتمام لمسألة تبديل المقيم العام، أو أي موظف كبير آخر. ففي تونس مثلاً أبدل المقيم العام بآخر، دون أن يطرأ تغيير جوهري على سياسة فرنسا هناك، ومن المنتظر أن يكون نفس الشيء غداً في مراكش.. أما ما يقال من أن فرنسا تفكر في إعادة النظر في مركز محمد بن عرفة فلست على علم منه، ولكن إذا صح هذا فإن فرنسا لا يمكن أن تقيم مكانه إلا شخصاً آخر من صنائعها، ونحن لا نوافق إطلاقاً على أي سلطان يوليه الاستعمار بأي شكل من الأشكال، إذ مسألة البيعة العامة يرجع أمرها إلى الشعب وإلى النظام الذي شرعه الإسلام لتعيين ولاة المسلمين وأن ما دبرته سياسة الاستعمار في مراكش لحد اليوم بفرض السلاطين والحكام على الشعب المراكشي ليخالف كل المخالفة إرادة هذا الشعب وقواعد البيعة الإسلامية، والنظم الديموقراطية الحديثة.

5 ـ تعمد الحكومة المصرية في هذه الآونة على عقد مؤتمر للشعوب العربية فما هي المقترحات التي ترونها لتحقيق الهدف لهذا المؤتمر، وهو توحيد الأمة العربية من جديد؟.

ج - إنني أؤيد كل عمل يهدف إلى توحيد كفاح الشعوب العربية في سبيل سيادتها واستقلالها، وإلى السير عملياً بهذه الشعوب نحو وحدتها الكاملة وإن في قيام كبار القادة المصريين بالقيام بالدعوة لهذا المؤتمر الذي سيكون الأول من نوعه مما يبعث على الأمل الوطيد في أن يسفر عن نتائج عملية لصالح الأمة العربية الناهضة أما ما قد أتقدم به من مقترحات إلى المؤتمر المذكور فإن الحديث عنه سابقٌ لأوانه.

6 - ما هي النتائج التي تنتظرونها لنشأة الدولة السودانية الحديثة في توجيه الكفاح التحريري الإفريقي؟.

ج - إنني أنتهز هذه الفرصة فأحيي في غبطة وقوة نشأة الدولة السودانية الشقيقة، وحكومتها الاتحادية الوطنية التي أرجو لها كامل التوفيق والنجاح في مهمتها الخطيرة، كما أنني أُعلي جهود وحكمة قادة الثورة المصرية الذين استطاعوا بحزمهم وحصافتهم أن يحققوا هذا الأمل الكبير، وأن يذللوا العقبات الجسيمة التي كانت تعترضه مدة ثلاثين سنة، وأرى أن قيام الدولة السودانية الفتية فاتحة عصر جديد في تاريخ حركة الانبعاث والتحرر الإفريقية كلها، وأملي وطيد في أن يسارع قادة هذه الحركة إلى توحيد جهودهم وتكتيل قواهم بإنهاء عهد الاستعمار والطغيان في مختلف جهات القارة.

حديث لصحيفة «الدعوة»
حول تدويل قضية مراكش

الدعوة العدد: 154-26 يناير 1954

هل لمستم أثناء زيارتكم لأمريكا لشهود الدورة الأخيرة لهيئة الأمم المتحدة تقدماً في فهم الرأي العام الأمريكي والدوائر الدولية في هيئة الأمم بقضايا المغرب العربي وقضية مراكش خاصة؟ وهل ترجون من استمرار عرضها على الهيئة الأممية مزيداً من الإعانة وتقريب السبيل لحل هذه القضايا المعقدة؟.

ج ـ مما لا شك فيه أن الرأي العام الأمريكي أصبح اليوم أكثر اطلاعاً على حقيقة القضية المراكشية وأشد اهتماماً بتطوراتها، لا باعتبار أن هذه القضية قد أخذت صفة دولية فحسب، بل كذلك لأن مراكش التي يملك فيها الأمريكيون قواعد استراتيجية ومصالح اقتصادية تتضخم شيئاً فشيئاً غدت بسبب هذا كله من الأقطار التي تلفت اهتمام الرأي العام الأمريكي بصفة خاصة. والرأي العام الأمريكي منقسم على نفسه بالنسبة للقضية المراكشية ففريق يؤيد هذه القضية لكونها قضية حرية وسلام، وفريق ولعله أقوى نفوذاً وتأثيراً يساير الاستعمار الفرنسي الذي يقوم في الأوساط الأمريكية بدعاية مضللة واسعة النطاق وبشتى الوسائل والأساليب، يضاف إلى هذا أن حكومة الجمهوريين التي كان غير واحد يُعلق عليها بعض الآمال عن حق أو باطل سرعان ما اتخذت موقف التأييد الرسمي لسياسة فرنسا ضد

القضية المراكشية. وقد تجلى هذا بصورة مكشوفة في الدورة الأخيرة لهيئة الأمم المتحدة حيث كان الوفد الأمريكي متعصباً للفرنسيين أكثر من الفرنسيين أنفسهم، حتى إنه كان يعارض القرارات الخاصة بالمبادىء الهامة السامية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية مما فضحها شر فضيحة وأثار عليها أعنف الانتقادات وأكسبها سمعة شنعاء في الدوائر الدولية وبين الشعوب التي كانت تشخص ببصرها نحو الديموقراطية الأمريكية. وقد كان لموقف أمريكا من قضيتي تونس ومراكش أسوأ الأثر في بلادنا خاصة التي أصبح الرأي العام فيها يعتبر الأمريكيين شركاء في الاحتلال والاستغلال باسم الاستراتيجية والدفاع عن العالم الحر المزعوم وقد تقوضت في نفوس الكثير من المواطنين الآمال التي كانوا يعلقونها على عطف وتأييد الحكومة الأمريكية بل أصبح الأمريكيون عرضة للاعتداءات وقواعدهم ومنشآتهم لم تسلم في الواقع من الإتلاف على أيدي الفدائيين ومن زرع الشوك لا يجني إلا الشوك.

أما الاستمرار في عرض القضية المراكشية على هيئة الأمم المتحدة فوسيلة من وسائل العمل في الخارج للتعريف بالوضع في بلادنا ووضع سياسة الاستعمار الغاشم وإحباط دعاياته المضللة أما السبيل إلى حل القضية فهو كفاح الشعب بالوسائل المجدية حتى يحق الله على يديه الحق ويبطل الباطل ولو كره الكافرون.

والشعب المراكشي حارب الاستعمار مدة تقرب من ثلاثين

والأستاذ محمد بن الحسن الوزاني

الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال المراكشي يجيب

قضيـــة مراكش بين فرنسا وأمريكا وأسبانيـــا

الحركة الشعبية منظمة للقضاء على الاحتلال من أي لون

سنة وهو اليوم يعتمد بعد الله تعالى على نظامه وتضحيته ولن تستطيع هيئة أن تحرره بل هو الذي سيحرر نفسه بنفسه.

منذ سنوات وأمريكا تشيد مطارات ومواقع حربية في مراكش وقيل سيكون لهذا العمل أثره الاقتصادي والاجتماعي في مراكش حيث تخفيف البطالة وإشاعة الدولار في أيدي الناس فما مدى هذه الآثار واقعياً في مراكش وكيف يتفق هذا مع البطالة المتكاثرة هناك؟.

ج - يتراءى لكثير من الناس أن إنشاء قواعد أمريكية في مراكش لا بد أن سيكون فاتحة عصر ازدهار اقتصادي وتقدم اجتماعي ولست أدري على أي أساس يقوم هذا الرأي الذي يأبى إلا أن يرى الثراء والازدهار والتقدم حيثما حل وارتحل الأمريكان. وفي الواقع أنه لم تستفد مراكش وشعبها من إنشاء المطارات والقواعد الأمريكية بقدر ما يتصوره بعضهم وبقدر ما استفاده ويستفيده الفرنسيون دولة وشركات وأفراداً وحتى العملة، المراكشيون الذين يشتغلون مع الأمريكيين لا يتقاضون الأجور التي يستحقونها بل سعى الفرنسيون لدى الأمريكيين أول الأمر لتخصيص المواطنين بأجور ضعيفة بالنسبة للعملة الأوربيين وذلك لئلا يضطر الفرنسيون الذين يستخدمون العملة المراكشيين إلى الزيادة في أجور هؤلاء. أمّا البطالة المتكاثرة في صفوف المراكشيين فأسبابها ترجع إلى سياسة الاستعمار وتضخم الهجرة الأوربية وأزمة المشاريع الاقتصادية الأجنبية وباختصار فمراكش لم تجن من التدخل الأمريكي الاستراتيجي والاقتصادي لا دولارات ولا ازدهاراً ولا تقدماً بل

أصبحت بسبب المطارات والمواقع الأمريكية عرضة للأخطار والحرب الذرية باعتبار أنها صارت منطقة استراتيجية غربية ذات أهمية كبرى وبالإضافة إلى المنشآت الحربية الأمريكية فقد امتدت يد الأمريكان إلى خيرات البلاد وفي طليعتها المعادن التي صارت أهمها مشاعة بين الفرنسيين وحلفائهم ومن أجل هذا وذاك أصبحت السياسة الأمريكية مساندة للاستعمار الفرنسي ومناضلة عنه ضد مراكش وقضيته العادلة.

منذ اعتدي على العرش المراكشي والأنباء تتوالى عن أعمال الفدائيين في مراكش ولكن ينقص هذه الأنباء على كثرتها عنصر هام هو ما يدل على التنظيم وعلى أنها ليست أعمالاً فردية وبما أنكم عدتم أخيراً من مراكش وبما أنكم تضطلعون بقيادة الأغلبية الواعية فيسر قراء الدعوة لو تفضلتم بإيضاح ما يمكن بيانه عن حقيقة هذه الأعمال ومدى عنصر التنظيم فيها وهل هي قومية أم يضطلع بها حزب من الأحزاب الوطنية؟

ج ـ شأن كل حركة فدائية أن تكون منظمة وفي هذا قوتها وبخاصة وقد تعب الفرنسيون في محاولة الكشف عن سر الحركة الفدائية في مراكش ونظامها وعناصرها الرئيسية ويبدو من سير هذه الحركة منذ قيامها إلى الآن أنها محكمة النظام موفقة الخطة تمثل رد فعل الشعب المراكشي وحركة القصاص والمقاومة بالنسبة لرهط الخونة والمتعاونين وأسيادهم المستعمرين الغاشمين فهي حركة قومية صميمة وليس لها أي طابع حزبي ونحن نعتز بها كحركة نضالية شعبية على حين أن المسؤولين في بعض الأحزاب المراكشية يتبرأون منها علناً في الصحف.

ويعلنون أنها حركة تقوم بها عناصر غير مسؤولة وفي الوقت نفسه يحاول بعضهم هنا في الشرق استغلالها لحركة حزبية مادية وأدبية وهذا من شأنه أن يقلل في نظر الناس من أهمية هذه الحركة القومية الشعبية.

ترجمة ملخص التصريح الذي ألقاه محمد حسن الوزاني في بداية الندوة الصحفية التي عقدها بكراتشي يوم 2 ماي 1955 لدى عودته من باندونغ التي انعقد فيها مؤتمر البلاد الإفريقية ـ الآسيوية (أبريل 1955)

ـ حركة المقاومة :

بعد أحداث غشت 1953 ، خرجت من صميم الأمة حركة المقاومة التي ظهر جلياً أن من الصعوبة بمكان على الفرنسيين أن يحاربوها. هذه الحركة هي بالأحرى لا تقهر لأن المطالب السلمية للمغاربة باءت لحد الآن بالفشل.

لذلك فإن هذه الحركة ترى أن ليس هناك إلا القوة التي بإمكانها أن تمهد سبيل استقلال المغرب.

ـ إخفاق سياسة الإصلاحات التي مارستها فرنسا :

ـ ادعاءات الجالية الفرنسية :

تطالب الجالية الفرنسية بتطبق بروتوكول 13 غشت 1953 القاضي بتحويل السلط التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى مجلسين. ويتعلق الأمر بممارسة السيادة المشتركة (الفرنسية ـ المغربية) بتفوق الجانب الفرنسي.

ـ كفاح من أجل الاستقلال :

إن الشعب المغربي، بالرغم من سياسة الضغط والآلام التي

يعانيها، أظهر بما لا مزيد عليه إرادته في أن يزيح عنه نير الاستعمار وأن يستعيد سيادته واستقلاله.

ـ العلاقات مع فرنسا والبلاد الأجنبية:

ستضمن معاهدات مقبلة مصالح الفرنسيين والأجانب.

ـ المطالب المغربية:

1 ـ حل مسألة العرش.

2 ـ إلغاء بروتوكول 13 غشت 1953.

3 ـ الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين والسماح للمبعدين بالرجوع إلى بلادهم.

4 ـ مراجعة قضايا الوطنيين الذين سبق أن حكم عليهم بعقوبات الحبس أو الإعدام ولم ينفذ فيهم القتل بعد.

5 ـ السماح بالحريات العامة، ولا سيما حرية الصحافة المغربية التي ما زالت الآن ممنوعة، هذه الإجراءات من طبيعتها أن تخلق **جواً سياسياً جديداً، وصدمة بسيكولوجية** ملائمة لفتح كل حوار فرنسي ـ مغربي.

أما فيما يخص جوهر المشكل فيجب أن يفكر في إجراء مفاوضات حقيقية بين المسؤولين المؤهلين من جانب المغرب وجانب الحكومة الفرنسية للوصول إلى أحسن الحلول.

ونحن نرفض مسبقاً كل حل قائم على ما يدعى بالإصلاحات، كما نرفض كل حل من جانب واحد تعده وتقرره فرنسا دون موافقة الشعب المغربي.

وصرح اثنان من زعماء العرب الذين شهدوا المؤتمر الآسيوى الافريقى فى باندونج كمراقبين بان شعوب الجزائر ومراكش وتونس لن ترضى بديلا عن الاستقلال التام .

فقد قال السيد شاذلى مكى، المندوب الدائم للحركة القومية الجزائرية فى الشرق الاوسط والسيد محمد حسن وزانى ، سكرتير عام الحزب الديموقراطى لاستقلال مراكش للصحفيين في كراتشى مساء امس ان هذه الاقطار لن تقنع بالاصلاحات وحدها وناشدا الرأى العام العالمى ان يضغط على فرنسا حتى تحس بحركة الاستقلال فى اقطار شمال افريقيا وتستجيب لمطالبة هذه الاقطار بالاستقلال التام .

جريدة «الأهرام» المصرية المؤرخة في 5 مايو 1955 تشير إلى الندوة الصحيفة التي عقدها محمد حسن الوزاني في كراتشي .

ومن أجل تمهيد الطريق وتهيىء المفاوضات المقبلة نقترح أن تجتمع بباريز ندوة حول مائدة مستديرة تضم ممثلي الشعب المغربي والحكومة الفرنسية، وستكون المهمة الأساسية لهذه الندوة مقابلة وجهتي النظر الفرنسية والمغربية، وتقريبهما، وتحديد الأسس الممكنة لاتفاقية مقبلة فرنسية ـ مغربية.

ويقوم النزاع الفرنسي ـ المغربي في الوقت الراهن على اختلاف في التصور: فيما يتحدث الفرنسيون عن إصلاحات في نطاق الحماية ولا يفكرون إلا في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمشكل ـ على طريقتهم طبعاً ـ، نؤكد نحن المغاربة أن النزاع الفرنسي ـ المغربي يتعلق بالعلاقات المقبلة بين المغرب وفرنسا.

وبعبارة أخرى، إن المشكل الفرنسي ـ المغربي هو قبل كل شيء مشكل سياسي.

أما المفاوضات، فيجب أن تجري مع فرنسا بواسطة حكومة مغربية ممثلة للشعب المغربي أوسع تمثيل، وأن تعمل على إرضاء الطموحات الوطنية في السيادة والاستقلال.

إن التنكب عن هذا السبيل، والاستمرار في تجاهل مطامح حركة الكفاح للشعب المغربي، والإصرار على سياسة الشطط والضغط، كل ذلك لا يمكن إلا أن يزيد في قوة الكفاح، وتفاقم الأزمة، ويخلق للفرنسيين وضعية لا مخرج لها.

تصريح محمد حسن الوزاني إلى إذاعة طنجة الدولية يوم وصوله إلى طنجة (نونبر 1955)

إنني سعيد بأن تمس قدمي من جديد تراب المغرب بعد غياب طال أكثر من أربع سنوات، بذلت خلالها وقتي ومجهودي والتجربة التي حصلت عليها خلال خمس وعشرين سنة من الحياة السياسية في خدمة وطننا العزيز.

ولقد استهل عهد جديد لبلادنا، فباعتراف فرنسا باستقلالنا يجب علينا اليوم بناء مغرب عصري حر، ديموقراطي يتمتع بسيادته تعلن فيه حقوق الإنسان المقدسة وتحترم.

فلقد جاء جلالة الملك سيدي محمد الخامس بنظام جديد يقوم على أساس الملكية الدستورية إلى الشعب المغربي، الذي طالما ناضل لاسترجاع سيادته واستقلاله الوطني.

ولذا وجب على الوطنيين المغاربة أن يبتهجوا لعودة الرجل الذي ضحى بنفسه ليعيش الجميع حياة لائقة به سعيدة مشرفة.

وإن 16 نونبر سيكون يوماً عظيماً في بلادنا لأنه يعلن استرجاع السيادة والاستقلال وسنحتفل به احتفالاً لائقاً وفي هدوء في هذه البقعة من أرض الوطن المقدسة حيث يحتك فيها جنباً لجنب جاليات من جميع الأمم.

وإنني سأتصل من جديد بكل سرور بالأصدقاء العديدين من الذين أعرفهم بهذه المدينة الكبيرة، وأشكر سلفاً السكان الطنجيين وسكان المنطقة الخليفية حيث يرفرف لواؤنا كذلك والذين يشاركوننا جميعاً في هذه الأيام الخالدة شعورنا نحو مستقبل الوطن.

حديث محمد حسن الوزاني مع ممثل محطة طنجة الدولية الذي نشر بجريدة الرأي العام

عدد 263-6 نونبر 1955

نثبت فيما يلي نص الحديث القيم الذي أجرته محطة طنجة الدولية مع الأستاذ الوزاني الأمين العام وقد تمكنا من تسجيله عن المحطة بواسطة آلة التسجيل.

لقد علمنا يا حضرة الأستاذ أنكم اعتزمتم مغادرة طنجة فلهذا انتقلت إليكم طالباً من حضرتكم أن تتفضلوا بالجواب عن بعض الأسئلة إفادة لمستمعينا الكرام في جميع أنحاء الشمال الإفريقي، ولجنابكم منا ومنهم جميل الشكر.

وسؤالنا الأول يا حضرة الأستاذ هو أننا سمعنا أنكم تعتزمون مغادرة طنجة في الأيام المقبلة فهل ستقصدون المنطقة السلطانية أم سيكون انتقالكم إلى الخارج؟...

ج 1 ـ لقد عدت إلى طنجة بعد غيبة طالت ثلاث سنوات تقريباً، وكنت سعيداً بهذه العودة إلى أرض الوطن العزيز الذي غادرته لخدمة القضية المغربية في الخارج شرقاً وغرباً، وأنا حينما أكون في طنجة أشعر كل الشعور بأني في الوطن الذي تعد هذه المدينة وما يدعى بمنطقتها جزءاً لا يتجزأ من ترابه، فالحدود المصطنعة التي أوجدتها سياسة التفرقة والتقسيم وأقامتها حواجز

بين أبناء الوطن الواحد والأمة الواحدة إنما هي مؤقتة، ونؤمل أن تضمحل بسرعة فترجع طنجة وغيرها إلى أم الوطن، وتعود الوحدة القومية إلى ما كانت عليه في عهد الاستقلال. وإقامتي بطنجة إنما هي مؤقتة. وقد وجدت طنجة أحسن مما تركتها وعياً وطنياً، ونشاطاً سياسياً، ونهضة قومية، الأمر الذي ارتاحت له نفسي أشد الارتياح، وجعلني أعظم يقيناً بأن طنجة ليست عروسة البحرين فقط بل هي عروسة ستزف قريباً إلى الوطن المفدى فتسعد بالاقتران بعد الفراق، وتتمتع بخيرات الحياة مع شقيقاتها من مدن المغرب العزيز.

ثانياً ـ ألا ترون أن الظروف السياسية الدقيقة التي يجتازها المغرب الآن تقضي بأن يكون قادة الرأي فيه ورؤساء حركاته موجودين إلى جانب جلالة الملك ليستعين بهم في جمع كلمة الشعب حول برنامج حكومي يدشن العهد الجديد؟ . .

ج 2 ـ مما لا شك فيه أن وجود المسؤولين الوطنيين في الداخل اليوم من آكد الواجبات، ذاك، أن العمل الرئيسي الذي كنا قائمين به في الخارج منذ عدة سنوات، وهو التعريف بالقضية المغربية في المؤتمرات الدولية، والمحافل السياسية، والعمل لكسب الأنصار لها من قادة الرأي والسياسة في الأمم بالشرق وأوربا وأمريكا ـ أقول إن هذا العمل الرئيسي قد انتهى مكللاً بالنجاح ولله المنة والفضل فاعترفت فرنسا ـ على يد جلالة الملك ـ بالمغرب كدولة مستقلة ذات سيادة، وفي دائرة ملكية دستورية، وهذان الهدفان الكبيران هما اللذان كنا وما نزال نعمل ونكافح ونضحي من أجل الاعتراف بهما أولاً، وتحقيقهما

ثانياً، وإذا كنا قد حصلنا في مجال الأماني الوطنية على الاعتراف الرسمي فإننا نواصل العمل بكل ما نستطيع لإخراج هذا الاعتراف من حيز النظريات والرسميات إلى ميدان الحقائق والأنظمة والمؤسسات، وإنه لعمل عظيم في حد ذاته وبما ينطوي عليه من جسيم المسؤولية. ولهذا لست أبالغ إذا ما قلت إن هذا العمل عبارة عن معركة جديدة كبرى يجب علينا أن نخوضها بكل عزم وحزم، وقوة ويقين، وبعبارة لقد خرجنا من الجهاد الأصغر - وهو الكفاح من أجل الاعتراف للمغرب باستقلاله وحكمه الديموقراطي الشوري الدستوري - إلى الجهاد الأكبر الذي هو تحقيق الاستقلال وتنظيمه على أساس الدستور والحق والحرية والعدالة لسائر أبناء الأمة المغربية، فحول تحقيق هذين الهدفين العظيمين؛ الاستقلال والديموقراطية يجب أن تجتمع كلمة الأمة الواعية الناهضة المكافحة، وهما الاستقلال والديموقراطية - الأساسان الكبيران في برنامج الحاضر والمستقبل. وهذا البرنامج قد وضعت خطوطه الرئيسية في خطاب جلالة الملك أيده الله بمناسبة عيد العرش السعيد، وفي المذكرة التي قدمناها أخيراً لجلالته جواباً على الأسئلة الملقاة علينا من أجل تشكيل الحكومة المغربية التفاوضية بعض التفاصيل لتلك الخطوط، وعندما يحين الوقت سنعرف الرأي العام المغربي بتفاصيل البرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي سيتخذه حزب الشورى والاستقلال أساساً لعمله سواء داخل الحكومة أو خارجها ورائده في كل هذا المصالح العليا، والمصالح العليا وحدها - للوطن والأمة. ونحن - أعضاء حزب الشورى والاستقلال لم ننتظر عودة جلالة الملك نصره الله إلى

المغرب لنلتف حوله من جديد ونكون من ورائه جنود الوطن المجندة. وإنا لفخورون ـ نحن رجال حزب الشورى والاستقلال ـ بأن نكون على وفاق تام مع جلالته في سياسة الحاضر والمستقبل، هذه السياسة التي تقوم على تحرير الوطن والشعب بالحق، والحرية، والعدل، وحياة العزة النفسية، والكرامة القومية في ظل الاستقلال والسيادة والديموقراطية.

س 3 ـ أليس من مصلحة الوطن في الظروف الدقيقة الحالية إيجاد ـ جبهة وطنية ـ مثل الجبهة التي أنشأها ميثاق طنجة مع برنامج للجبهة الجديدة يتفق مع الحالة الحاضرة؟.

ج 3 ـ لقد دعوت ـ وما زلت أدعو إلى وحدة الصفوف، وتكتل الجهود، لأن هذا واجب وطني مقدس، ولأن الظروف العصيبة التي يجتازها المغرب وشعبه تحث على الاتحاد المتين والتضامن الصحيح، والتعاون على البر والتقوى ـ لا التعاون على الإثم والعدوان.

فيجب على جميع المخلصين الأوفياء من أبناء الوطن العزيز أن يتمسكوا بالاتحاد، ويعملوا على نصرته بكل ما يستطيعون، ومن هذا العمل معارضة جميع المخالفين بألسنتهم الشريرة، وأفعالهم السافلة، وإشاعاتهم الباطلة، ودسائسهم الخفية منها والمكشوفة، فلنكن جميعاً بالمرصاد لدعاة الخلاف والشقاق والفتنة، ولنضرب على أيديهم بكل ما نستطيع من الوسائل المجدية، فبهذا وبهذا فقط تفشل كل دعاية مفرقة ويبوء أصحابها جميعاً بالذل والخسران.

أما إقامة جبهة وطنية جديدة ففكرة أرحب بها طبعاً ولكن ما

نحتاج إليه اليوم أكثر من كل وقت مضى هو اتحاد القلوب بعد صفائها، وتضافر القوى الوطنية في وئام عملي وانسجام محكم. فإذا كان هذا سيتحقق بجبهة وطنية جديدة فلست أرحب بهذه الجبهة فقط، بل سأكون أكبر الداعين إليها والعاملين لتحقيقها لصالح الوطن والأمة، وأما إذا كانت هذه الجبهة الجديدة ستبقى كغيرها حبراً على ورق، ومجرد خيانة حقيقة، ودعاية فارغة لا منشأة توجيه وعمل، وقيادة وحركة فاسمح لي بأن أقول: إن أفعال العقلاء تصان عن العبث، ومن العبث أن يدعي قوم أنهم متحدون وهم مختلفون متخاذلون.

س 4 ـ لقد خفت حركة التهجمات عما كانت عليه قبل عودة صاحب الجلالة إلى عرشه الشرعي، ولكن النفوس ما زال ينقصها الاطمئنان الذي يجعلها تبتسم للعهد الجديد ـ فما هي الوسيلة التي ترونها لخلق ذلك الجو الذي يتمناه الجميع ـ وطالما دعا إليه جلالة الملك؟.

ج 4 ـ لا شك أن عودة جلالة الملك نصره الله قد حققت مطلباً عظيماً للأمة المغربية، الأمر الذي كان له أثره الطيب العظيم في كافة النفوس، والذي أعاد الطمأنينة إلى الأمة كلها، غير أن هذا الاطمئنان لن يتم إلا إذا تحقق المطلب الأساسي الآخر للأمة وهو إعادة استقلال الوطن مؤسساً على الديموقراطية، ومؤيداً بالدستور، ومعززاً بالحرية والعدالة، وهذا ما عمل ويعمل له جلالته ونحن من ورائه خير السند والنصير.

س 5 ـ وقعت منذ ثلاثة أيام اعتداءات طائشة على أعضاء من حزب الشورى والاستقلال وعضو من حزب الاستقلال وقد

استنكر الرأي العام بأسره هذه الاعتداءات وطالب بتحقيق لكشف مصدرها ـ فما هي كلمتكم في الموضوع؟.

ج 5 ـ إنها اعتداءات شنيعة منكرة نحن نوالي الآن التحقيق في أمرها بما نملك من الوسائل الفعالة. وتذرعنا بالحكمة والصبر، والأناة والرزانة عند وقوع تلك الاعتداءات الإجرامية لم يكن تهاوناً أو غفلة أو عجزاً، وإنما كان ذلك منا ضبطاً للأعصاب وكبحاً لجماح النفوس حتى ينتهي البحث الذي نقوم به، وعلى ضوء نتائج هذا البحث سيكون موقف الحزب وأنصاره.

س 6 ـ ربما اعتبر عامة الناس أن التأخير الواقع في تشكيل الحكومة المغربية يرجع إلى مسألة توزيع مقاعد الوزارة ـ فما رأيكم في هذه المسألة ـ وفي إمكان عقد جلسة من ممثلي الأحزاب مع السيد البكاي لتوحيد النظر في هذا التوزيع؟.

ج 6 ـ إن الأسباب الحقيقية للتأخير الواقع في تشكيل الحكومة المغربية يعرفها حضرة الرئيس المرشح لهذا من لدن جلالة الملك، كما يعرفها الراسخون في العلم من رجال السياسة في بلادنا، ورأيي في الحكومة سواء من حيث التأسيس أو العمل هو الرأي الذي عبرت عنه المذكرة المرفوعة باسم حزب الشورى والاستقلال لصاحب الجلالة وفقه الله. ونحن قد راعينا في أجوبتنا على الأسئلة الملكية الخاصة بالحكومة الصالح العام وحده، وما يقتضيه من اتحاد العناصر الوطنية، وتعاونها داخل الحكومة الجديدة، وقد كان من السهل علينا أن نشترط الشروط ونرتكب فيها الشطط والمغالاة محاولين بهذا كله الظفر بحظ الأسد من الفريسة، ولكننا إذا كنا نحن أسوداً فليست

الحكومة الوطنية بفريسة، بل هي حكومة المغرب، لا فئة خاصة من الناس، ولهذا يجب أن تكون هذه الحكومة بعيدة كل البعد عن التعصب والشطط والمغالاة، وضامنة لتمثيل جميع أقسام الرأي العام المغربي في الوقت الحاضر وذلك على قدم المساواة، لأن هذه المساواة خير ما يضمن الاتحاد، والانسجام والتعاون داخل الحكومة وخارجها. ويوم يتمكن الشعب من قول كلمته يكون الحكم في الأمر بدون مجادل ولا منازع. أما حكومة اليوم فيجب أن تقوم على أساس عادل صحيح وهو التساوي بين ممثلي الرأي العام الوطني في العمل والمسؤولية داخل الحكومة الأولى المؤقتة.

ورجائي أن لا يخيب السيد البكاي الظن فيه، فقد رشحه حزبنا لمنصب الرئاسة نظراً لإخلاصه للقضية الوطنية خلال السنتين الماضيتين ونظراً كذلك لما لمسناه فيه من استقلال فكري وابتعاد عن روح التحزب المقيت، وفي مذكرتنا لصاحب الجلالة وعدنا ببذل جميع الجهود لمساعدة السيد البكاي على النجاح في مهمته. وإني بعد هذا.. لأغتنم هذه الفرصة فأحذر كل من يجب تحذيره من الانقياد لما من شأنه أن يقف حجر عثرة في سبيل الخروج ـ عاجلاً ـ بالمغرب والشعب من محنتهما الطويلة القاسية والسير بهما في طريق الخلاص والتحرير.

س 7 ـ وأخيراً يا أستاذ ـ يفهم من رغبة الملك السامية كما تنم عن ذلك تصريحات جلالته أن تكون حكومة المغرب الأولي في عهدها الجديد حكومة اتحاد وطني لا تعمل إلا لمصلحة الوطن

فقط فهل من الصعب تحقيق هذه الرغبة السامية؟ . .

ج 7 ـ نحن على رأي جلالته من أن حكومة المغرب الأولى يجب أن تكون حكومة اتحاد وطني حقيقي، وتعاون قومي صحيح، رائدها صالح الوطن والأمة دون الفردية والطائفية والحزبية.

فنحن نواجه اليوم مشاكل أعقد من التي كنا نواجهها أمس، وهذه المشاكل سيحملنا العمل لحلها مسؤوليات جسيمة تحتاج إلى تجنيد سائر العناصر، وتعبئة جميع القوى في الشعب حتى نستطيع الاضطلاع بالأعباء الجديدة في الحكم والمفاوضة والسياسة العامة، ولكي نستطيع هذا يجب أن نكون من وراء جلالة الملك أيده الله كالرجل الواحد، والبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً. ولن يتم شيء من هذا إلا بتلبية نداء الواجب الوطني، والتضحية بالأنانية الفردية أو الحزبية في سبيل شيء واحد، لا ثاني له ألا وهو: التجرد والنزاهة ونكران الذات والتفاني في المصلحة العليا للوطن والأمة.

وبعد هذا، وبعدما تفضلتم بالجواب على هذه الأسئلة نرجو من حضرتكم أن تدلوا على أمواج «محطة طنجة للإذاعة الدولية بتصريح حول الحالة الراهنة في المغرب» . . .

لقد كافح الشعب المغربي وضحى طوال هذه السنوات من أجل أن يسعد في وطنه حراً طليقاً، وسيداً عزيزاً، وقد قام كفاحه الوطني على الاتحاد والتكافل والتناصر، ولهذا كان كفاحاً قوياً، ثابتاً، مجدياً وإذا كنا قد وصلنا إلى ما وصلنا إليه من عودة

جلالة الملك إلى وطنه وعرشه، والاعتراف لنا بمبدأ الاستقلال، والنظام الديموقراطي فبفضل ذلك الكفاح وتلك التضحية، وتحقيق الاستقلال، وإقامة الديموقراطية في المغرب منوطاً بكفاح أكبر وتضحية أعظم، فالطريق ما يزال أمامنا إذاً طويلاً، وسيكون السير فيه شاقاً عسيراً، وإذا وجد من لا يفهم هذا من المواطنين، ولا يضحي بأنانيته في ذلك السبيل فإنما هو يخضع لنزغ الشيطان، وينقاد للشيطان، لا لأمر الله تعالى، ولا لداعي الواجب، وحق الوطن، وإن العاقبة للمتقين.

وقبل أن نودعكم ونرجو لكم عوداً حميداً إلى هذه المدينة نرجو لكم التوفيق في مهمتكم الصعبة ونشكركم باسم محطة طنجة للإذاعة الدولية على هذه التصريحات السياسية راجين أن نراكم قريباً إن شاء الله وأن ننقل على أمواج محطة طنجة للإذاعة الدولية تصريحاتكم القيمة الممتازة... ونرجو الآن منكم يا حضرة الأستاذ أن تودعوا أنتم بدوركم هذه المدينة...

شكراً يا حضرة الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال باسم محطة الإذاعة الدولية على هذه التصريحات القيمة راجين لكم سفراً ميموناً موفقاً، ورعاكم الله وأعانكم لخدمة الصالح العام... والسلام عليكم ورحمة الله.

موجز حياة
محمد حسن الوزاني

ـ ولد بفاس (المغرب) في يناير 1910.

دراسته الابتدائية والثانوية:

ـ دخل وهو صغير الكتّاب القرآني سيدي خيار (ساقية الدمناتي بفاس).

ـ سجل بمدرسة اللمطيين ليتلقى تكويناً عصرياً ويتعلم اللغة الفرنسية.

ـ بعد نجاحه في الشهادة الابتدائية دخل ثانوية مولاي إدريس بفاس حيث بقي أربع سنوات.

ـ كان يتابع دروساً عربية خاصة نمت معلوماته الدينية والعقدية.

ـ بعد إنهاء دراسته بثانوية فاس التحق بليسي كَورو بالرباط ومكث به عامين كان يقيم أثناءهما بداخلية الفرنسيسكانيين.

ـ قبل إنهاء دراسته الثانوية سافر إلى باريز حيث هيأ البكالوريا في ليسي شارلمان.

دراسته العليا:

ـ انخرط سنة 1927 في المدرسة الحرة للعلوم السياسية التي كان أول خريج مغربي منها.

كما درس في:

- كوليج دوفرانس.
- وبمعهد الصحافة.
- وبمدرسة اللغات الشرقية.

- في أثناء مقامه بباريز عمق معلوماته في السياسة الدولية بإقباله على دروس التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي التي كانت تنظمها مؤسسة «كارنيجي للسلام».

نشاطاته الثقافية والسياسية:

1927 - شارك في تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، وهو عضو في مكتب هذه الجمعية.

1928 - انتخبه الجمع العام لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين المنعقد بباريز في 16 ديسمبر 1928 أميناً عاماً للجمعية. ومحضر المداولات مكتوب وموقع بخط يده. وقد قام خلال هذا الجمع بمداخلة هامة دعا فيها شباب أقطار المغرب الثلاثة إلى التآزر والاتحاد.

1928 - نظم بتعاون مع بعض الطلبة العرب بباريز إرسال أول بعثة من الشبان المغاربة لمتابعة دراستهم بمدرسة النجاح في فلسطين.

1929 - شارك مشاركة فعالة في تأسيس جمعية الاتحاد العربي بباريز التي كان أول رئيس لها هو محمد صلاح الدين الذي أصبح فيما بعد وزير الشؤون الخارجية في حكومة النحاس باشا

بمصر. وانخرط عضواً في جمعية «كوكب الشمال الإفريقي» التي أسسها مصالي الحاج سنة 1926.

1929 ـ (شتنبر) علم أثناء مقامه بفاس بهدم مسجد سيدنا عمر بفلسطين من طرف القوات الإنجليزية بتعاون مع الصهاينة، فنظم احتجاجاً في شكل عريضة أمهرت بآلاف التوقيعات ووُجهت إلى الوزير الأول البريطاني. وقد تعرض بصفته المحرك لهذه العريضة إلى حملة من طرف الصحافة الاستعمارية.

1929 ـ (نونبر) بعد أن أقام مدة ببرشلونة، غادر هذه المدينة متوجهاً إلى باريز لإتمام دراسته.

1930 ـ أنهى دراسته العليا بباريز ورجع إلى المغرب.

ـ نظم قراءة «اللطيف» بعد صلاة الجمعة بالقرويين بفاس، وخرج على رأس مظاهرة شعبية في الشوارع احتجاجاً على صدور الظهير البربري (16 ماي 1930).

ـ على أثر هذه المظاهرة جلده الباشا ابن البغدادي، وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر قضاها في تازا.

ـ وبعد خروجه من السجن ألزم بالإقامة الإجبارية بفاس.

ـ ولم يتمكن بسبب السجن والإقامة الإجبارية من حضور المؤتمر الأول لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين المنعقد بتونس يوم 20 غشت 1930.

1931 ـ غادر المغرب متوجهاً إلى فرنسا بعد أن حصل على جواز سفر لا تتجاوز مدة صلاحيته شهرين.

ـ نشر بتعاون مع أصدقائه بباريز كتاباً بعنوان: «عاصفة على المغرب، أو أخطاء سياسة بربرية» بتأييد من الأوساط الفرنسية المعارضة للسياسة الاستعمارية للحكومة.

1932 ـ (14 مارس) ألقى محاضرة بباريز عن «مولاي الحسن (الأول) أبي النهضة المغربية».

1932 ـ أقام في جنيف حيث تعاون مع الأمير شكيب أرسلان، ونشر مقالات في مجلة «الأمة العربية» «La Nation Arabe».

ـ اضطر إلى مغادرة سويسرا بسبب نشاطاته السياسية.

ـ توجه إلى مدريد حيث شارك في تأسيس «الجمعية العربية ـ الإسلامية» (جوان 1932).

ـ أقام في سبتة وتطوان (سبتمبر، أكتوبر، نونبر 1932) حيث اتصل بالوطنيين المغاربة في الشمال ونسق معهم برنامجاً للعمل.

1932 ـ (جويبى) شارك في باريز مع روبير جان لونكي في تأسيس مجلة «مغرب» وكتب فيها بانتظام مقالات مهمة.

1932 ـ (ديسمبر) توجه إلى مدريد حيث تحادث حول العلاقات السياسية والثقافية مع القادة الجدد للجمهورية الإسبانية.

1933 ـ (يناير) رجع إلى فاس ماراً بطنجة. فقام برحلة عبر المغرب نظم خلالها اجتماعات ومظاهرات في فاس، والخميسات، والدار البيضاء.

1933 ـ (4 غشت) أصدر في فاس الجريدة الشهيرة «عمل الشعب» بالفرنسية.

1933 ـ (19 - 23 شتنبر) قام في فاس بتهييء المؤتمر الثالث لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين الذي منع في آخر لحظة.

1933 ـ (8 ديسمبر) بعد أن حجزت المحكمة العدد 18 من عمل الشعب، أصدر محمد حسن الوزاني جريدة «إرادة الشعب» وقد أعطى محمد حسن الوزاني بتأسيس جريدة «عمل الشعب» و «إرادة الشعب» الحركة الوطنية المغربية سلاحاً خطيراً وفعالاً في نفس الوقت لتحقيق المطامح المغربية. بفضل هذه الجرائد تمكن المغاربة من اكتشاف حقوقهم إزاء الحماية، وبعض الحقائق لمبرراتها.

1934 ـ (مارس) حضر محمد حسن الوزاني بفاس في مؤتمر الاتحاد المغربي لجامعة حقوق الإنسان والمواطن.

1934 ـ (ماي) اتهام (عمل الشعب) بالتحريض على الشغب ومنعها من الصدور فكان ذلك رجوعاً إلى سياسة الخنق والقمع.

1934 ـ حضر محمد حسن الوزاني مؤتمر الحزب الاشتراكي الإسباني، ووجه إلى أصدقائه الفرنسيين تقريراً كاملاً عن أشغال هذا المؤتمر.

1934 ـ (18 شتنبر) حضر محمد حسن الوزاني الجمع الكبير الذي أقامته الرابطة ضد الإمبيريالية للتشهير بالضغط الواقع في تونس.

1934 ـ (فاتح ديسمبر) كان محمد حسن الوزاني ثاني اثنين قدَّما «برنامج الإصلاحات المغربية» إلى الحكومة الفرنسية في

باريز. وهو أحد المحررين الرئيسيين لهذا البرنامج.

1934 ـ (28 - 30 ديسمبر) حضر محمد حسن الوزاني في بروكسيل المؤتمر العالمي للرابطة ضد الإمبيريالية.

1935 ـ (11 يناير) حضر محمد حسن الوزاني تجمعاً هاماً لعمال شمال إفريقيا نظمته «الإغاثة الحمراء» في مقرها بشارع ماتيران ـ مورو بباريز.

1935 ـ (مارس) أصبح محمد حسن الوزاني، إلى جانب عدد من الصحفيين من بينهم جان لونكَي، عضواً في اللجنة الموقتة لجامعة الشعوب المستعمرة، برئاسة أندري بيرطون.

1935 ـ (2 ماي) حضر محمد حسن الوزاني في باريز، إلى جانب جزائريين وتونسيين وسوريين، وهند صينيين، وملغاشيين، اجتماعاً نظمته لجنة الشباب ضد الحرب والفاشية، حيث درست مسألة مقاطعة المنتجات الفرنسية وبخاصة في شمال إفريقيا.

1936 ـ (31 ماي) حضر محمد حسن الوزاني المؤتمر الوطني للحزب الاشتراكي (S.F.I.O) فوزع على المؤتمرين والصحفيين المطالب المغربية في منشورين بعنوان: «نداء الشعب المغربي إلى حكومة الجبهة الشعبية»؛ و «نداء إلى الشعب الفرنسي».

1936 ـ (غشت) استقبل محمد حسن الوزاني بفاس على التوالي دافيد روسي، وروبير جان لونكَي، وليُو وَانيْر، وروبير لوُزُو (نقابي ثوري) الذين جاؤوا ليبحثوا معه إمكانية إعانة الحركة الوطنية المغربية للجمهورية الإسبانية ضد فرانكو. فهيأ الوزاني

مع أصدقائه برنامجاً للمساعدة وتوجه صحبة عمر بن عبد الجليل إلى برشلونة حيث قدم بنجاح إلى الحكومة الجمهورية أطروحات الوطنيين المغاربة. وهيأ مع الجماعة الوطنية الدولية (Con-fédération Nationaliste Internationale) مخططاً للتعاون.

لم ترد الحكومة الجمهورية أن تطبق الاتفاقات المبرمة إلا بموافقة الحكومة الفرنسية للجبهة الشعبية، لكن للأسف عارض ذلك ليون بلوم.

وبعد أن أقام محمد حسن الوزاني مدة بإسبانيا توجه إلى باريز في محاولة لإقناع الحكومة الفرنسية لكن بدون جدوى.

1936 ـ (25 أكتوبر) عقدت كتلة العمل الوطني أول مؤتمر لها بالرباط.

1936 ـ (2 نونبر) رجع محمد حسن الوزاني من فرنسا وألقى خطاباً في مؤتمر كتلة العمل الوطني بفاس استعرض فيه نتيجة سفره إلى فرنسا ومساعيه لدى حكومة الجبهة الشعبية. ولم يخف خيبة أمله الكبرى على أثر موقف الحكومة، وفكر في العمل المباشر بالمغرب بعدما اقتنع بأن على المغاربة ألاَّ يعتمدوا إلا على أنفسهم. وهيئت حينئذٍ عدة مظاهرات من طرف كتلة العمل الوطني.

1936 ـ (14 نونبر) مُنع تجمع في الدار البيضاء حول حرية الصحافة، وأوقف محمد حسن الوزاني بتهمة كونه المحرض على الاضطراب المستوحى من روبير جان لونكَي. وقد وقعت حركات احتجاج في عدة مدن بالمغرب، تلتها عمليات اعتقال

عدد من المناضلين. ولأجل تلطيف الجو عمدت سلطات الحماية إلى إطلاق سراح محمد حسن الوزاني ورفاقه ورفع الإجراءات القمعية عن الصحافة الوطنية.

1937 ـ وقع في هذه السنة انشقاق في حظيرة كتلة العمل الوطني على إثر خلافات تتعلق بالبرنامج السياسي وبالبنيات المكونة للمنظمة. وانبثق عن هذا الخلاف حركتان: «الحزب الوطني»، و«الحركة القومية» ذات الاتجاه العصري الديموقراطي بزعامة محمد حسن الوزاني، التي كان لها من الصحف: «عمل الشعب» باللغة الفرنسية، و«الدفاع» باللغة العربية.

ساندت الحركة القومية بصحيفتيها الملتزمتين أعمال الاحتجاج المترتبة عن حوادث مكناس (2 شتنبر 1937) بسبب تحويل مياه وادي بوفكران، وحوادث مراكش (24 شتنبر 1937) التي أثارها البياز أثناء زيارة رمادييه والجنرال نوكَيس إلى هذه المدينة.

وقد وقع حجز العددين 51 و 52 من «عمل الشعب» المخصصين لهذين الحدثين. وفي خضم موجة من القمع والاعتقالات أُلقي القبض على محمد حسن الوزاني، ونُفي بظهير نونبر 1937 حيث طال نفيه تسع سنوات.

1937 - 1946 ـ نفيُ محمد حسن الوزاني الذي ابتدأ في مستهل نونبر 1937 وانتهى في متم ماي 1946.

1946 ـ أسس محمد حسن الوزاني «حزب الشورى والاستقلال» بزعامته كأمين عام للحزب. ووضع لحزبه أهدافاً يمكن تلخيصها فيما يلي:

«إن حزب الشورى والاستقلال، كما يدل عليه اسمه، هو الحزب الديموقراطي المغربي الحق، وهو بطل إقامة ديموقراطية بالمغرب لفائدة الشعب المغربي. إن الكفاح الوطني من أجل الاستقلال في نظر الحزب، كان وما زال مرتبطاً ارتباطاً لا ينفصم بالكفاح من أجل إقامة ديموقراطية في إطار ملكية ليبرالية دستورية. لذلك فإن الاستقلال في نظر الحزب ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحرير البلاد وجعلها من جديد مالكة زمام أمر مستقبلها، وذلك ما لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة مجتمع حر ديموقراطي. وهكذا فإن الديموقراطية تظهر كالمحتوي لكل سيادة الأمة واستقلالها.

«ومنذ الاستقلال تأكدت رسالة الحزب الديمقراطية كعملية خلاص وطني، وكعمل ملح أساسي وحاسم لحياة البلاد ومصير شعبها.

ولكي يقوم الحزب بمهمته جند جميع العناصر الحيّة في الأمة. هذا التجنيد الضروري لقيادة النضال الديموقراطي للشعب المغربي. إن القوى المحركة الأساسية في هذا النضال لهي طبقات الكادحين والفلاحين، وأهل الفكر، والمثقفين، والبرجوازية الصغيرة، وعلى العموم جميع الأفراد والجماعات المقتنعين بالمثل العليا والأهداف القومية، الذين يضعون مصلحة الأمة فوق كل شيء.

إن خصومنا الأساسيين، فضلاً عن الاستعمار وعملائه في البلاد، لهي الإقطاعية والديكتاتورية بجميع أشكالها. وإن المهمة

الرئيسية والأولى لحزبنا لتتمثل في تنسيق النضال الديموقراطي على المستوى الوطني بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، مع كفاح العمال والفلاحين والمثقفين والشبان والنساء وجميع أفراد الشعب على جميع الواجهات الضرورية، وبالأساس على الواجهة الإيديولوجية، والواجهة الاجتماعية، والواجهة الاقتصادية.

إن المنطلق العام للحزب هو أن يحوّل المغرب المضهد سياسياً والمُسْتَغَلّ اقتصادياً إلى مغرب حر في سياسته مزدهر في اقتصاده. كما يجب كذلك أن يتحول المغرب الجاهل والمتأخر إلى مغرب عالم متقدم، ولتحقيق كل ذلك يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المبادىء الثلاثة التالية: الاستقلال، الديموقراطية، سعادة الشعب».

لم ينقطع محمد حسن الوزاني منذ رجوعه من المنفى عن الكفاح لتحقيق الأهداف التي رسمها لحزبه. ففي جريدة «الرأي العام» التي أسست في أبريل 1947، كتب بانتظام في افتتاحياتها الشهيرة «بالغمرات» مقالات أساسية تناول فيها مختلف موضوعات الساعة الوطنية والدولية، سواء ما يهم السياسة والاجتماع والاقتصاد. وإن مقالاته الطويلة لتعد دروساً حقيقية في علم السياسة.

1946 ـ (غشت) رفض محمد حسن الوزاني جميع الإصلاحات التي اقترحها المقيم العام إيريك لابون في خطابه يوم 22 يوليو 1946 وعارض في مشاركة الوطنيين المغاربة في مجلس شورى الحكومة.

1947 ـ (شتنبر) حرر محمد حسن الوزاني مذكرة 23 شتنبر 1947 المقدمة إلى الحكومة الفرنسية التي كانت موضوع محادثات رسمية بين حزب الشورى والاستقلال والمقيم العام بالرباط من أجل تسوية المشكل الفرنسي ـ المغربي على أساس إلغاء الحماية واسترجاع السيادة الوطنية وانتخاب مجلس وطني تكون مهمته الأولى إعطاء المغرب دستوراً قائماً على أساس ملكية دستورية، وقد ترأس وفد الحزب في هذه المحادثات.

1951 ـ (إبريل) كان محمد حسن الوزاني أحد المؤسسين للجبهة الوطنية المغربية التي وُقع ميثاقها في طنجة من طرف ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية.

1951 ـ (غشت ـ 1957 يناير) هاجر محمد حسن الوزاني عن طواعية إلى الخارج فتوجه إلى عدد من البلدان لشرح القضية الوطنية والدفاع عنها (الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأميركية، إسبانيا، البرتغال، سويسرا، باكستان، الهند، إندونيسيا)، وحضر دورات الأمم المتحدة بباريز (قصر شايو)، وبنيويورك.

ـ شارك كعضو مؤسس للجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة التي كان الأمير محمد عبد الكريم الخطابي رئيساً لها مدى الحياة.

ـ مثّل حزب الشورى والاستقلال لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة.

ـ حضر كممثل للحركة الوطنية المغربية في مؤتمر باندونك (إبريل 1955).

ـ قام من لوزان بتسيير المحادثات التي أجراها وفد حزب الشورى والاستقلال في إيكس ليبان (غشت 1955) نظراً لكون التراب الفرنسي كان محظوراً عليه.

ـ أقام في باريز بعد رجوع جلالة الملك محمد بن يوسف إلى فرنسا لمتابعة المفاوضات الفرنسية المغربية.

ـ رجع إلى المغرب بعد ذلك. ولما كان يعتبر أن استقلال بلاده لم يكن غاية في حد ذاته، فإنه اتجه منذ ذلك الحين لإقامة ديموقراطية حقيقية، وقد حدد هو نفسه المهام التي كانت تنتظره بقوله: كان همنا الوحيد منذ ثلاثين سنة هو تحرير المغرب والدفاع عن وحدة ترابه، ويمكن أن نقول إن هذا الهدف تحقق جزئياً. وقد بقي الآن أن نتم وحدتنا ونكمل استقلالنا وقد كان حزب الشورى والاستقلال ينادي دائماً، إلى جانب الكفاح من أجل التحرير، بإعطاء الشعب المغربي تربية ديموقراطية حتى يتيسر له عند تحرير البلاد أن يسيّر دفة شؤونه الإقليمية والوطنية بصفة حازمة.

«وإن أول ما أهتم به الآن ـ يقول محمد حسن الوزاني ـ أن أتوجه بكليتي إلى إقامة أنظمة ملكية دستورية بكيفية عاجلة. وإن جلالة السلطان يحبذ هذا النوع من الحكم.

ثم لا بد من أن أستأنف الاتصال مع الجمهور المغربي والعاملين في حزبي وسيكون دوري هو تربية هذه الجماهير لأنبهها إلى الطامعين في استغلالها.

إن رسالتنا الأولى هي إبراز شخصية المواطن المغربي وتحريره

من المركبات والعقد النفسية التي تحول دون نمو الشخصية، ولذلك وجب التوجه إلى الشعب لفهم مطامحه والتنقيب عن أمراضه لنجد لها العلاج الناجع.

هـذا وإن المشاكـل الاقتصاديـة والاجتماعيـة الآن تتطلب الاستعجال أكثر من غيرها، فيجب الكشف عن الحلول الملائمة لها.

وعلى المغرب أن يجند ثرواته وقواته البشرية لخلق رفاهية اقتصادية في صالح جميع سكان المغرب، يجب علينا أن نقوم بكل مجهود لرفع موردنا الوطني وضمان توزيعه توزيعاً عادلاً، فلا ننس أن اقتصادنا ـ خلال فترة الحماية ـ كان اقتصاداً استعمارياً لم يستفد منه إلا الأجانب وبعض الاقطاعيين الذين تحالفوا مع النظام السالف. إن الشعب المغربي ما زال ينتظر تسوية المظالم التي ذهب ضحيتها وإني منذ الآن سأتجند لتحقيق هذا البرنامج».

وهكذا فإن محمـد حسن الوزاني لم يكن يكـافح لإقـامة ديموقراطية سياسيـة فحسب، ولكن أيضاً لإقـامة ديمـوقراطيـة اجتماعية. ألم يصرح في تـجمع بالدار البيضاء في يناير 1957 بقوله:

«لقد كافحنا دائماً منذ تأسيس حزب الشورى والاستقلال لإقامة نظام ديموقراطي. هذا النظام الديموقراطي ليس نظاماً سياسياً فحسب، ولكنه أيضاً نظام اجتماعي. إن حالة الفلاح والعامل تفرض علينا مراجعة مفاهيمنا الاجتماعية من أجل ابتكار توزيع جديد ومنصف لثروات البلاد وفق طريقة حديثة وعادلة.

لا بد إذن من إعطاء مكانة لحياة كريمة للطبقة العاملة، لأن عالم الشغل عندما كان يكافح من أجل الاستقلال والحرية، كان ينتظر من هذا الكفاح العدالة ورغد العيش».

ـ كان الوزاني يتابع بكيفية موازية معركة التحرير الوطني، ويطالب «بوحدة أجزاء البلاد. فأراضي سبتة ومليلية، وإفني، ووادي الذهب، مثل كولومب بشار، والقنادسة، والطاوس، وتيندوف وموريطانيا يجب أن ترجع أراضي مغربية، ويجب أن نستعمل كل الوسائل لتوحيد بلادنا».

نهاية 1957 ـ ترأس محمد حسن الوزاني الوفد المغربي في المؤتمر الإفريقي الآسيوي المنعقد في القاهرة، وعين عضواً في المجلس الوطني الدائم لهذا المؤتمر.

1957 - 1959 ـ أقام مرات عديدة في كل من الشرق الأوسط وسويسرا.

1959 ـ سمي عضواً في مجلس الدستور المغربي، ولم يحضر قط جلسات هذا المجلس.

1959 ـ (غشت ـ شتنبر) انفصل بعض أعضاء المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال عن الحزب ليؤسسوا مع المهدي بن بركة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» مستحوذين على جريدة «الرأي العام» ومطبعة أمل. فجمع محمّد حسن الوزاني مؤتمراً بفاس في 1 و2 يناير 1960، وغيّر اسم حزب الشورى والاستقلال فأصبح يسمى حزب الدستور الديموقراطي، وأصبحت جريدة «شورى الرأي العام» الناطقة باسمه.

1960 (يوليوز) ـ سُمي محمد حسن الوزاني وزيراً للدولة، وبعد بضعة أسابيع قدم استقالته. وبصفته وزيراً للدولة ترأس الوفد الرسمي المغربي في المؤتمر التأسيسي لدول عدم الانحياز بالقاهرة، وفي مجلس الدفاع المشترك العربي.

1964 ـ انتخب محمد حسن الوزاني نائباً عن مدينة وزان في أول برلمان مغربي.

ـ وأصدر جريدتين سياسيتين: «الدستور» 1962، «السياسة» 1967، وكان رئيس تحريرهما. وفيهما كان يعرض أفكاره، سواء فيما يتعلق بالمسائل الوطنية أو الدولية.

1971 (يوليو) ـ أصيب محمد حسن الوزاني بجروح في حوادث الصخيرات، وبترت يده اليمنى. ومنذ ذلك الحين أمست حالته الصحية تتدهور واضطر إلى الإقامة للاستشفاء عدة مرات بالمغرب وبالخارج. وإذا كانت جراحه وأمراضه قد أصابته بكثير من الضعف فإنها لم تؤثر إطلاقاً على معنويته ونشاطه وقدرته على العمل. فقد تابع عمله السياسي بعقد اجتماعات عبر أنحاء المغرب يشرح فيها مواقفه بالنسبة للوضعية السائدة آنذاك. وقام بكتابة التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرة المغربية.

أما مواقفه السياسية تجاه المشاكل المغربية منذ 1971 فيمكن أن تلخص كما يلي:

1 ـ على الصعيد الداخلي:

أ ـ **السياسة العامة**: كان يرى أن المغرب يواجه آنذاك أكثر من ذي

قبل وضعية داخلية عميقة التردي في الفساد والإفلاس، بل متوترة ومهددة بالانفجار.

لكن المسؤولين وأسفاه يبدون وكأن ليس لهم أي شعور بالأخطار التي تخفيها وبالتهديدات التي تتعرض لها البلاد. فالمغرب فيما يروّجون، يتمتع بأفضل صحة وسلامة كأن كل شيء فيه يسير على أحسن ما يرام.

غير أن الوضعية الداخلية تظل متأزمة وعرضة للانهيار. ومما لا شك فيه أنها وضعية أزمة تهدد في كل وقت بالانفجار. وإذا كان صحيحاً أنها ليست وليدة اليوم فهي سائرة إلى مأزق لا منفذ له بالنسبة للجميع.

ولذلك ففي هذه الساعة الحاسمة من الحياة الوطنية نرى واجباً علينا أن نصارح الجميع، إن لم يكن بالحقيقة كلها، فعلى الأقل ببعض الحقائق التي لم يبق في الإمكان كتمانها.

فأول ما نصرح به أن المغرب، منذ ست عشرة سنة، ما يزال يبحث عن طريقه وعن مسلك الإنقاذ والخلاص، وهكذا فإن جميع المغاربة يتساءلون مهمومين، بل منزعجين: إلى أين يسير المغرب؟ وما العمل؟.

ومعنى هذا: أين الداء وما الدواء؟.

وهي أسئلة تثار بحدة متزايدة كلما تحرجت الحالة بسبب عدم تغيير الحالة والمناهج الحكومية: ونحن مصممون على الإتيان لهذه الأسئلة ببعض عناصر الإجابة عنها.

فمما لا شك فيه أن المغرب يشبه «رجلاً مريضاً» من الضروري التعجيل بإنقاذه بواسطة «عملية جراحية كبرى» تستأصل الداء، وتجرى على يد «طبيب ماهر» هو قيادة جديدة قادرة على حكم البلاد حكماً صالحاً صحيحا.

وبهذا تثار اليوم أكثر من كل وقت مضى المشكلة السياسية في المغرب المستقل، وهي مشكلة لا سبيل إلى تسويتها إلا بإخراج البلاد من الأزمة التي يتخبط فيها الجهاز السياسي الراهن، إذ بدون حل هذه المشكلة الجوهرية يستمر المغرب في معاناة الفراغ الكبير الذي تتصف به الحياة العامة وهذا الفراغ لا يمكن ملؤه بقيام أي «رهط من الحكم» أو بإيجاد أية مؤسسة تبرز فوق مسرحها ديموقراطية اسمية أو وصائية أي ديموقراطية بلا شعب.

وبكلمة واحدة، فإن المشكلة السياسية المتحدث عنها سابقاً تعبر حقاً عن أزمة الدولة وعن إفلاس الطبقة المسيرة في المغرب. قال بعضهم: «إن الطبقة القائدة التي لا تستطيع الاحتفاظ بانسجامها إلا بشرط أن تحجم عن العمل والتي لا يمكن أن تدوم إلا بشرط أن تمتنع عن التغيير، والتي لا تقدر على مسايرة مجرى الأحداث ولا على استخدام الطاقة الفتية للأجيال الصاعدة لمحكوم عليها بالانقراض والاضمحلال من التاريخ».

ولنعد إلى الوضعية متسائلين: كيف العمل لمعالجتها؟ الحقيقة هي أنه ليس من سبيل إلى هذا إلا بإعطاء المشكلة السياسية

الكبرى لمغرب اليوم الحل الذي تتطلبه حتماً ولزوماً.

ونعني بهذا أن الحل الذي يفرض نفسه هو أن يمكّن الشعب المغربي من أن يصير قائد نفسه، والمسؤول عن مصيره، وصانع مستقبله. فاسترجاع هذا الحق الطبيعي، المطلق، غير القابل للتفويت أبداً ليس معناه بالنسبة للشعب إلا وضع حد لغيبته عن تسيير شؤونه العامة، ولحرمانه من تدبير تراثه القومي كأنه، مع الاستقلال الذي انتزعه بضراوة الكفاح، لم يسترجع حقه في أخذ مصيره بيده، وتولي حكم نفسه بنفسه، وذلك بصفته شعباً راشداً، وسيداً في وطنه.

إن كل حل غير هذا للمشكلة السياسية الجوهرية في هذا البلاد ـ وهي مشكلة تعني السيادة الوطنية وممارسة الشعب لسائر الحقوق الناتجة عنها ـ لا يمكننا إلّا أن نقابله بالرفض الكلي المطلق ممتنعين بهذا عن كل حل آخر لا يكونَ أصح الحلول وأفضلها على الإطلاق.

وفي انتظار هذا، فإن المشكلة الوطنية الأساسية، وذات الأسبقية ما فتئت هي المشكلة الرئيسية التي تعد مفتاح العلاج للوضعية الراهنة في المغرب. فمن الواضح البين إذن أن حل كل مشكلة داخلية أخرى، مهما كانت أهميتها، إنما هو رهن حتماً بإعطاء تلك المشكلة ذاتها أفضل وأمثل حل لها. بل لنوضح بكل دقة أن تلك المشكلة الرئيسية ليست غير حكم البلاد حكماً صالحاً رشيداً، وهي مشكلة لا يمكن حلها كيفما اتفق وجرى، بل بكل الجدية التي تجدر بها. أما باعتبارها مشكلة وطنية في جوهرها فيجب ألا تباشر تسويتها خارج الأمة، بل معها ومن

أجلها. ولإنجاز هذه التسوية لا يوجد غير طريق واحد هو تزويد البلاد بحكم وطني صالح أي بحكم من طراز جديد، وعلى غير مثال سابق في المغرب.

فماذا نعني إذن بهذا الحكم؟.

في مذكرة سياسية مرفوعة إلى رئيس الدولة، في 20 أبريل 1965، سبق لحزبنا أن أثار نفس المشكلة، وأشار إلى الحل الملائم لها. فالمسألة اليوم كأمس هي، في رأينا، مسألة طي صفحة التجارب الحكومية السيئة الحظ طياً نهائياً، وتمتيع البلاد بحكومة صحيحة أصيلة تتولى الحكم حقاً وواقعاً باسم الأمة، ومن أجلها، وبسندها. وبهذا وحده تتوفر لها قيادة سياسية في مستوى الرسالة الملقاة على كاهلها، والمهام التي عليها الاضطلاع بها، والمسؤوليات التي تتحملها في خدمة الصالح الوطني.

ولتحقيق هذا المطمح الأساسي والاجتماعي للأمة فإن التغيير الكامل لكيان الجهاز السياسي القائم في البلاد هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى ذلك.

وبعبارة أخرى، يتحتم تغيير الأجهزة ورجالها، والسياسة ومناهجها. أما الحكومة الوطنية الصالحة ذاتها فلا يمكن أن تكون إلا حكومة من نوع جديد، كما يجب أن تتألف من رجال النخبة الحقيقيين وذلك بما لهم من مقدرات، وجدارات ومزايا. فهم رجال ذوو قيمة وأهلية بفضل تكوينهم، وكفاءتهم، واستقامتهم، وفعاليتهم، وتفانيهم في خدمة الصالح العام، والثقة التي يستمدونها من الأمة.

وحتى تكون الحكومة الوطنية الصالحة مؤهلة للاضطلاع بمهامها القومية، وتعمل كقيادة جديدة جديرة بأداء رسالتها على رأس البلاد، يجب أن تكون مزودة بجميع السلط والوسائل التي تكون لكل حكومة حقيقية ونشيطة وفعالة وبكلمة واحدة، لحكومة تتولى الحكم بالفعل وبجدوى.

وقيام هذه الحكومة يتنافى مع كل حكومة تتألف من «رجال مسخرين» أي يدخلها أي واحد، ليعمل أي شيء بأية كيفية. ومن شأن مجيء الحكم الصالح أن يملأ الفراغ الذي يطبع الحياة العامة، كما يكون من شأنه أن يؤسس الحوار بين شقي البلاد الرسمي والحقيقي، أي بين الحكومة والأمة.

وخلاصة الأمر أن مجيء تلك الحكومة الوطنية هو الحل الوحيد للمشكلة السياسية الكبرى التي يثيرها تنظيم الحكم وممارسة السلطة في المغرب.

فانعدام هذا الحل الذي لا يمكن أن يوجد فيه محاورون صالحون، ولا حوار نافع بين الحكام والمحكومين والمواطنين، وبعبارة أخرى، إن المأزق السياسي الذي تنحبس فيه البلاد يستوجب بالضرورة مخرجاً سياسياً يتحقق بتغيير المفاهيم والأساليب في مجال الحكم، وهذا يعني نهج سياسة كبرى تستهدف تحقيق نهضة التجديد الذي تطمح إليه الأمة جمعاء. وبتعبير واضح، يعني هذا، في رأينا، القيام بتنظيم ثورة باردة من الأعلى هي التي ما فتئنا ندعو لها، منذ 1962، كسياسة وبرنامج لقيادة جديدة تتمتع بتقدير، وثقة، وسند البلاد. وللقيام بمهمة

التجديد الوطني التي هي مهمتها فإن على القيادة الجديدة أن تبني عملها على برنامج من الإصلاحات الجريئة المطابقة لمقتضيات الساعة، وللمطامح المشروعة للأمة. وهذا البرنامج المزدوج يتألف، **أولاً**، من برنامج الحد الأدنى أو المستعجل، وهدفه إعادة الصفاء إلى الجو المعنوي للبلاد وتقويم الوضع الناشىء عن الأزمة الداخلية، وإعادة الثقة إلى الشعب محدثاً بهذا كله الهزة النفسية الضرورية، وثانياً، من برنامج الحد الأقصى أو المؤجل، ويشتمل على الإصلاحات الجذرية الهادفة إلى قلب الأوضاع والأجهزة رأساً على عقب، وإحلال تنظيم وطني جديد محلها يشاد على دولة عصرية، وحكومة صالحة واقتصاد منظم ومجتمع جديد.

وهكذا لا يوجد، في رأينا، منفذ للمأزق السياسي الحاضر خارج ما نسميه بالثورة الباردة من الأعلى التي هي ثورة عنيفة تنبعث من تفكير صحيح، وتقوم على نظام محكم، وتقاد قيادة موفقة.

نعم، لسنا نرى غير ذلك وسيلة لحل الأزمة الداخلية التي تهدد بدفع البلاد إلى ما لا تحمد عقباه، وطريقاً لخلاص الأمة المغربية التي تطمح بصفتها حرة سيدة إلى أن تُحيي تاريخها، لا أن تتحمله ويفرض عليها فرضاً.

أما الوضع المتأزم بكل إصرار في المغرب فنرى، مرة أخرى، واجباً علينا أن نرفع الصوت للمطالبة بتغييره بغية قيام وضع وطني جديد، وبحق الشعب المغربي في أن يحكم حكماً

صحيحاً صالحاً بوصفه شعباً راشداً، وصاحب السيادة، ومالكاً لمصيره.

فَكَفى المغربَ ما ضيع عليه من أوقات، وجهود، وأموال، وكفاه ما عومل به كوطن حر انتزع استقلاله وسيادته بشديد الكفاح وجسيم التضحية، أي كوطن جدير بممارسة حقوقه كاملة في الحكم والسياسة لا وصي عليه ولا رقيب ولا حسيب أبدا.

وباختصار إن المسألة الجوهرية التي ما فتئت مطروحة على البساط هي مسألة تغيير جذري كامل للأوضاع في الداخل، لا مسألة تعديل جزئي للدستور لا يسمن ولا يغني من جوع، ومسألة التغيير ـ في نظرنا ـ مسألة ثورة باردة من الأعلى دون سواها، وهي ثورة فرضتها أحداث مضت وأخرى قد تكون الأيام بها حبلى. وبديهي أن الثورة الباردة من الأعلى ذات طورين متزامنين، ودورين متلازمين، هما الهدم والبناء، والتغيير والتطوير، والتصحيح والإصلاح.

فالثورة الباردة من الأعلى هي السياسة الانقلابية التي تستطيع أن تقتلع الفساد من جذوره، وتبني المغرب الجديد دولة ومجتمعاً وتنطلق بالأمة نحو الآفاق الجديدة حيث التطهير والإصلاح، والإنقاذ والخلاص، فهذا في نظرنا هو الطريق، ولا طريق سواه.

أما إذا بقيت دار لقمان على حالها واستمر ما كان على ما كان فسيظل المغرب معرضاً لما لا تحمد عقباه نتيجة عدم الاستقرار وعدم الأمن، وليس من شأن هذا إلاَّ أن يزيد الأوضاع فساداً، والأزمة تفاقماً، والانفجار تزايداً. وخلاصة القول: أن الشعب

المغربي لم يعد يطيق تحمل ما هو فيه من أوضاع الفساد والتعفن والانحراف والتدهور، وأنه أصبح أكثر من ذي قبل جد قلق على حاضره ومستقبله، وكل هذا يدفع به إلى التماس الإنقاد والخلاص على أَحَرَّ مِن الجمر. ونعتقد أن السبيل الوحيد إلى كل إنقاذ وخلاص لنا هو القيام بثورة وطنية جديدة فعالة بوسائل الحكمة والإصلاح، وبواسطة التشريع والتنظيم، وذلك في نطاق إجماع وطني رائع، وتعبئة شعبية حماسية تشمل سائر عناصر الأمة المغربية المتطلعة إلى مصير أحسن مهما كلفها من جهد وتضحية. وإذا كان ضمان الاستقرار والأمن والطمأنينة هو أول وأفضل ما يجب على كل دولة أن توفره للأمة في نطاق القانون العادل والمشروعية الصحيحة، والديموقراطية السليمة حقاً التي تستمد وجودها فعلاً من الشعب ولا تكون إلا في خدمة الصالح العام فيجب التعجيل بنهج السياسة المؤدية إلى كل هذا في الحقيقة والواقع. وبهذه المناسبة نعلن بصراحة أن كل حوار يجب أن يكون مع كل القوات الحية الواعية في البلاد، وذلك بغية إقامة نظام الحكم الصالح بدل أوضاع الفساد الداخلي الذي يشكل أعظم خطر على حياة الأمة حاضرها ومستقبلها. فبقاء ما كان على ما كان في الحكم والسياسة، والاستمرار في التحايل من أجله بوسائل اللف والدوران والمغالطة والمراوغة إنما يعرضان البلاد وشعبها مرة أخرى إلى سوء المنقلب والمصير بالنسبة للجميع وبدون استثناء، فالحوار المنشود يتحتم أن يهدف إلى وضع الأسس التي يجب أن يشاد عليها نظام الحياة العامة الجديدة للأمة في عهد استقلالها وسيادتها، وبمقتضى إرادة التحول والتجديد

لديها، والعاقبةُ للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين.

التجارب البرلمانية:

ولما اتخذ محمد حسن الوزاني موقفاً ضد مشروع مراجعة الدستور (1972) شرح وجهة نظره المتعلقة بالتجارب البرلمانية فكتب في هذا الموضوع: «ومن تلك التجارب والمحاولات التعسة الحظ العمليات الدستورية ومؤسساتها التمثيلية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وقد كانت النتيجة الحتمية أنها مسخت الديمقراطية في هذه البلاد وشوهت سمعتها، وأفسدت أنظمتها، وأساءت إليها في نفس الأمة التي لم تجرب منها إلا ما هو غير ذي قيمة وجدوى.

وإذا كانت الديمقراطية والدستور من مطالبنا الأساسية فإن هذا لا يعني مطلقاً في كثير ولا قليل «سياسة الدمقرطة والدسترة» كما ألفناها في بلادنا حتى اليوم، لأنها سياسة محكوم عليها في مهدها بالخيبة التامة والفشل الذريع».

وفيما يتعلق بعدم تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية أعطى محمد حسن الوزاني التفسير التالي:

«إذا كان النقص في تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية يعد ثغرة في الهيئة الناخبة المغربية فإن سبب ذلك يرجع إلى إعراض الملايين من المواطنين المسجلين وغير المسجلين عن الانتساب كما جرى ويجري كل مرة في المغرب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن التسجيل وسيلة لا غاية، إذ الغاية هي إقامة نظام ديمقراطي حقيقي سليم يستمد وجوده حقاً من إرادة الشعب، ولا

يعمل إلا لصالح الشعب، بحيث لا يكون اسماً بلا مسمى، كما لا يكون ملفقاً ومسخراً لمصلحة الحاكمين وسياستهم الظرفية، وذلك ما ينبغي أن يتحقق على أساس شورى الحكم طبقاً للمنهج الإسلامي الأصيل.

والخلاصة أن التسجيل الذي لا يكون وسيلة لتلك الغاية إنما هو مجرد عملية يراد بها تزييف إرادة الشعب، وصنع مؤسسات من النوع المألوف الذي لا يمت إلى الحكم الديمقراطي بصلة، وتسخير المؤسسات لما سخرت له سابقاتها إن لم يكن أكثر، وهكذا تكون عملية الانتخاب ونتيجتها مُنَافِيتين لمفهوم ومشمول الانتخاب وهو حرية التصويت وسلامته من كل غش، إذ بدون هذا لا يؤدي الانتخاب مهمته لصالح المواطنين، ويكون وسيلة لخدمة أغراض السياسة ودعايتها، ولا يخرج عن كونه مجرد ديماغوجية مهرجة ومضللة. والجدير بالذكر أنه في نفس الوقت الذي تعمل فيه أبواق الدعاية الرسمية من صحف وإذاعة لترغيب المواطنين في التسجيل كما ينشط أعوان السلطة بممارسة شتى الضغوط على المواطنين لنفس الغرض، نلاحظ أن ممارسة الحقوق الديمقراطية الأخرى كحرية التعبير عن الرأي وحق المعارضة بواسطة الصحف وغيرها تعرقل عملياً بواسطة الرقابة البوليسية المفروضة على الصحافة خلافاً لقانون الحريات العامة وللدستور الرسمي الذي يفرد لها باباً خاصاً، فلماذا تحرصُ السلطة على ممارسة المواطنين لحق التسجيل في لوائح الانتخاب دون بقية الحقوق التي لكل إنسان ومواطن؟ السؤال يحمل في طيه الجواب. . .

2 ـ على صعيد السياسة الخارجية:

كتب محمد حسن الوزاني في موضوع السياسة الخارجية:

إن الشعب المغربي ما يزال شديد التمسك بحقه المقدس في استرجاع ما اغتُصب، زمن الاستعمار وعلى يد الاستعمار طبقاً لسياسة التوسع والتراضي، من الأراضي المغربية الصميمة التي لا تتم سيادة ولا وحدة بدون تحريرها من قبضة الغاصبين والمحتلين مهما طال الزمان ومهما كلفه ذلك من ثمن وتضحية، كما أكد معارضته لكل سياسة تتصف بالتخلي والتنازل بغير حق وبصفة غير مشروعة عن أي جزء من تلك الأراضي، وكذلك لكل معاهدة أبرمت أو قد تبرم لهذا في غيبة الشعب صاحب السيادة والتراب الوطني المحرر أو المغتصب لحد اليوم. وبمناسبة الاتفاق المبرم في مؤتمر القمة الأفريقي بالرباط في يونيو 1972 يلاحظ بكل دهشة واستغراب عدم نشر هذا الاتفاق الذي احتُفظ به سراً على الشعب لسبب غير واضح، بحيث كان وما زال يجهل حقيقة ما جرى بين المسؤولين في المغرب والجزائر خلال سنوات من لقاءات، ومخابرات، واتفاقات ظلت كلها في طي الخفاء، الأمر الذي جعل الشعب في الداخل والرأي العام في الخارج يجهلان ما تم وما لم يتم في مشكلة الحدود والأراضي المحتلة، وهكذا وبعد نحو شهرين لا يعرف المغاربة خريطة بلادهم الحقة كأنَّ أمرها لا يعنيهم مطلقاً في قليل ولا في كثير. ولهذا نطالب المسؤولين في بلادنا بكشف مخبئات الدبلوماسية المغربية حتى يحكم الشعب عليها عن خبرة وبينة.

كما نستنكر بشدة كل سياسة تميل إلى التهاون والتساهل جرياً

مع العواطف وطلباً للحلول السهلة على أساس قاعدة «كم من حاجة قضيناها بتركها» ونطالب بنبذ تلك السياسة المتسمة بالعجز، وبسلوك سياسة خارجية جديدة بإعادة التفكير في أسس واتجاهات الدبلوماسية المغربية، وذلك لجعلها أكثر مطابقة للمتطلبات الوطنية ومراعاة للمصالح العليا للوطن والأمة، وهو ما يتم بترك كل سياسة عاطفية متساهلة، ونهج سياسة تتقيد بالواقع والحقيقة، وتسير على ضوء التجارب بالنسبة للأشياء، والرجال، والدول؛ وكل سياسة غير هذه إنما تشير على غير هدى وتتعرض للفشل والخيبة، وتجر البلاد إلى الهزيمة والكارثة.

3 ـ فيما يتعلق بالوحدة الترابية:

فيما يخص الوحدة الترابية، كتب محمد حسن الوزاني في يونيو 1975:

1 ـ إن قضية التحرير والتوحيد قضية ترابية لا تقبل التجزئة، فهي تشمل جميع ما يسيطر عليه الاستعمار الإسباني شمالاً وجنوباً في البر والبحر من المدن والجزر والأقاليم، كما تشمل سائر الأصقاع التي احتلتها فرنسا في عهد احتلالها وسيطرتها بالشمال الإفريقي كله والتي أرادت التفاوض مع المغرب في 1958 لإرجاعها إليه، ثم ترامت عليها الجزائر التي اعتبرت نفسها وارثة الاحتلال الأجنبي والاستعمار الفرنسي فيما اقتطعته فرنسا من المغرب وألحقته بسيطرتها في الجزائر والملحقة هي كذلك بالتراب الفرنسي مدة احتلالها منذ 1830، وتقع المنطقة الصحراوية المغتصبة من لدن الجزائر بعد فرنسا بين بشار

والقنادسة شرقاً وبين تيندوف غرباً وتمتد إلى أقصى حدود المغرب التاريخية جنوباً.

2 ـ إن تحرير وتوحيد الأقاليم والأطراف المغتصبة يعد أسبقية جميع الأسبقيات كيفما كان نوعها وشأنها في المغرب، لأنها قضية حياة أو موت بالنسبة إليه، فهي بسبب هذا تتعلق بمعركة وطنية مصيرية تهون في سبيلها كل التضحيات.

3 ـ إن قضية التحرير والتوحيد قضية المغرب كله، والأمة جمعاء، فلا يجوز لأي فريق أو لأي فرد أن يحاول الاستبداد بأمرها واستغلالها بأي شكل للدعاية الحزبية أو للتهريج الغوغائي.

4 ـ إن البت في قضية الوحدة الوطنية الكاملة لا يعني غير المغرب وطناً وأمة ودولة، وإن الفصل فيها بإحقاق حق المغرب وإبطال باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ومرتزقته، حكومات كانت أو جماعات أو أشخاصاً، لا تملكه أية منظمة خارجية كيفما كان نوعها، بل العمدة في ذلك إنما هو الشعب المغربي بجميع طاقاته ووسائله وقواته، وفي طليعتها الجيش الوطني. فالوحدة غايتنا، والجهاد سبيلنا، وما النصر إلا من عند الله، ولينصُرَنَّ الله من ينصره.

5 ـ إن تكتل الجزائر وموريطانيا مع الاستعمار الإسباني ضد المغرب سراً وعلانية قد فضح سياسة ما يسمى «بالمغرب العربي» وطعن في الصميم التضامن المنسوب إليه، فأقام البرهان على أن المغرب العربي لا يعدو أن يكون أسطورة فارغة، وورقة خاسرة

خصوصاً بالنسبة للمغرب الذي توسعت وتحاول أن تتوسع الجزائر على حساب أراضيه المغتصبة سواء في عهد الاستعمار أو بعد الاستقلال.

6 ـ إن الاعتبار بالوقائع، والاتعاظ بالتجارب، من جهة، ومتطلبات الواجب الوطني، وضرورات المصلحة العليا للبلاد من جهة أخرى، تقضي كلها بأن يعجل المغرب بإعادة النظر جذرياً في سياسته الخارجية، وذلك بنبذ سياسة العواطف والمجاملات، والأوهام والخيالات بدعوى المرونة والتساهل، وبتقييم مواقفه على أساس صحيح وسليم من الواقع، والواجب والمصلحة. إن التمادي في سياسة الأساطير، والتساهلات والتنازلات إنما هو إمعان في الخذلان، وإخلال بقضايا الوطن، وإهدار لحقوقه، وتضحية بمصالحه، وهو العمى السياسي الذي نربأ بأنفسنا عن الوقوع فيه فضلاً عن اتخاذ أي موقف يتصف به.

7 ـ إن المغرب ـ تمسكاً بحقه، ووفاء لقضيته ـ أصبح مضطراً إلى مراجعة موقفه من الجزائر وموريطانيا وبعض الدول العربية، وجامعة الدول العربية، وذلك نتيجة سلوك كل واحدة منها تجاه مسألة استرجاع كامل التراب الوطني المغربي المحتل.

8 ـ إن لجنة تقصي الحقائق الأمنية تخلت ـ على لسان رئيسها ـ عن حيادها بعد زيارتها للجزائر وأثناء وجودها بموريطانيا حيث تبنّى المسؤول عنها في تصريحات بباريس ونواكشوط وجهة نظر الاستعمار والمتواطئين معه ضد المغرب وقضيته مع الجزائريين والموريطانيين، فحاد بذلك عن حقيقة مهمة اللجنة حتى

بلغ به الأمر أن طعن في تحكيم محكمة العدل الدولية بطلب من هيئة الأمم المتحدة. وبذلك الموقف فقدت اللجنة كل صلاحية للبحث والتحقيق باسم لجنة تصفية الاستعمار، وفشلت في مهمتها معرضة تقريرها إلى الطعن من لدن المغرب إن تضمن ما يؤيد باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ضد حق المغرب في استرجاع صحرائه المغتصبة.

9 ـ إن البلاغ الجزائري المكيافيلي الصادر في 31 مايو 1975 باسم وكالة الصحافة الجزائرية الرسمية يثبت، بشكل صريح ووقح، التواطؤ الجزائري السافر مع الاستعمار الإسباني، وإرادة الترامي والتوسع من جديد على حساب وحدة المغرب الترابية مبرهناً بكل هذا على موقف التهجم والتحدي نحو المغرب، والتطاول إلى التدخل في شؤونه الداخلية ونزاعه مع إسبانيا المستعمرة المعروض حالياً على نظر محكمة العدل الدولية من طرف هيئة الأمم المتحدة، تأييداً لطلب المغرب، والعمل لإنصافه في حقه ضد الاستعمار الباغي.

فنظراً لهذا كله يتعين على المغرب أن يحزم أمره، ويقوي عزمه ويُعد عدته لأخذ حقه بالقوة عند الاقتضاء، إذ الحق يؤخذ ولا يعطى، وعملاً بهذا يجب أن يقف المغرب بالمرصاد لكل ما قد تقدم عليه إسبانيا من انسحاب كما هددت به وأعلنته رسمياً على سبيل التناور والمغالطة وذلك ليكتسح أراضيه إن لم تسلم إليه فور الجلاء عنها.

وبما أن قضية الوحدة الترابية الوطنية قضية لا تتجزأ فيجب

على المغرب أن يعمل في نفس الوقت بكل حزم وجد، وبما يملك من وسائل فعالة لاسترجاع مدنه وجيوبه وجزره بالشمال.

وفيما يخص الجزائر فإن رد الفعل الوحيد على موقفها العدائي المكشوف من المغرب، وتواطئها العلني مع الاستعمار ضده، وخطتها التوسعية على حساب التراب الوطني المغربي ومراميها القريبة والبعيدة ضد المغرب وطناً وأمةً في الحاضر والمستقبل، ليس هو الدخول معها في لجاج سلبي وحرب كلامية عقيمة، بل هو الإقدام على فتح الملف الترابي معها بصفتها دولة ورثت الاستعمار الفرنسي فيما اقتطعه من التراب المغربي وألحقه بسيطرته وقتما كان مالكاً للجزائر كقطر مندمج في التراب الفرنسي منذ أكثر من 130 سنة.

والسبيل إلى وضع قضية استرجاع ما تحتله الجزائر خلفاً وارثاً للاستعمار من مناطق مغربية صميمة هو:

1 ـ إلغاء معاهدة إيفران المؤرخة في 15 - 1 - 69 وبلاغ تلمسان المشترك في 27 مايو 1970 ومحادثات المحمدية وأوفاق الرباط في 15 يونيو 1972 التي لم يصادق عليها المغرب قط.

2 ـ إعلان عزم المغرب على استرجاع جميع المناطق والحدود المغربية التي ضمت إلى الجزائر في عهد الاستعمار وبعده.

3 ـ نشر خريطة رسمية للمغرب في حدوده الأصلية والتاريخية الحقة التي طلبت فرنسا في 1958 من المغرب التفاوض معه لإرجاعها إليه والتي التزمت حكومة الثورة الجزائرية في اتفاق 6 يوليوز 1961 مع المغرب بتسوية مشكلها الترابي غير متقيدة

بالحدود المصطنعة في عهد الاستعمار الفرنسي.

4 ـ التصريح بعدم قبول المغرب مسبقاً لتحكيم أية منظمة خارجية (هيئة الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية) في قضية تحرير أراضيه المغتصبة، لأن تدخلها ليس من شأنه إلاّ أن يفسد عليها الأجواء ويعرضها إلى ما تعرضت إليه قضاياه في الماضي وتتعرض إليه في الحاضر من آفات وأخطار.

كما يجب على المغرب أن يرفض سلفاً كل محاولة لإجراء ما يسمى بحق تقرير المصير، لأن شروطه منعدمة كلها حيث إن السلطة المتصرفة تستطيع أن تمنع تطبيقه الصحيح والنزيه والسليم بما تقوم به من مناورات، ومسرحيات للمغالطة، والتزوير، والتضليل، كما وقع ويقع في صحرائنا تحت السيطرة الإسبانية.

5 ـ توجيه النداء إلى المغاربة سكان المناطق المغتصبة من الجزائر بعد الاستعمار لتعريفهم بسياسة المغرب التحريرية تجاههم ولدعوتهم إلى تعبئة نفوسهم ووسائلهم للمساهمة في إنقاذ أراضيهم من الاحتلال، وخلاص أقوامهم من السيطرة الجزائرية بديلة السيطرة الاستعمارية الفرنسية.

6 ـ تطبيق مخطط محكم للعمل الجدي من أجل ذلك بكل الوسائل المجدية في مجال الاتصال والتوعية والإعلام.

فبما تقدم كله يواجه المغرب مسؤولياته الوطنية، ويرتفع بموقفه إلى مستوى الأحداث الخاصة بقضية التحرير والتوحيد لترابه الوطني الذي تهون في سبيله كل الاختيارات، وتسترخص سائر

التضحيات، وَإِنْ يَنْصُركم الله فلا غالب لكم.

1975 ـ تدهورت صحة محمد حسن الوزاني أكثر فأكثر، وتأثّر بالغ التأثر بوفاة حرمه السيدة أم كلثوم التي كان يكن لها كثيراً من الاحترام والإعجاب بسبب التضحيات التي تحملتها معه.

1978 ـ (9 شتنبر) قضى محمد حسن الوزاني نحبه، ودفن حسب رغبته في روضة أسرته بفاس بجوار زوجته وبين أجداده، في قلب هذه الحاضرة التي شهدت الدعوات الأولى للحرية والعدالة التي نادى بها في بداية الثلاثينات، فأعادت الثقة والأمل للشعب المغربي في ساعة قاتمة من تاريخه. وقد ترك محمد حسن الوزاني مؤلفات هامة، منها:

1) **مذكرات حياة وجهاد**

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية - 1900) 1955) 7 أجزاء (الجزء السابع في طور الإعداد للطبع).

2) **حرب القلم** (مجموعة مقالات محمد حسن الوزاني (في جميع الميادين) 1937 - 1978.

6 أجزاء

3) **دراسات وتأملات**

6 أجزاء

- الإسلام والدولة، أو حقيقة الحكم في الإسلام.
- حرية الفرد وسلطات الدولة ـ ترجمة.
- في الدستور والبرلمان.
- في السياسة والمجتمع... بعد الاستقلال.

- الإسلام والمجتمع والمدنية.
- وطنيات.

4) **خطب** (جزان)
1 - من 1933 حتى 1957
2 - من 1958 حتى 1978

5) **تصريحات صحفية**
(جزآن)

6) **الدعوة إلى النهضة والانبعاث**

7) **Combat d'un nationaliste marocain**
- 2 volumes -
(Préface: Robert Jean Longuet)

8) **Discours et Interviews.**
(1 volume)

المحتويات

إشـارة 5
الباريزي المحرر ـ Le Parisien Libere ـ غشت 1946 7
الرأي العام: شتنبر 1950 12
منبر الشعب: 1951 14
الجزيرة: أذار 1951 16
الرأي العام: يبراير 1951 (ندوة صحفية) 19
وكالة «فرانس بريس»: يبراير 1951 27
الرأي العام: يبراير 1951 30
الدعوة المصرية: شتنبر 1951 37
الأسبوع: سبتنبر 1951 (مكتب تونس الحرة) 42
وكالة الأنباء الباكستانية المتحدة: شتنبر 1951 46
البصير: شتنبر 1951 56
كومبا (Combat) : يناير 1952 60
المعرفة: أبريل 1952 65
الدعوة: ذو الحجة 1371 (1952) 76
الزمان: سبتمبر 1952 80
البلاغ: سبتمبر 1952 85

النداء: أكتوبر 1952 88
الرأي العام: أكتوبر 1952 96
نيويرك تايمس ـ تيربين شيكاغو: دجنبر 1952 100
الجمهورية الجزائرية: يناير 1953 113
الدعوة: فبراير 1953 125
منبر الشرق: فبراير 1953 127
الدعوة: مارس 1953 131
المعرفة: أبريل 1953 125
الحوادث: أبريل 1953 135
البناء: نيسان 1953 140
المعرفة: يوليه 1953 148
المعرفة: غسطس 1953 156
الجمهور المصري: شتنبر 1953 172
النهار: شتنبر 1953 176
تصريح للصحافة العربية بالقاهرة: نونبر 1953 180
السودان الحديث: يناير 1954 205
الدعوة: يناير 1954 210
ندوة صحفية بكراتشي (الباكستان): أبريل 1955 218
إذاعة طنجة الدولية: نونبر 1955 220
محطة طنجة الدولية: نونبر 1955 222
لمحة من حياة محمد حسن الوزاني 233